

المركز الجامعي تيسمسيلت



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور أدوات السياسة المالية في جلب

الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر 2000-2015

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في علوم التسيير.

تخصص: علوم مالية.

إشراف الأستاذة:

سوداني نادية.

من إعداد الطلبة:

• حماني فتيحة.

• رزيق ضاوية.

لجنة المناقشة:

رئيسا.

مقررا.

ممتحنا.

الأستاذ: بن غالية فؤاد.

الأستاذ: سوداني نادية.

الأستاذ: سهلي رقية.

السنة الجامعية 2016/2017.

شكر و عرفان

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفذ ودعاء لا يستجاب له. أحمد وأشكر المولى عز وجل على كل العزيمة والسبر الذي منحنا إيها طيلة هذا المشوار ليتكفل جهدنا بهذا العمل.

نشكر من قال فيهما الرحمان " ولا تقل لهما أفه و لا تنمرهما و قل لهما قولا كريما" الوالدين العزيزين الذين سهرنا من أجلنا و قاما بدعمنا طيلة المشوار الدراسي.

نتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذة المشرفة: سوداني نادية على دعمها لنا و عدم بخلها علينا بنصائحها والتي كان لملاحظاتها القيمة أثر كبير في إظهار هذا العمل بصورته الحالية و إن كان جد متواضع.

كما نخص بالشكر جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علوم مالية.

في الأخير نقدم شكرنا وتقديرنا لكل من أماننا في إنجاز هذا العمل سواء من بعيد أو من قريب بما قدمه من ملاحظات عملية أو لغوية أو طباعية، أو حتى ولو بكلمة طيبة.

فليحة و ضاوية



"وقل اعملوا فيسرى الله عملكم"

الحمد لله الذي أعانني بالتقوى والإيمان والصحة لمواصلة درجتي المعرفة بحمده ونستعينه.
إلى أول من نطق لساني، إلى من قال فيهما الرحمان عز وجل "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل ربي أرحمهما كما ربياني خيرا.
إلى من احتضنتني بقلبيها وبجوارحها وعطفني علي بحنانها وأمانتي بدعائها، إلى أهدب كلمة
ينطق بها لسانني "أمي الغالية" أطال الله عمرها.
إلى رمز المحبة والعطاء إلى قمة التضحية والوفاء إل سر وجودي في البقاء إلى من كان لهم
الفضل الكبير في دراستي وبلوغي هذه الدرجة من التعليم الإخوة الغاليين علي قلبي أطال الله
في عمرهم.

إلى حبيبة قلبي أختي العزيزة وحشية،

إلى كل العائلة وبالأخص أهلك الكناكيب: إسراء، يسرى، عبد المالك، فاطمة، بشرى.
إلى رفيقة دربي و من تقاسمت معي مشقة العمل حديقتي الغالية خاوية.
إلى جميع حديقتي وبالأخص أسمان، وحشية، نصيرة، أمينة، فاطيمة.
وكل من ساعدني من قريب أو بعيد.
إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فتحية

بأنامل تحيط بقلمه أميائه التعب و الأرق لا يقو على الحركة، يتكئ على قطارة حبر مملوءة بالحزن و
الفرح، حزن يشوبه فراق بعد تجمع، و فرح يصاحبه فجر جديد من حياتي و هو يوم تخرجي.
أمدي ثمرة نجاحي إلى فرحتي وفترة عيني و سويداء قلبي إلى أجلي ثلاثة حروفه نطقها لساني
وعشقتها قلبي فيما حنان وفي قريبا راحة وأمان وأول من رفعت همي فكانت الشمس المشرفة إلى
أعلى الناس "أمي" حفظك الله.

إليك يا صاحب الكفة الحنون والصدر الدافئ، إليك يا من سقيتنا من شباك حبه العمل و المثابرة
لنتمتع بظلال النجاح وثماره لك يا "أبي" حفظك الله وأطال عمرك.

إلى من كانت السند القوي لي، إلى من جعلتني أسمى بين الناس، إلى من علمتني ما كنت أعلمه
وما لم تدونه في صفحاتها الكتب، أختي فاطمة.

إلى من أنقاسم معي المحبة الأسرية أخواتي، خيرة، حنان الأخت والرفيقة والزهرتان سنية
ونصيرة، وإلى الأخ الغالي بلال و الكتكوت و فرحة البيت حسومة الشقي "حسام الخليل"، وإلى كل
عائلة رزق كبيراً وصغيراً، وبالاحس إيمان، فايزة، خديجة، أمال، وأشواق وعبد الحق، صادق، فيصل،
أحمد، حبو، عبدو، هواري.

إلى أخواتي اللواتي لم تلدن لي أمي، و كن سندا وأنا لي فتحة التي تحملت معي مشقة هذا
العمل إلى كل الصديقات اللواتي عرفتمن و أحببتن، أمينة، إسمهان، شوشو، منو، أمينة رندي،
شريفة، فاطمة، نصيرة.

إلى من وسعتم ذاكرتي و لم تسعمو مذكري، إلى كل هؤلاء أمدي أول ثمار نجاحي.

ضأوية

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	مقارنة بين الرسم والضريبة.	01-01
73	مجموعة العوامل المؤثرة حسب نظرية الموقع المعدلة.	01-02
104	تدفقات و أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012-2015.	01-03
105	مشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة للفترة 2003-2015.	02-03
106-105	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات 2002-2010.	03-03
107-106	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015.	04-03
107	أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015.	05-03
114-113	تطور مكونات النفقات العمومية حسب قوانين المالية.	06-03
118	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2012.	07-03
119	تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها للفترة 2000-2012.	08-03
125	أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2006.	09-03

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	أنواع القروض حسب المعايير المختلفة.	01-01
33	قواعد الموازنة العامة.	02-01
87	العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحى لافر).	01-02
115	يمثل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	01-03
116	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	02-03
117	تطور النفقات العامة و الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	03-03

الملخص.

تعد السياسة المالية أداة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يخلفه هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و هي تتضمن الملائمة الكمية لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة، و كذلك التوافق النوعي لأوجه هذا الإنفاق و مصادر الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، و بعث الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

فكثيرا ما استخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية لتحفيز و جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، باستعمالها للأدوات الانفاقية والأدوات الضريبية، إلا أنه لا يمكن استخدام السياسة المالية بدون ضمان التكامل بين أدواتها فهناك مجموعة من العوامل تؤدي بتضافرها إلى تكوين مناخ ملائم للقيام بعملية الاستثمار، فالسياسة المالية المرغوبة هي التي تكون من حيث أدواتها (السياسة الضريبية والانفاقية) قادرة على جذب الاستثمارات، فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن التخفيضات الضريبية والجمركية المطلوبة من المستثمرين واضحة ومرنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية.

ولذلك شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة اهتمام الدول بطرق اجتذابه نظرا لأهميته البالغة التي يحققها لاقتصاد الدول، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للنهوض باقتصادها الذي يعد من الاقتصاديات المتنوعة رغم أنه اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، ولذلك تسعى الجزائر جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري بتنفيذ جملة من الإصلاحات ومجموعة من الحوافز.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية- أدوات السياسة المالية- الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé :

La politique financier est une étude analytique de l'activité financière du secteur public et les conséquences de cette activité pour les différents secteurs de l'économie nationale, qui comprend l'adaptation quantitatifs pour le volume de dépense public et les recettes public, ainsi que la compatibilité spécifique pour les déférentes cotés de ce dépense et les sources des recettes pour réaliser des objectifs déterminés, menés par l'avancements de l'économie nationale et promouvoir le développent, et la stabilité économique et réalisés la justice sociale, grâce a des investissements étrangers directs.

Donc dans de nombreux cas la politique financier est utilises parmi les politiques économiques afin de stimuler et d'attirer autant que possible l'investissement étranger, puisqu' elle utilise les outils de dépenses et les outils financier, mais il ne peut pas utiliser la politique financier sans assurer la complémentarité entre leurs instruments, il ya une série de facteurs conduit à la formation d'un climat favorable au processus d'investissements, donc La politique financier souhaité est d'être en termes de leurs instruments (la politique fiscale et de dépense) est en capable d'attirer les investissements, plus la politique financier comprend des réductions d'impôts et des douanes demandées claire et souple conduit a attirer l'investissement, ou la politique financier est également attrayant pour les dépenses publiques plus orientées vers le soutien aux infrastructures.

Par conséquent, l'investissement étranger direct a connu un intérêt récent des dernières années pour les pays d'une manière qui a attiré, compte tenu de la plus grande importance atteint par l'économie des pays, par conséquent, cette étude tend a donner une vision sur le rôle des outils de politique financier pour attire les investissements directs étrangers en Algérie pour promouvoir son économie , ce qui l'une des économies diverses, malgré que il dépend d'abord et avant tout sur les hydrocarbures, c'est pour ca l'Algérie cherche a améliorer son climat d'invertissent pour mettre en œuvre un certain nombre de réformes et une série d'incitations.

LES MOTS CLÉ :

La Politique financier - Les Outils de Politique financier - L'investissement étranger Direct.

الصفحة	البيان
	الإهداء 01.
	الإهداء 02.
	الشكر
VIII-VII	الملخص.
XII-X	الفهرس.
XIV-XV	قائمة الجداول والأشكال.
ب - ز	مقدمة عامة.
	الفصل الأول: عموميات حول السياسة المالية.
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.
5 - 3	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.
10 - 6	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.
13-10	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.
14	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.
20-14	المطلب الأول: ماهية سياسة الإنفاق العام.
29-20	المطلب الثاني: مفهوم سياسة الإيرادات العامة.
36-29	المطلب الثالث: مفهوم الموازنة العامة.
37	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية، آثارها و محدداتها.
41-37	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.
43-41	المطلب الثاني: الآثار المرتقبة للسياسة المالية.
44-43	المطلب الثالث: العوامل المحددة للسياسة المالية.
45	خلاصة.

	الفصل الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
47	تمهيد.
48	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.
52-48	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.
54-52	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي.
56-55	المطلب الثالث: مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي وأهداف أطرافه.
57	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
65-57	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
76-65	المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم النظريات المفسرة له.
80-76	المطلب الثالث: عوامل ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره المحتملة.
81	المبحث الثالث: أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
86-81	المطلب الأول: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار.
90-86	المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.
92-91	المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر.
93	خلاصة.
	الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
95	تمهيد.
96	المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
100-96	المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر.
103-100	المطلب الثاني: عوائق وصعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر.
108-103	المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
109	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وفعاليتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
111-109	المطلب الأول: الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر.
117-111	المطلب الثاني: الإنفاق العام ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

119-117	المطلب الثالث: العجز الموازي في الجزائر أسبابه وكيفية تمويله.
120	المبحث الثالث: تشجيع وحماية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية.
121-120	المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية الثنائية.
127-121	المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.
132-127	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومقترحات تفعيله.
133	خلاصة.
138-135	خاتمة عامة.
145-140	قائمة المراجع.

مدخل:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تطبقها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أو النامية، والتي تسير بها نحو تحقيق السياسة الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم الأدوات المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لما يشهده العالم من تغيرات و تطورات على كافة المستويات جعلت الاستثمارات الأجنبية تصبح أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها، وتحقيق التنمية و اللحاق بركب التقدم و الرقي لما له من أهمية استثنائية في الدول النامية.

وفي هذا الإطار قامت كل الدول بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافر مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود و الحواجز التي تقف في طريقها، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء، فقد أصبحت الدول تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو و التطور .

والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها، ويتمثل دور السياسة المالية في دعم و تحفيز الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية، و يبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر و تهيب مناخا استثماريا ملائما ومساعد على الاستثمار، و يظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم. وبالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الكبير الذي يلعبه في تحسين و تنمية اقتصاديات الدول النامية، وتسابق الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشريع القوانين الجاذبة للاستثمار، إلا أن الواقع هو أن الدول العربية ومنها الجزائر لا زالت تعاني من مشكلات ومعوقات كثيرة من أبرزها: مشكلة البطالة، التضخم، وكذا الركود وانخفاض أسعار منتجاتها الأولية وحجم صادراتها وكذا انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية، كل هذا حد من القدرة على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

1- إشكالية الدراسة:

ومنه ونظرا لأهمية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تبيننا الإشكالية التالية:

ما هو دور أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

2- الأسئلة الفرعية:

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- أ- هل تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة المالية؟
ب- هل يمكن اعتبار الإعفاءات الضريبية من أهم عوامل تحريك الاستثمار الأجنبي المباشر؟
ج- ما مدى فعالية أدوات السياسة المالية في الجزائر؟ وما مدى قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

3- الفرضيات:

من خلال الأسئلة الفرعية وكإجابة مبدئية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات :

- أ- إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح كون الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام ، فتحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة.
ب- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون تمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عنه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة.
ج- إن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر، وقد تجاوز مرحلة الترقب والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى مختلف الحوافز والضمانات التي قدمتها، و توفير عنصر العمالة المدربة ذات التكلفة المنخفضة بالإضافة إلى توفرها على الموارد الطبيعية (البترولية والمعدنية)، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر كل هذه المميزات تمثل عنصر جذب قادر وفعال للاستثمار الأجنبي المباشر

4- أهداف الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في:

- أ- إبراز دور أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية وبالأخص الجزائر.
ب- إبراز الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه و تقييم انعكاساته على الاقتصاد.
ج- إن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر، وقد تجاوز مرحلة الترقب والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى مختلف الحوافز والضمانات التي قدمتها، و توفير عنصر العمالة المدربة ذات التكلفة المنخفضة

بالإضافة إلى توفرها على الموارد الطبيعية (البترولية والمعدنية)، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر كل هذه المميزات تمثل عنصر جذب قادر وفعال للاستثمار الأجنبي المباشر.

5- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري لما تحتله هذه الأخيرة من مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية خاصة الجزائر، والدور الفعال الذي تلعبه السياسة الإنفاقية و الإيرادية في القطاع العام، حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها من خلال زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإمام بجميع جوانبه اتبعنا المنهج الاستقرائي من خلال وصف الظاهرة المتمثلة في دور أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وذلك بالتطرق إلى مفهومها، وخصائصها و العوامل المؤثرة فيها، وكذا اتبعنا المنهج الاستنباطي في تحليل بعض الإحصائيات من خلال الجداول والأشكال.

7- حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية: بحيث قمنا بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2015.

ب- الحدود المكانية: تمثلت في دراسة بلد الجزائر.

ج- الحدود الموضوعية: تطرقنا إلى دراسة موضوع دور أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر).

8- الدراسات السابقة:

أ- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2010-2011، حيث قسمت مذكرتها إلى ثلاث فصول وهي: الفصل الأول بعنوان السياسة المالية مفهومها، أدواتها، علاقتها بالمتغيرات الأخرى، أما الفصل الثاني بعنوان: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الفصل الثالث والأخير كان بعنوان: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة بعض دول المغرب العربي- (الجزائر- تونس). من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستها هذه ما يلي:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الإيجابية كالتجربة الماليزية مثلا، إلا أنه كذلك قد يفرز آثارا سلبية لا بد للدولة من الحذر منها.
- أن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة البنى التحتية و تجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.
- أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر لمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكائنها المناسب، وهذا ما أظهرته الدراسة التطبيقية، حيث لم تكن نفقات التجهيز ذات معنوية والتي من المفروض أنها هي التي تؤثر.
- ب- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، الشلف، 2006-2007. حيث قسم دراسته هذه إلى أربعة فصول: الفصل الأول بعنوان مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية بالدول النامية، الفصل الثاني بعنوان السياسة المالية، مفهومها، أدواتها وواقعها بالدول النامية. أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار، والفصل الرابع والأخير كان بعنوان فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1994-2004. وتوصل إلى النتائج التالية:
- إن قصور وعدم كفاية المصادر المحلية والأجنبية لتمويل اقتصاديات الدول النامية، إضافة إلى الأضرار والآثار السلبية التي تمخضت عن أغلبها، أعطى ميزة تنافسية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي هام لاقتصاديات هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال آثاره الإيجابية التي قد لا تتواجد بالمصادر التمويلية الأخرى، وما يدعم هذه النتيجة هي التجارب الناجحة لبعض الدول النامية مع المستثمر الأجنبي.
- لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا رئيسا في التنمية الصناعية للعديد من الدول في أنحاء العالم، إلا أنها بالطبع ليست العصا السحرية التي ستقضي على مشاكل الفقر والتخلف بضرية واحدة. ولذا يتعين أن تكون

توقعات الدول بشأن ما يمكن أن تجلبه لها الاستثمارات الأجنبية وتوقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب المستثمرين الأجانب .

- إن الوضع الكارثي الذي تعرفه اقتصاديات الدول النامية فرض عليها هيكلًا خاصًا للسياسة المالية، حاولت من خلاله القضاء على التشوهات والنقائص التي تعرفها اقتصادياتها. لكن العيوب التي تميزت بها هذه السياسات كثيرا ما تسببت في ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية بالدول النامية، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الرضوخ للشروط القاسية للعولة، هذه التي غير هيكل سياستها المالية بشكل جوهري، ولكنه لم يخدم الوضع الاجتماعي.

- تكمن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار في ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والدخول، أو ترفع من كفاءة وفعالية القطاع الإداري. أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.

9- مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع للاعتبارات التالية:

أ- المبررات الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا النوع من المواضيع.

ب- المبررات الموضوعية:

- الدور الذي يلعبه الاستثمار باعتباره أساس تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبالتالي اهتمام الحكومة والاقتصاديين بهذا القطاع.

- أهمية تطبيق أدوات السياسة المالية الفعالة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

10- صعوبات الدراسة:

- إن أي دراسة لا تخلو من صعوبات، ومن الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة نجد: عدم وجود دراسة اقتصادية (يمكن الارتكاز عليها) تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأدوات السياسة المالية، بالشكل الذي يساهم في توضيح الأفكار والعلاقات التي تنشأ بين مختلف المتغيرات.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الضرورية لإعداد الدراسة.

11- تقسيمات الدراسة:

قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة. الفصل الأول تحت عنوان عموميات حول السياسة المالية تمحورت حول ماهية السياسة المالية وتطورها و أدواتها المالية، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في السياسة المالية، آثارها المرتقبة ومحدداتها.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر تمحور حول ماهية الاستثمار الأجنبي وكذا ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث فخصصناه لدراسة نظرية حول تجربة الجزائر في تطبيق أدوات السياسة المالية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعاً لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وتعتبر السياسة المالية أقوى دعامة تركز عليها السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، ولكي تقوم الدولة بدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأداء الخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، يلزمها الحصول على جزء من الموارد البشرية والمادية الموجودة تحت تصرف المجتمع، وللحصول على هذا الجزء لابد من الإنفاق الذي يستدعي سبق الحصول على الإيراد. فالفكرة السائدة هي أن الحكومة تستطيع الملائمة بين مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، الاستقرار، العدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعيشي.

غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن هناك عوامل تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وعليه سنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية، الآثار المرتقبة لها ومحدداتها.

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية .

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتوسعي للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد و اختلف ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وتطورها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً: تعريف السياسة المالية: تعددت التعاريف حول السياسة المالية من بينها ما يلي:

إن مصطلح السياسة المالية اشتق من كلمة فرنسية "fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة¹، وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية، الفكرية والاجتماعية، فضلا عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

و يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة و تأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد"². وتعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني، وبتعبير آخر استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، فقبل انتشار الأفكار الكينزية في معالجة البطالة و الكساد تمثلت الوظيفة الحيادية للسياسة المالية في وضع السياسات الرقابية لأوعية الميزانية بالتحكم فيها وبإيراداتها ونفقاتها وتسخير تلك الإيرادات العامة لكفاية النفقات فلا تشكل تلك النفقات إلا جزءا يسيرا من الدخل الوطني لسد الحاجيات والمتطلبات الضرورية تحقيقا لتوازن الميزانية بعيدا عن أشكال التضخم أو الانكماش كهدف أسمى للسياسة المالية التقليدية، وفي البلدان النامية على وجه الخصوص تم تحقيق معدلات أعلى من النمو المتوازن والتحول نحو زيادة معدلات الادخار و الاستثمار³. فتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية ومضاعفة الكفاية الإنتاجية

¹ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص03.

² سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، العراق، 2016، ص433.

³ محمد مدلول علي، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل، المجلد 15، العدد1، 2008، ص134.

للجهاز الإنتاجي الوطني بمضاعفة نسبة الادخار الوطني والتراكم الرأسمالي كهدف نهائي للسياسة المالية في البلدان العربية.

كما تعرف بأنها الطريقة التي تنتهجها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتديير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تستهدف السياسة المالية بصورة رئيسية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي¹. وهي كذلك " اللجوء إلى الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ومنع حدوث التضخم الاقتصادي"².

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي: "تعني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق نمو مرتفع وذلك من خلال أدواتها المختلفة المتمثلة في: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

ثانيا: أنواع السياسة المالية.

بعدها تم التعرف على السياسة المالية سنتطرق إلى عرض أنواعها والتي يمكن تحديدها كما يلي:

1- السياسة المالية التوسعية:

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب، هذا التحفيز قد ينتج عنه إقامة المشروعات العامة، وشق الطرق وإنشاء المدارس والجامعات، أو أنها تقوم بمنح إعانات اجتماعية لشرائح معينة من السكان مثل إعانات البطالة³.

جميع تلك الإجراءات تزيد من القوة الشرائية للأفراد ولقطاع الأعمال وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي وبالتالي يزداد حجم الاستثمار، ويزداد الطلب على الأعمال وهو ما ينعكس في رفع معدلات التشغيل في الاقتصاد عموما. وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي أو تقليل

¹ الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)، شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2012/2013، ص 29.

² عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011، ص 155-156.

³ إياد عبد الفتاح السور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015، ص 271.

معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي بمجارة مستوى العرض الكلي وسد الفجوة القائمة بينهما. وتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى زيادة القدرة المالية لهم، فبالنسبة للأفراد يزداد مستوى دخلهم وهو ما يعني زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كما تزداد معدلات الأرباح التي يحققها قطاع الأعمال، ما يشجعهم على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج. وتبين الأدبيات أن زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب وذلك لأن مضاعف الاستثمار في الحالة الأولى يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب¹.

2- السياسة المالية الانكماشية.

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار نحو الأعلى وهنا تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوط عبر أدوات السياسة المالية. فقد تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضريبة المفروضة بهدف امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك)، والذي نعني به نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل "وذلك لتخفيض مستوى الطلب الكلي ويكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الترف الاستهلاكي². كما تقوم الحكومة أيضا بتخفيض مستوى النفقات العامة للحد من مستوى التضخم*، لكن هذا التخفيض قد يكون على بعض النفقات الرأسمالية (وتتمثل هذه الأخيرة في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح) ذات الأهمية النسبية المنخفضة أو تأجيل إقامة بعض المشاريع المستقبلية مقارنة بالاستمرار في الإنفاق على خدمات الصحة والأجور والتعليم³.

¹ إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سابق، ص 271.

² إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2014، ص 164.

*التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

³ إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واختلافها، وظهور دور الدولة و تدخلها الفعال و المؤثر في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، أظهر عوامل جديدة حددت معنى للسياسة المالية يتناسب مع هذا التطور، حيث ظهرت عدة دراسات لاقتصاديين وماليين لتحديد السياسة المالية واختلفت محدداتها باختلاف المرحلة التاريخية والظروف و الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والفكرية.

أولاً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (الدولة الحارسة):

في فترة القرنين الثامن عشر و التاسع عشر كانت تسود أفكار النظرية التقليدية و التي تعتمد على مجموعة من المبادئ أهمها¹: أ- ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية باعتبار أن هناك يد خفية قادرة على تحقيق الصالح العام.

ب- المصلحة الفردية هي أساس السياسة المالية، ومنها تحقيق المصلحة العامة، ويقتصر دور الدولة في تحقيق الأمن و النظام أي (دور حارسة).

ج- التوظيف الكامل هو حالة التوازن الاقتصادي و أي اختلال ما هو إلا حالة ظرفية.

د- المنافسة الكاملة أساس التحليل الكلاسيكي .

هـ- يميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات مستوى سعر الفائدة و مستوى التشغيل الكامل.

و- يعتبر قانون ساي "Say" للمنافذ الركيزة الأساسية للفكر الكلاسيكي الذي يؤكد على فكرة "كل عرض يوجد طلب مساو له" أي وجود علاقة نسبية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، أما النقود فهي وسيط للتبادل فحسب، فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائياً زيادة مماثلة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء الإنتاج الجديد وقد استمرت أفكار الكلاسيك حتى عجز السياسة المالية، و فشلها في معالجة الاختلالات خاصة في أزمة 1929، حيث أن التمسك الحرفي بأسس السياسات المالية، وفقاً للفكر الكلاسيكي لا بد وأن يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها، إضافة إلى ذلك فإن هذا الاعتقاد يعيق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها.

ففي حالات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب، وتزداد إيرادات الدولة، وتحقيقاً لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الإنفاق العام، مما يزيد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، وهذا يدفع بالحكومة إلى زيادة إنفاقها لتحقيق التوازن وهذا يزيد من حدة التضخم. أما في حالة

¹ فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص17.

الكساد (الحالة العكسية) تقل حصيلة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الإيرادات وهذا ما يدفع الحكومة إلى خفض نفقاتها للمحافظة على توازن الميزانية وفي الحالتين تتفاقم الأزمات. وكل هذا يؤكد على عدم واقعية الأفكار الكلاسيكية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929-1930، حيث انخفض الطلب الفعلي وصاحبه انخفاض في مستوى الإنتاج والدخل الوطني، تفشي البطالة، انهيار الأسواق و بالتالي فشل الفكر الكلاسيكي في معالجة الإختلالات الملائمة للوضع الاقتصادي السائد¹.

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي (الدولة المتدخلة):

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملت على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي². افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود .

ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل³.

1- من أهم مبادئ التحليل الكينزي: يقوم التحليل الكينزي (من أهم رواده كينز) على المبادئ التالية⁴:

أ- إعطاء دور متزايد للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي إضافة لكونها دولة حارسة.

¹ فوزية خلوط، مرجع سابق، ص18.

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص56.

³ نفس المرجع، ص 56-57.

⁴ فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص19

- ب- الاعتماد على التحليل الكلي لنشاط الاقتصاد مقابل التحليل الجزئي الذي كان سائد عند الكلاسيك.
- ج- إحداث التوازن المالي وأيضاً الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء الكساد ومعالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.
- د- رفض رواد الفكر الكينزي قيام توازن عفوي منذ البداية وإنما يقرون بوجود توازن عام في النهاية، أي تعادل بالضرورة بين الادخار والاستثمار باعتبار أن كلا منهما يساوي ذلك الجزء الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة.
- هـ- رفض مبدأ اليد الخفية.
- و- الإقرار بالبطالة وأنها تمثل حالة طبيعية للاقتصاد.
- ز- الاهتمام بتدخل الدولة وضرورة إقامة قطاع عمومي من خلال الاستثمارات العامة.

ثالثاً: السياسة المالية في الفكر الاشتراكي (الدولة المنتجة):

يختلف منطق الدولة المنتجة من حيث تدخلها في النشاط الاقتصادي عن كل من الدولة الحارسة والمتدخلة، ذلك أنها نشأت في كنف فكر اقتصادي مختلف، وهو الفكر الاشتراكي أو الماركسي الذي كان معادياً للملكية الخاصة، ودفع بالدول حديثة الاستقلال (الذي استلهمها) إلى القيام بحملة تأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدولة بإدارة العديد من المؤسسات العمومية¹.

إن مبدأ الدولة المنتجة لا يكتفي بدور الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل يتعدى إلى الملكية الواسعة لوسائل الإنتاج، وبذلك أصبحت الدولة تنتج جنباً إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة (حسب درجة الاقتراب إلى الاشتراكية). حتى أصبح نموذج الدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج، واختفاء دور الأفراد تقريباً في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج، ولقد ترتب على ذلك عدد من النتائج أهمها²:

- 1- إن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بذلك الحافز الفردي.
- 2- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطاً

¹ بوزيان عبد الباسط، دور السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (2004/114)، شهادة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2006-2007، ص 56-57.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 41.

كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته. وبذلك أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتركية.

3- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهما، وأهمها إحداث التوازن المالي والتوازن الاقتصادي، وإحداث التوازن الاجتماعي، والتوازن العام.

رابعا: السياسة المالية في الفكر النقدي (الدولة الحيادية):

لقد كان التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي وفقا لمفهوم كينز من خلال زيادة حجم الإنفاق العام وإتباع سياسة النقود الرخيصة سببا في ظهور نوع من الأزمات الاقتصادية الجديدة، وتمثل في تزامن وتعايش الكساد مع التضخم، وهي ما تسمى بظاهرة الركود التضخمي. وتزامنت هذه الأزمة مع ظهور فكر اقتصادي حديث وهو الفكر النقدي بزعماء الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، والذي كان من اشد الناقدين للسياسة الاقتصادية الكينزية التي تعتمد على التدخل المفرط للدولة بغية إعادة التوازن إلى الاقتصاد الرأسمالي، وترى المدرسة النقدية أن أساليب تمويل الإنفاق الحكومي في الميدان الاقتصادي تترتب عنها آثار خطيرة على الأداء الاقتصادي ككل، يمكن أن نوضح ذلك كما يلي¹:

1- عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخاص غير المصرفي كمورد لتمويل الاقتصاد، فإنها تكون في الواقع قد قامت بمجرد تحويل لقدرة شرائية معينة من القطاع الخاص المقرض إلى القطاع العام المقترض. وعليه فإن أثر مثل هذا الإنفاق بهذا الأسلوب، على الطلب الكلي يكون حياذيا إن لم نقل سالبا، وفي أحسن الظروف إذا كان إيجابيا يكون جد طفيف. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفكرة ما زالت تشكل موضوع جدل علمي بين من يرى بأن الأعوان الاقتصاديين الخواص وهم يشترطون سندات الدولة يتكون لديهم شعور بأن ثروتهم قد نمت، ما يجعلهم يزدون من مستوى إنفاقهم الاستهلاكي على حساب مدخراتهم.

2- في حالة لجوء الدولة إلى القطاع المصرفي، وبافتراض أن قدرة هذا القطاع على تلبية طلب القروض محدودة، فإنها تكون بذلك قد دخلت ليس فقط كمنافس يدفع بمعدلات الفائدة إلى الارتفاع "خاصة أنها تتمتع بمصدقية أكبر من تلك التي يتمتع بها الخواص" بل تحرم الخواص من موارد مالية كانوا سيحصلون عليها في حالة عدم تدخل الدولة وسينجر عن ذلك إفلاس العديد من المؤسسات الخاصة.

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 57-58.

3- لجوء الدولة إلى الضرائب لتمويل نفقاتها، وحتى يتحقق ذلك يجب على الدولة أن ترفع من إيراداتها الضريبية، إما من خلال الزيادة في المعدلات الضريبية أو توسيع الأوعية الضريبية، فإذا قامت الدولة بزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكن أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي يتحمل أعباء هذه الضريبة العاملون (المستهلكون)، وهذا ما يدفعهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار ذلك الارتفاع مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة، وفي نفس الأمر إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة على الأجور.

وبذلك فنظرة الفكر النقدي إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي واضحة ولا تدعو إلى التفاوض، ذلك أنها (الدولة) المتسبب الأول والأخير في الأزمات الاقتصادية وبذلك فالتغلب على هذه الأزمات يبدأ أساساً من القضاء على أسبابها، أي ضرورة تقليص دور الدولة ومن ثم البحث عن حل لأزمة البطالة¹.
يركز الفكر النقدي على جانب العرض الكلي بدلا من الطلب الكلي الذي ركز عليه كينز وأتباعه، ويرى هذا الفكر أن تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، يوفر للدولة موارد معتبرة يمكن استخدامها في تسديد مديونيتها وبعث النمو الاقتصادي كما يؤدي ذلك إلى انخفاض الضغوط التضخمية. هذا وانطلاقاً من تحجيم دورها في الاقتصاد يمكن لها أن تقوم بتخفيضات ضريبية التي مع مرور الوقت يمكن لها أن تشجع على الاستثمار وتخلق مناصب عمل جديدة والمحافظة على مناصب عمل قائمة².

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية .

تقوم السياسة المالية في الاقتصاد بتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي³:

أولاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي. أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما.

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ؛

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 59.

² نفس المرجع، ص 59.

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 78.

2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما التقليل النسبي لها، وخلق فرص العمل المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما الاستقرار العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية، فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية و الذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المطلوبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و مستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة و الكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي و الوطني، ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

وتلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد أو الراج، من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل الوطني. وتعتمد السياسة الاقتصادية على أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإنفاق العام و السياسة الضريبية¹.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص78-79.

ثانيا: تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة:

وهي تمثل عملية توزيع الموارد المادية و البشرية المتاحة في الدولة، بين الأغراض أو الحاجات أو النشاطات المختلفة، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد و المجتمع، و يشمل التخصيص العديد من التقسيمات¹:

- 1- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص ؛
- 2- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك ؛
- 3- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص ؛
- 4- وأخيرا تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات و الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد. وكما اشرنا فإن هناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. فالوسيلة الأولى أي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب، أما الوسيلة الثانية أي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة و صياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

ثالثا: إعادة توزيع الدخل:

تعد الإيرادات و النفقات العامة من أهم إجراءات السياسة المالية التي تحقق عدالة توزيع الدخل، والثروة بين أفراد المجتمع و ذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة على الدخول و فرض ضرائب غير مباشرة عالية على السلع الكمالية، والتي يقتصر استهلاكها على أصحاب الدخول المرتفعة واستخدام حصيلة هذه الضرائب في سياستها الإنفاقية من خلال إنفاقها على مجالات التعليم والصحة وتقديم الإعانات الاجتماعية للطبقة الفقيرة بواسطة الضمان الاجتماعي فضلا عن تقديم الإعانات الاقتصادية لدعم أسعار السلع الغذائية الضرورية، والتي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة بشكل كبير مقارنة بالطبقات الأخرى².

¹ إيداد عبد الفتاح النور ، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سابق، ص265.

² أديب قاسم شندي، السياسة المالية و كفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوّة للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 18- 2015، ص03.

رابعاً: تحقيق العمالة الكاملة:

يعد التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من أجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى إن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة¹.

خامساً: التوازن المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه، فينبغي أن يتم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع، ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية².

سادساً: التوازن العام:

يكون هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستعملها الدولة كثيرة للوصول إلى هذا الهدف، أهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة في تكوين المشاريع مع الأفراد وغيرها³.

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014 - 2015، ص 03.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004، ص 41.

³ فوزية خلوط، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية، فهي عبارة عن برامج تخططها الحكومة و تنفذها مستخدمة فيه مصادرها من الإيرادات العامة وبرامجها في الإنفاق العام هذه البرامج تترجم في الموازنة العامة للدولة، وهذا لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي و ذلك سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع (عمالة كاملة، معالجة الاختلالات المالية و الاقتصادية، التنمية الاقتصادية،...) ومن هنا يتضح لنا أن هناك أدوات للسياسة المالية تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة، و الموازنة العامة للدولة، نظرا لأهمية هذه الأدوات باعتبارها ضمن تدابير السياسة المالية التي تنتهجها الدولة.

المطلب الأول: ماهية سياسة الإنفاق العام.

تتحلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبارها أنها الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

أولا: تعريف النفقة العامة: هناك عدة تعاريف للنفقة نذكر منها:

"النفقة العامة هي مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام"¹.

و تعرف النفقة العامة بأنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"².

كما تعرف النفقة على أنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد إشباع حاجات عامة".

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة وستتناولها بالدراسة كما يلي³:

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** إن التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي جعله ينتقل عبر الزمن من نظام المقايضة إلى النظام النقدي أين أصبحت النقود تلعب الدور الهام في المعاملات الاقتصادية، ولذلك أصبحت الدولة ملزمة بإخراج مبالغ نقدية بدل العينية تصرفها للصالح العام، إضافة إلى تجنب مشاكل الإنفاق العيني، وتحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة، فضلا عن صعوبة إجراء الرقابة الإدارية على الإنفاق العيني، وكذا صعوبة تحديده.

¹-سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2011، ص33.

²عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، ماجستير، تلمسان، 2011/2012، ص 02.

³سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص 27-28.

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، سواء كانت محلية أو مركزية. (مثل الولاية، الوزارة، البلدية...).

وعلى هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام. مثال ذلك إذا قام شخص ما ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة، فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص.

3- الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:

الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.

ثانيا: تقسيمات النفقة العامة:

يمكن تقسيمها إلى مجموعة من التقسيمات سنذكرها على النحو التالي¹:

1- حسب جهة الإنفاق (المعيار الإداري):

تبعاً لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات تبعاً للوحدات، والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسة والتي تباشر الإنفاق الحكومي فنجد فيه:

أ- **النفقات المركزية:** وتتمثل في نفقات الأمن الداخلي، العدالة، الصحة، التربية والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي، وبصفة عامة هي النفقات التي تقوم السلطات المركزية بإنفاقها لصالح الوطن بأكمله.

ب- **النفقات اللامركزية:** هي التي تقوم بإنفاقها السلطات الحكومية اللامركزية كالولاية، والبلدية، والمجالس المنتخبة، وهي تخص النطاق المحلي فقط.

هذا المعيار هو الآخر بالرغم من أنه أكثر قبولاً من معيار الدورية، إلا أنه يعتبر غير كاف. كما أنه يثير بعض الصعوبات نظراً لتعدد الأجهزة الإدارية وتشابكها مع بعضها البعض، إلا أن ما يحسب له أنه يتيح للسلطتين

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 35

التنفيذية والتشريعية فرصة الرقابة الإدارية، والقانونية على النفقات المركزية واللامركزية، مما يساعد على توجيهها نحو القنوات السليمة.

2- حسب التكرار (دورية): وهي تقسم إلى:

أ- النفقات العادية (جارية): تلك النفقات التي تتكرر دوريا خلال فترة زمنية معينة مثل: كل شهر، سداسي، سنة... الخ، كمرتبات الموظفين.

ب- النفقات غير العادية (غير متكررة): هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة، وهي تلك النفقات المخصصة للكوارث الطبيعية.

3- حسب الغرض: تقسم النفقات العامة وفقا لاختلاف وظائف الدولة وهي¹:

أ- النفقات الإدارية: وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل على نفقات الدفاع، الأمن والعدالة إلى جانب التمثيل السياسي.

ب- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تخصصها الدولة لوظائفها الأساسية، كالخدمات القاعدية، التعليم، الصحة.

ج- النفقات الاستثمارية (الاقتصادية): تشمل النفقات التي تهدف إلى تنمية الدخل وزيادته كالمشروعات العامة.

د- النفقات التحويلية: تشمل النفقات التي يقصد بها المساعدات كالإعانات والنفقات الاجتماعية التضامنية. وتنقسم إلى ثلاث أقسام:

- اقتصادية: كالإعانات لتخفيض أسعار السلع الضرورية.

- اجتماعية: كتعويضات البطالة والتأمينات الاجتماعية.

- مالية: كأقساط فوائد الدين العام.

4- حسب الآثار الاقتصادية: وتنقسم إلى:

أ- النفقات المنتجة: هي التي يأتي من ورائها إيراد مالي كنفقات السكك الحديدية، الطيران والبريد.

ب- النفقات غير المنتجة: هي التي لا تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق العامة، شق الطرق الزراعية كما قد تكون نفقات استثمارية ونفقات تحويلية.

¹ فوزية خلوط، مرجع سابق، ص5.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله ففي إطار أنه يستخدم جزءا من الواردات الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية .

1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:

وهو ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام" ودرجة تأثيره تتوقف بالتالي على كفاءة استخدامه ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من النواحي التالية:

أ- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج الوطني.

ب- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج الوطني.

ج- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر يكون إيجابيا أما إذا حدث العكس فسيكون له أثر سلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن ضعيف المرونة).

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني من عدة جوانب أهمها:

أ- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك الوطني.

ب- عندما تقدم دخولا في شكل أجور ومرتبات و فوائد مدفوعة لمقرضيهها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها أو تقديم إعانات دعم عيني فهي تزيد أيضا من الاستهلاك الوطني، مع مراعاة اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك تبعا لطبيعة هذه الدول¹.

¹عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص 60-61.

3- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج و الاستهلاك الوطني:

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك و الذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار) والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل¹. يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق و أثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك². ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبوات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد و هؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار*.

أما أثر المعجل فينصرف اصطلاحه في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل³.

4- الأثر على الادخار الوطني:

عند ثبات الدخل وزياد الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار الوطني ويؤثر على الاستثمار بالسالب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسالب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل الوطني.

هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالبا على الادخار الوطني والعكس صحيح.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، بدون طبعة، بدون طبعة، 2006، ص 445.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 130.

* الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة في الدخل وتسمى دالة الاستهلاك، أما الميل الحدي للادخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار الى الزيادة في الدخل ويسمى بدالة الادخار.

³ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية لعامة، مرجع سابق، ص 81.

5- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل :

يؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل من خلال¹ :

أ- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية و تحديد مكافآت عوامل الإنتاج.

ب- التدخل عن طريق ما يتم إجراؤه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تتم على التوزيع الأولي فيما يسمى بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

6- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي :

حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي والاستثمار وهكذا والعكس صحيح.

رابعاً: ظاهرة تزايد الإنفاق العام و أسبابها:

لعل تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد الإنفاق العام في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية ومهما اختلفت درجة تقدمها (دول متقدمة، دول نامية)، وقد قام الألماني "فاجنر" بدراسة تطور الإنفاق الحكومي في الدول الأوروبية خلال القرن 19، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها .

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم "قانون فاجنر" والذي يشير إلى (أنه كلما حقق معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني).

وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية وهي كالتالي² :

1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:

هناك العديد من الأسباب التي تزيد الإنفاق العام ظاهرياً دون زيادة أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة أهمها:

أ- انخفاض قيمة النقود: الذي يرجع إلى ارتفاع الأسعار والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص62.

² نفس المرجع، ص55-57.

ب- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: أي طريقة القيد في الحسابات.

ج- التزايد السكاني: الذي يؤدي إلى التزايد التلقائي للإنفاق العام في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام، وعلى هذا فإن زيادة حجم الإنفاق العام بنفس التزايد السكاني يعني أن زيادة حجم الإنفاق العام ليس في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط.

د- التوسع الإقليمي: وهو يشبه إلى حد كبير أثر التزايد السكاني لأن الزيادة التي تطرأ على مساهمة الدولة تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام بالنسبة للسكان الأصليين لأنها لم تؤد إلى زيادة في النفع العام.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

أيضا هناك العديد من الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام من أهمها¹:

أ- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي: وقد رأينا أن هذا الدور كان في تزايد مستمر وكان من الطبيعي تزايد الإنفاق العام.

ب- اتساع الدور الاجتماعي للدولة: وهو مرتبط بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد الأعباء الاجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وعدالة التوزيع في الدخل.

ج- تغير الدور السياسي للدولة: تزايد هذا الدور في الداخل نتيجة التحولات الديمقراطية، وضرورة إقامة خدمات كسبا لرضا الطبقات الأكثر عددا، وأيضا تزايد هذا الدور في الخارج حيث زادت أهمية التمثيل السياسي و المشاركة في نشاط المنظمات الدولية و الإقليمية مما يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام.

المطلب الثاني: مفهوم سياسة الإيرادات العامة.

حتى تستطيع الدولة أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بالإنفاق العام يتعين عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تعد دخولا للدولة تمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.

أولا: تعريف الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص 57.

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص 85.

كما تعرف بأنها "عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، و المنقولة، و العقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة"¹.

وتعرف أيضا بأنها "الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية"².

وكتعريف شامل للإيرادات العامة "يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية مختلف النفقات العامة وكذا تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".

ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة:

يفهم من التعاريف السابقة أن الإيرادات العامة متنوعة و بالطبع لم يسع المجال كل نوع بالتفصيل، ويفضل إعطاء فكرة إجمالية للأنواع المختلفة ثم التركيز على أهم نوعين تقريبا من هذه الإيرادات وهي:

- السياسة الضريبية وخصائصها الاقتصادية.

- القروض بتقسيماتها وآثارها الاقتصادية .

1- نظرة إجمالية عن الإيرادات العامة:

في إطار تعدد الإيرادات بأنواعها المختلفة من منظور الفلسفة التي تحكم وتبرر كل نوع من تلك الإيرادات يمكن أن نجد³:

أ- **الضرائب:** حيث تعتبر من أهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، وستتطرق إليها فيما بعد بالتفصيل.

ب- **القروض العامة:** فقد تلجأ الحكومة إلى القروض العامة لتمويل جزء من نفقاتها وخاصة في حالات تمويل عمليات التكوين الرأسمالي، أي الإنفاق الاستثماري، أو عند مواجهة أعباء ونفقات الحروب وتعويضات الخسائر الناتجة عنها ومواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة، ستتطرق لها فيما بعد بالتفصيل.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص22.

² بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص78.

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، مرجع سابق، ص447.

ج- الأثمان العامة (الضمن العام): تعرف على أنها مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج منتج معين سواء كان خدماً أو سلعياً ويبيعه للقطاع الخاص بهدف إشباع بعض الحاجات الخاصة الذي لا يستطيع القطاع الخاص إشباعها بالدرجة المطلوبة¹.

د- الرسم: هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص، يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد².

هـ- إيرادات ممتلكات الدولة: تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى "بالدومين" والذي ينقسم بدوره إلى الدومين العام و الدومين الخاص.

ويقصد بالدومين العام ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها، وتخضع لأحكام القانون العام مثل: الطرق العامة، الجسور، الحدائق، أي تلك الأموال التي ينتفع منها الأفراد دون مقابل، وهذا هو المعنى الواسع لها.

أما الدومين الخاص وهي أيضاً أموال تملكها الدولة، ملكية خاصة، ولذلك لا يجوز التصرف فيها من بيع وإيجار واستئجار وتخضع لأحكام القانون الخاص، وهو يأخذ عدة أشكال: الدومين العقاري، الدومين المالي، الدومين الصناعي والتجاري³.

و- إيرادات عامة أخرى: مثل الإصدار النقدي و الإعانات والمنح الأجنبية نكتفي بذكرها فقط.

1- السياسة الضريبية: تتمثل السياسة الضريبية في مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي، والتي تتمثل أساساً بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية من جهة، والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة أخرى⁴.

¹ حسني خربوش، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بدون طبعة، القاهرة، 2013، ص53.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 27.

³ أبعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص60-62.

⁴ ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم، مرجع سابق، ص78.

أ- تعريف الضرائب:

تعرف الضريبة بأنها فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد جبرا وبصفة نهائية ودون أن يقابلها بالضرورة نفع معين، وتفرضها الدولة على الممول بناء على مقدرته التكليفية وتستخدمها في تغطية النفقات العامة أو الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة¹. وعلى ذلك تتميز الضريبة بالخصائص التالية: (الضريبة اقتطاع نقدي، الضريبة تدفع بصفة إجبارية، الضريبة تفرض و تدفع جبرا، ليس للضريبة مقابل معين، غرض الضريبة تحقيق نفع عام). والجدول التالي يبين مقارنة بين الضريبة والرسم:

جدول(01،01): مقارنة بين الرسم والضريبة.

الرسم	الضريبة
- مبلغ نقدي.	- مبلغ نقدي.
- صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة الإلزامية.	- صفة إلزامية.
- مقابل نفع خاص.	- بدون مقابل.
- خاصة بفئة معينة (الطالبة للخدمة).	- عمومية الضريبة على كل الأفراد(حسب المقدرة).
- تهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.	- تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اجتماعية و اقتصادية، فضلا عن تمويل الموازنة العامة.

المصدر: سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2011، ص 28.

ب- القواعد الأساسية للضريبة: يقصد بقواعد الضريبة، المبادئ التي يحسن أن يسترشد بها المشرع المالي وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، وتستهدف هذه القواعد تحقيق صالح الممول من جهة، وصالح الخزانة العامة من جهة أخرى وتمثل هذه القواعد فيما يلي²:

- قاعدة العدالة: تقتضي هذه القاعدة عند فرض الضرائب مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الممولين.

¹ بن احمد لخضر، دراسة مقارنة للضريبة والزكاة، شهادة ماجستير، فرع التسيير، الجزائر، 2001/2000، ص 9.

² زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص 149-152.

- **قاعدة اليقين:** مضمون هذه القاعدة أن الضريبة يجب أن تكون محددة بوضوح وبلا تحكم، و ذلك إلى كل ما يتعلق بالضريبة من تحديد للوعاء، والسعر، وميعاد الوفاء، وطريقة الدفع. وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته قبل الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها. ولكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم أمرين هما أولاً أن تكون التشريعات المالية والضريبية واضحة يفهمها عامة الناس، وثانياً أن تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين المتعلقة بما تقرره من ضرائب وما يتفرع عنها من قرارات وتعليمات.

- **قاعدة الملائمة في الدفع:** ومضمون هذه القاعدة وجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية وبالأخص فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته.

- **قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:** تقضي هذه القاعدة بوجوب اختيار طريقة الجباية التي تكلف أقل النفقات، حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل خزانة الدولة أقل ما يمكن. وتظهر أهمية هذه القاعدة في العصر الحديث حيث تتحمل الدول نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومراقبة الممولين، حتى لا يتهربوا من دفعها.

ج- **أنواع الضرائب:** تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع، وسنعمد في دراستنا على تقسيم الضرائب من جانب تحمل عبء الضريبة وهما الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا لتحديد الآثار الناجمة عنها.

- **الضرائب المباشرة:** ويقصد بها الضرائب التي تفرض مباشرة على المداخيل والثروات سواء كانت لشخص معنوي أو طبيعي¹. و من أهم الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل، ضريبة كسب العمل، ضرائب الأرباح التجارية والصناعية، والضرائب العقارية.

- **مميزات الضرائب المباشرة:** تتميز بما يلي:²

- العدالة في توزيع الأعباء حيث تأخذ بمبدأ التصاعد وظروف الممول.

- عدم تأثرها بالدورات التجارية والتقلبات الاقتصادية.

- سهولة تقديرها وبالتالي يعتد عليها في تقديرات إيرادات الدولة.

- تتميز بالوضوح في كيفية الدفع.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 264.

² فوزية خلوط، مرجع سابق، ص 10.

أما عيوبها فتتمثل في: لا تضمن صفة العمومية وكثيرا ما تخرج الدولة عن العمومية لإعفاء بعض الفئات منها وهذا يؤدي إلى انخفاض حصيلتها، عدم وجود المرونة الحقيقية للحصيلة منها في ظل استمرار ظاهرة التنظيم، نظرا لكونها تدفع مرة كل عام فهي تعد ثقيلة العبء عليه، وهذا يدعو للتهرب منها.

- **الضرائب غير المباشرة:** هي كل الضرائب التي تمس كيفية استعمال الدخل، أي الاستهلاك، أو هي تلك الضريبة التي يستطيع من يقوم بتوريدها للخزينة نقل عبئها إلى الغير فيكون بمثابة الوسيط ومن بين أهم الضرائب غير المباشرة: الرسوم الجمركية، ضريبة الإنتاج والضريبة غير المباشرة. ومن مميزاتهما:

- سهولة دفع الممول لهذه الضريبة حيث تختص في ثمن السلعة التي يشتريها.

- تتميز بالمرونة.

- أن التصاعد في الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى تقليل الاستهلاك وليس الادخار .

- يتم نقلها بطريقة منتظمة .

- تتميز بسرعة تحصيلها دون تعقيد للقوانين أو نشوب خلافات بين محولها ومصالح الضرائب.

أما عيوبها تكمن في:

- قد لا تحدث العدالة الضريبية ولا تتناسب مع مقدرة المورد.

- تنخفض انخفاض شديد في فترات الانكماش.

- تستلزم جبايتها عدة إجراءات لتفادي الغش، وهذا يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وتداول الثروة.

2- القروض العامة:

أ- تعريف القرض العام:

يعرف القرض بأنه عقد دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصاريف المحلية أو الدولية، مع الالتزام برد قيمته، ودفع فوائد عنه طول فترة القرض في التاريخ المحدد، وفق شروط العقد¹. وتعرف أيضا "بأنها المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة (أو أي شخص معنوي عام آخر) من الغير (أي الأفراد، أو البنوك... الخ) مع التعهد بردها وبدفع فوائد عنها، وفقا لشروط العقد².

وكتعريف شامل للقروض العامة فهي "مجموعة المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول موعد استحقاقها مقابل دفع فوائد عنها".

¹ اعداد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 71.

² زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 255.

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن للقرض عدة خصائص أهمها:

- القرض مبلغ من المال، قد يكون نقداً أو عيناً.
- القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة أو أحد أشخاص القانون العام من سلطة مركزية أو لا مركزية كالمبلديات والمؤسسات العامة التي لها استقلال مالي وإداري.
- القرض يدفع بصورة اختيارية وليست إجبارية.
- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته، ودفع فوائد عنه خلال فترة أو مدة القرض.
- القرض العام يتم بموجبه عقد، بين المقرض (الفرد أو إحدى المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية) وبين المقرض والتي تكون الدولة أو إحدى هيئاتها العامة.
- ب- أنواع القروض: تتنوع القروض بحسب الجهة المقرضة، وتبعاً للمدة ووفقاً للأساس الذي تستند عليه ولهذا فهناك الأنواع التالية¹:

- القروض الداخلية و القروض الخارجية:

- القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من مواطنيها الطبيعيين والاعتباريين وداخل حدود أراضيها، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تشعر الدولة بضائقة مالية في اقتصادها الوطني أو عندما يوجد فائض من المدخرات الوطنية وترى أنه من الواجب توجيهها نحو الاستثمار والادخار، فتصدر الدولة مثل هذه القروض لإغراء المقرضين بالمزايا والفوائد المالية.
- القروض الخارجية: فهي التي تحصل عليها الدولة من مؤسسات أو منظمات مالية أو من حكومات ودول لها القدرة في منح الدولة المقرضة مبالغ من المال أو أموال عينية مقابل أن تقوم الدولة المقرضة بسداد قيمة القرض وفوائده ضمن الفترة الزمنية المحددة .

- القروض الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل:

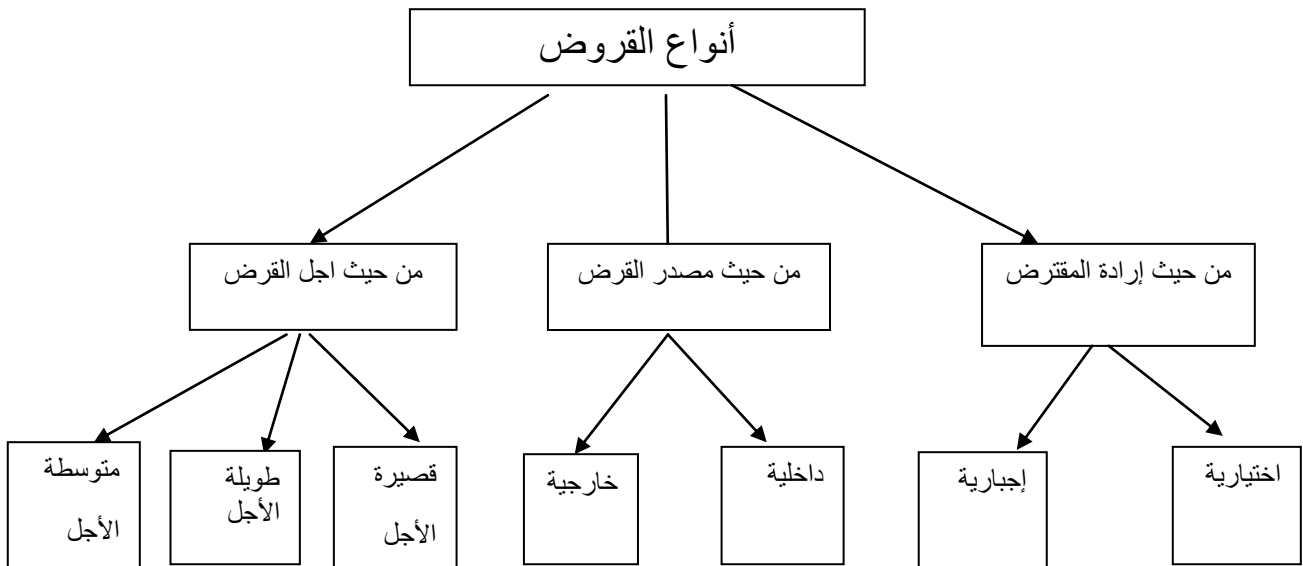
- فالقروض الطويلة هي التي تزيد مدتها عن 10 سنوات، والمتوسطة لا تتجاوز مدتها 10 سنوات ولا تقل عن السنة، بينما القصيرة تتراوح مدتها بين الشهر والسنة. كالقروض التي تصدرها الدولة (سندات الخزنة) والتي تكون لمواجهة عجز موسمي في موازنة الدولة وتقوم الخزنة العامة بإصدارها، وتقدمها للبنك المركزي.

¹ اعداد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص75-76.

- القروض الاختيارية و القروض الإجبارية: يقصد بالقروض الاختيارية تلك التي تتم بإدارة الطرفين وبكل حرية لاختيارها شروط القرض، ويتم الاكتتاب بدافع ذاتي ويعيد عن الإكراه والإجبار، كالقروض الوطنية في التنمية الاقتصادية المحلية وكالقروض الخارجية التجارية والاقتصادية بين الدول والمؤسسات والمصارف الدولية الأجنبية. أما القروض الإجبارية التي تفرضها الدول على مواطنيها بصورة إجبارية، تظهر عندما تكون الدولة في وضع مالي أو اقتصادي سيء وتمر البلاد بظروف صعبة، أو قد تكون الدولة في حاجة إلى الأموال الأجنبية لتغطية عجزها المالي أو ميزان مدفوعاته، فتلجأ إلى القروض الإجبارية وتستلطف الدولة من البنوك العالمية أو من بعض الدول التي تهدف من وراء إعطائها القرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

والشكل التالي يوضح هذه الأنواع باختصار:

شكل رقم (01،01): أنواع القروض حسب المعايير المختلفة.



المصدر: سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 31.

ج- أسباب اللجوء للقروض العامة: وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي¹: - توفير الأموال اللازمة للدولة في بعض الظروف الطارئة.

- تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي باستخدام وسائل حديثة في الإنتاج، وتطوير وسائل الإنتاج القائمة.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال إقامة المشاريع التي توفر فرص عمل وتزيد من الإنتاج والاستهلاك والدخول.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 105.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة: تتمثل الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة في ما يلي¹:

1- الأثر على الاستهلاك والإنتاج: حيث أن فرض الضرائب على الدخل يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل الوطني من ثم نقص إيرادات الدولة، كما تسمح بفرض الضرائب للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد الوطني.

2- الأثر على الادخار والاستثمار: إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة. إلا أن الضرائب ليست الوحيدة التي من خلالها يمكن التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني، فالقروض العامة كإيراد عام هي الأخرى يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطني. فبالنسبة للقروض الداخلية يمكن استخدامها لاستقطاب فائض القوة الشرائية وترجمته إلى مدخرات حقيقية توجه نحو تمويل جزء من الإنفاق العام الاستثماري ويؤدي ذلك إلى التأثير على الهيكل الاقتصادي من عدة زوايا²:

- ترشيد الاستهلاك وتخفيف حدة الاختلال بين العرض والطلب على السلع والخدمات.
- توفير ما تحتاج إليه الخزنة العامة من أموال تتمثل في مدخرات حقيقية، فضلا عن تنشيط في سوق رأس المال.
- الاعتماد على هذه القروض في تمويل نفقات الحكومة، التي سيكون لها لا محالة آثار إيجابية على الاقتصاد (خاصة إذا تم تمويل النفقات الرأسمالية). أما إذا استعملت هذه القروض في المجالات التي لا تستطيع على الأقل توفير قيمة القرض في المستقبل للمقرضين، يمكن للدولة في هذه الحالة أن تحمل الأجيال المستقبلية هذه التكاليف من خلال الرفع في المعدلات الضريبية أو فرض ضرائب جديدة، أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها على الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها، يمكن أن نعدد بعض آثارها الاقتصادية.
- تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملة الصعبة إلى الداخل.

¹ الشيخ احمد ولد الشيباني، مرجع سابق، ص 43-44.

² بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 88-89.

- الاعتماد على القروض الأجنبية في تمويل النفقات الحكومية المختلفة من خلال سد قيمة الواردات من سلع إنتاجية واستهلاكية وخبرات فنية أجنبية ومشتريات السلاح والتدريب على استعماله وغيرها من النفقات التي لا يمكن تحقيقها بالعملة المحلية.
- يمكن للقروض الأجنبي أن يكون له أثر مباشر على كمية النقود المتداولة بالاقتصاد، وبالتالي على حجم الطلب في الاقتصاد الوطني.
- يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وجدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية،... الخ) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا من آثار سلبية على المجتمع. لذلك يستحسن عدم استخدام القروض الأجنبية لأغراض استهلاكية أو دعائية وما شابهها، وعدم السماح بطلب القروض إلا في حالة زيادة حجم الصادرات المحلية (بشرط أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الصادرات).

المطلب الثالث: مفهوم الموازنة العامة.

تحتوي الموازنة العامة للدولة على نفقات وإيرادات عامة، ولا بد من تنظيمها وتخطيطها وفق خطة تسمى "الموازنة العامة للدولة"، ومعرفة الموازنة العامة للدولة يتطلب دراسة نشاط الدولة الانفاقي ومعرفة حجم إيراداتها، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: تعريف الموازنة العامة.

للموازنة عدة تعاريف غير أن غالبية هذه التعريفات تقليدي يدور حول جوهر واحد نذكر منها:

- "أما البيان الذي يتضمن تقديرا وإجازة لمصروفات وإيرادات الدولة العامة"¹.
- الميزانية هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع².
- وفي تعريف شامل للموازنة العامة "تعتبر الموازنة العامة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان في قانون المالية، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية مختلف النفقات خلال فترة زمنية محددة بسنة."

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص505.

² حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004، ص57.

- ويتضمن تعريف الموازنة العامة العناصر التالية¹:

1- الموازنة خطة مالية للدولة: تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة) فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة، والتي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، ووسائل تمويلها (الإيرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات للدولة وبذلك فإن الموازنة العامة ينظر إليها بأنها الأداة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد .

2- الصفة التقديرية للموازنة العامة: إن جداول النفقات، وجداول الإيرادات، التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة، ما هي إلا أرقام تقريبية وتقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.

3- سنوية الموازنة العامة: تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة، في معظم دول العالم (قاعدة السنوية)، وهناك إمكانية لوضع موازنات لمدة أقل من سنة، أو لمدة أطول من سنة (لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد أحياناً).

4- إجازة الجباية والإنفاق: قبل البدء في تنفيذ الموازنة، فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها، وإجازتها. ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية، فهي تصدر عنها، ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منها.

ويعني تصديق الموازنة العامة، الإجازة، أو السماح للحكومة بجباية الإيرادات حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد. أما إجازة الإنفاق، فتعني الموافقة على الصرف، في حدود الإعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة .

5- الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة:

تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة، (وأحياناً في السنوات المالية التي تتلوها)، وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة، وبذلك فإن الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتعتبر أداة تساعد في تحقيقها.

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص4-5.

ثانيا: قواعد أو مبادئ الموازنة العامة.

تتضمن الموازنة العامة عددا من المبادئ التي لا بد من الالتزام بها أثناء الإعداد للموازنة ومن ثم اعتمادها وتنفيذها وهذه المبادئ هي:

1- قاعدة السنوية:

وفقا لهذا المبدأ يتعين أن يتم العمل بموازنة الدولة خلال فترة زمنية محددة هي سنة، وقد اتضح ذلك جليا عند استعراض مفهوم الموازنة العامة بأركانها المختلفة والذي اتضح في جزء منه أن تقدير إيرادات ونفقات الدولة يتم خلال فترة زمنية محددة هي السنة. وتعد إنجلترا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ خلال القرن 17، ومنذ ذلك التاريخ والعديد من الدساتير والقوانين المالية في العديد من الدول تنص على سنوية الموازنة العامة حتى أصبحت من المبادئ الرئيسية التي يتم مراعاتها عند إعداد وتحضير الموازنة العامة¹.

2- قاعدة وحدة الموازنة:

تدرج جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة واحدة، حتى يتسنى للسلطة التشريعية، ولكل من يطلع على موازنة الدولة التعرف وبسرعة على أهداف الدولة المستقبلية، وعلى بنود الإيرادات والنفقات في وقت واحد، وفي نهاية الأمر يظهر إن كانت الموازنة متوازنة أم بها عجز أم فائض وما هو المركز المالي الحقيقي للدولة. إن هذا المبدأ يساعد أيضا في عملية الرقابة على المال العام. وبالتالي سهولة اكتشاف الانحرافات والاختلاسات والمحاسبة عليها².

ويعتمد مبدأ وحدة الموازنة العامة على عدة اعتبارات سياسية ومالية واقتصادية³:

أ- من الناحية السياسية: مبدأ وحدة الموازنة العامة يجعل من السهل على السلطة التشريعية ممارسة حقها في الرقابة الفعالة على المالية العامة للدولة وذلك بجمع النفقات والإيرادات العامة للدولة ضمن وثيقة واحدة مما يسهل اطلاع ممثلي الأمة على إجمالي النفقات والإيرادات وأنواع كل منها مما يمكن إجراء مفاضلة بينهما.

ب- من الناحية المالية: يمكن مبدأ وحدة الموازنة العامة للسلطة التنفيذية من إعطاء فكرة صحيحة وسريعة عن المركز المالي للدولة في السنة المعنية فيجعل الموازنة العامة بسيطة وواضحة مما يسهل مقارنة النفقات العامة مع الإيرادات العامة وبيان التعادل بينهما ليتبين إن كانت نتيجة الموازنة العامة عجز أو فائض أو توازن، وهذا المبدأ

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011، ص 584.

² طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 166.

³ جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي (بين النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 235-236.

يمثل الطريقة الصحيحة لمراقبة تنفيذ الموازنة العامة مراقبة فعالة سواء من قبل ممثلي الدولة أو من قبل السلطات المختصة.

ج- من الناحية الاقتصادية: مبدأ وحدة لموازنة العامة يمكن من إعطاء فكرة صحيحة عن نسبة النفقات العامة أو الإيرادات العامة إلى الدخل الوطني كون كافة الأرقام موجودة في وثيقة واحدة.

3- قاعدة الشمول:

وتستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما ولا تجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

فقد يتطلب تحقيق الإيراد إنفاق بعض المصروفات التي يتطلبها عمل الجباية مثل دفع مرتبات المحصلين، كما يترتب عن بعض النفقات ظهور غير أساسي كالإيراد الناتج عن بيع بعض المخلفات في بعض المصالح الحكومية، وفي هذه الحالات تدرج كافة النفقات والإيرادات دون إجراء أية مقاصة بينهما وبالتالي تطبيق طريقة الموازنة الإجمالية التي تخدم أعراض وضبط النشاط المالي العام¹.

4- قاعدة عدم التخصيص:

وتقتضي هذه القاعدة "بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين" بل نجتمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات، ذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليه الموازنة وهو ما يؤدي إلى المساس بكمال وشمول الموازنة العامة، وما قد يترتب عليه من تبيد في الموارد أ قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها².

5- قاعدة التوازن:

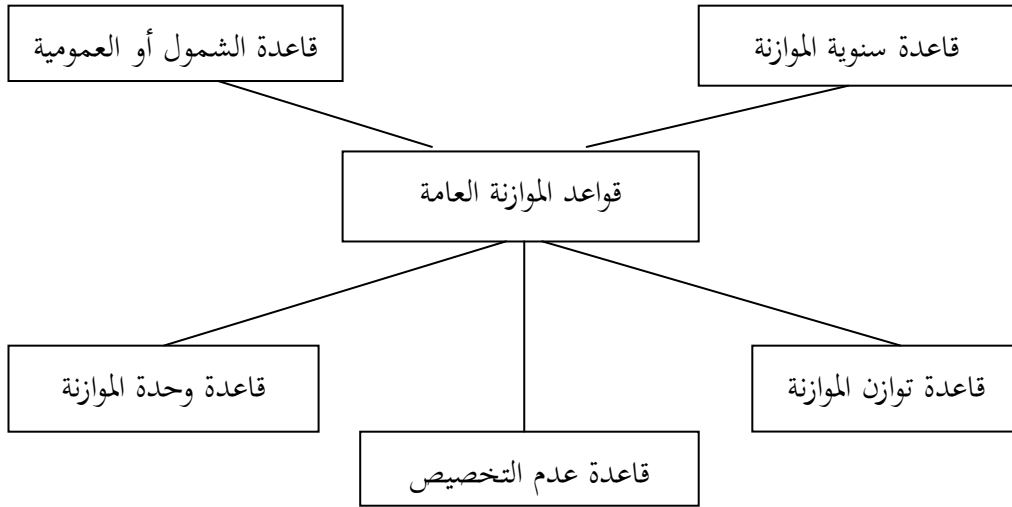
تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وأن لا تكون هناك زيادة أو نقصان فيها، وبعبارة أخرى أن تكون النفقات العامة للدولة في حدود إيراداتها، فلا يكون في الموازنة العامة للدولة عجز، ولا فائض (يحصل عجز في الموازنة العامة للدولة عند زيادة إجمالي النفقات العامة للدولة عن إجمالي الإيرادات، ويحصل فائض في الموازنة عند زيادة إجمالي الإيرادات العامة عن إجمالي النفقات العامة)³.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص 49.

² نفس المرجع، ص 49.

³ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 61.

شكل رقم: (01، 02): قواعد الموازنة العامة.



المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص40.

ثالثاً: أهداف الموازنة العامة. وتتمثل أهم أهداف الموازنة العامة في¹:

1- الأهداف المالية:

تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها، فهي تكشف الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة.

2- الأهداف الاقتصادية:

تسعى الدولة من خلال الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال استخدام عجز الموازنة أو فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي الوطني عند مستوى التشغيل الكامل.

3- الأهداف الاجتماعية:

تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة، إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق فرض بعض الضرائب المباشرة التصاعدية، واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية.

¹ الشيخ احمد ولد الشيباني، مرجع سابق، ص44-45.

رابعاً: مراحل إعداد الموازنة العامة.

تمر الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل مختلفة هي الإعداد، الاعتماد، التنفيذ و الرقابة ويطلق على هذه المراحل دورة حياة الموازنة العامة ويمكن استعراض هذه المراحل باختصار من خلال التحليل التالي¹:

1- مرحلة إعداد الموازنة العامة.

يعتبر إعداد الموازنة العامة من أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة، وتحضير الموازنة على ضوءها، فجرت التقاليد في أغلب الدول أن يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية لأنها هي المسئولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها.

وتتم عملية إعداد الموازنة العامة بالخطوات التالية²:

أ- إعداد الإطار الأولي لمشروع الموازنة العامة للدولة من خلال وزير المالية الذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية وإمكانيات الخزنة العامة في ضوء مصادر التمويل المتاحة ومتطلبات الإنفاق على ربط كل ذلك بإمكانات موازنة النقد الأجنبي من جهة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ب- يتم إصدار منشور الموازنة العامة من خلال وزارة المالية لجميع الوزارات والهيئات العامة يتضمن الخطوط العامة لإعداد مشروع الموازنة العامة ومواعيد تسلم مشروعات الموازنات على مستوى الهيئات العامة والوزارات.

ج- تقوم الهيئات العامة والوزارات بتشكيل لجان لإعداد مشروعات الموازنة الخاصة بها بناء على التوجهات والأسس التي يتضمنها منشور الموازنة.

د- يتم في وزارة المالية بحث ومناقشة موازنات الهيئات والوزارات المختلفة، حيث تتولى الإدارات المختلفة في وزارة المالية المراجعة من الناحية الحسابية والفنية.

هـ- إعداد الإطار النهائي للموازنة وعرضه على مجلس الوزراء ثم يحال مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية لمناقشته واعتماده.

¹ الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص105.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص129.

2- مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

ويتم اعتماد الموازنة من خلال هذه المرحلة بعد عرض مشروع الموازنة الذي أعدته الحكومة على السلطة التشريعية في الدولة، وذلك بهدف مناقشة المشروع تفصيلاً من قبل أعضاء السلطة التشريعية والوصول في نهاية المناقشات إلى إبداء الملاحظات الخاصة بمشروع الموازنة، حيث يمكن الموافقة عليه أو رفضه أو اقتراح بعض التعديلات بعد موافقة الحكومة عليها، وبمجرد اعتماد الموازنة تعتبر الوحدات التنفيذية ملزمة بها¹.

3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

تتولى وزارة المالية باعتبارها عضواً من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقاً لنظام حسابات الحكومة المعمول به كما يتم الإنفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الميزانية².

وعليه فإن عمليات تنفيذ النفقات تنقسم إلى: عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات دفع النفقات³.

1- تحصيل الإيرادات: يمر تحصيل الإيرادات العامة بمرحلتين نذكرهما كالتالي:

أ- المرحلة الإدارية: وهي من اختصاص الأمر بالصرف تتكون من عمليتي الإثبات والتصفية.

- الإثبات: حسب المادة 16 من قانون 21-90 "هو الإجراء الذي بموجبه تكريس حق الدائن العمومي".

- التصفية: حسب المادة 17 من نفس القانون "التصفية تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها".

ب- المرحلة المحاسبية: وهي من اختصاص الحاسب العمومي تتمثل في عملية التحصيل.

- التحصيل: حسب المادة 18 من نفس القانون "يعد التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية".

2- دفع النفقات: تتم هي الأخرى بنفس المرحلتين:

أ- المرحلة الإدارية: وهي من اختصاص الأمر بالصرف وتتكون من عمليات الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف.

- الالتزام: حسب المادة 19 من نفس القانون الالتزام هو "الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين".

¹ رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2013، ص 107.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 446.

³ مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، شهادة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 63.

- التصفية: حسب المادة 20 من نفس القانون "التصفية تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية".
 - الأمر بالصرف: حسب المادة 21 من نفس القانون "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يؤمن بموجبه دفع النفقات العمومية".
 - ب- المرحلة المحاسبية: هي من اختصاص المحاسب العمومي وتتم من خلال إجراء الدفع .
 - الدفع: حسب المادة 21 من نفس القانون "يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي".
- 4- مرحلة الرقابة والمتابعة :

إن عملية رقابة ومتابعة الموازنة تعتبر من العمليات الهامة في المجال الحكومي ولا شك أن الرقابة المستمرة والمتصلة خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة لها أهمية كبيرة في مجال تحقيق الأهداف وتقييم مدى كفاءة القائمين على التنفيذ، وفي الواقع نستطيع أن نقول أن نجاح مهمة الرقابة والمتابعة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى التقدم في تحديث شكل ودور الموازنة ومدى استخدام الأساليب الحديثة في إعدادها، وهذا ما تفتقر إليه غالبية الدول النامية¹.

¹ رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، مرجع سابق، ص108.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية، آثارها ومحدداتها.

لقد عُرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، ولهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة .

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

تتمثل هذه العوامل كما يلي¹:

أولاً: العوامل السياسية:

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قدم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة.

حيث كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسئولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث²:

1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسئول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من

¹ سعدي يحي، مداح عبد الباسط، فخاري فاروق، التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، مداخلة حول: دور السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي في إطار تبني مبادئ حوكمة الشركات مع إشارة لحالة الجزائر، ملتقى علمي دولي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 14-2016/11/15، ص01.

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص65.

طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، من اجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن أن ينظر إلى هذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهريّة أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية، وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي. نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، تنفيذ أي برنامج يكون عن طريق نفقات جديدة.

3- الأثر المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره. وأخيرا إن المتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

ثانيا: العوامل الإدارية:

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تتأثر بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها¹.

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي²:

1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية.

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

أ- تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى

¹ سعدي يحيى، مداح عبد الباسط، فخاري فاروق، التوجهات الحديثة للسياسة المالية، مرجع سابق، ص 01.

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 67.

المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

ب- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة من جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجد في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانیه من صعوبات مالية جمّة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي¹:

أ- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على المدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

ب- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارها مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 68-69.

سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد. ومما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ونلخص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

ثالثا: أثر النظام الاقتصادي:

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها¹.

المطلب الثاني: الآثار المرتقبة للسياسة المالية.

للسياسة المالية مجموعة من الآثار المتمثلة في²:

أولا: السياسة المالية وتوزيع الدخل:

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية بل لعله يفوقها جميعا، وهذا لأن لتوزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد الوطني خاصة تحت ظل النظام الرأسمالي أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين.

ولهذا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخل الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة

¹ سعدي يحي، مداح عبد الباسط، فخاري فاروق، مرجع سابق، ص 01.

² حباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص 28.

على تحسين دخلهم، ويمكن أيضا أن تعمل الحكومة على إنقاص الدخل النسبي للأفراد ذوي الدخل العليا وهذا بزيادة العبء الضريبي والإقلال من الإنفاقات المباشرة التي تعمل بصفة مباشرة مع مركزهم الدخلية.

ثانيا: السياسة المالية ومستوى الأسعار:

تلعب الأسعار في الاقتصاد دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وجهاز الائتمان لم يكن ذا أهمية لدى الدول الاشتراكية لأن النشاط الاقتصادي كان تابعا للجان التخطيط المركزي هذا سابقا أما الآن فإن النشاط المالي يعمل على تغيير العلاقة بين القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره على مستوى الائتمان، كما يستطيع التغيير في الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية الإنتاج.

ثالثا: السياسة المالية ومستوى الاستهلاك العام:

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي بأسره، كما يرى فرق آخر أنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي وسواء كنا نؤيد الفكرة الأولى أو الثانية، وهما وثيقتا الصلة ببعضهما، فإنه لا عجب في أن الاستهلاك يحتل مكانا مرموقا في نظامنا الاقتصادي، لذا فإن السياسة المالية تعمل على تكييف سياسة الإنفاق والإيراد، هذه الأخيرة تؤدي إلى تكييف نمط الاستهلاك، ومنه فإن هدف السياسة المالية هو الرفع في درجة الإشباع الكلي، ومن هنا فإن الحكومة تستطيع مثلا التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على السلع الضرورية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي والعكس. وتستطيع الحكومة تحسين النمط الاستهلاكي بمنح إعانات لمنتجي بعض السلع ومد ذوي الدخل المنخفضة بإعانات نقدية. ومما لا شك فيه أن السياسة المالية وهي تعمل على توزيع الدخل إنما هي أيضا تساهم في حل مشكلة اقتصادية ألا وهي الارتقاء بمستوى الاستهلاك العام في المجتمعات¹.

رابعا: السياسة المالية ومستوى العمالة:

يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية يقتصر دورها في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه .

¹حجابه عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص29.

أما في المجتمعات الاشتراكية سابقا فيطغى الاستثمار العام كعامل في موازنة الاقتصاد ومن ثم فإن السياسة المالية، يصير لزاما عليها توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للسياسة المالية (محددات السياسة المالية).

تتوقف محددات السياسة المالية و مدى نجاحها في تحقيق أهدافها على عدة عوامل منها¹:

أولاً: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها :

من المعروف أن المؤسسات العامة (الحكومية) تقوم بإعداد موازنتها السنوية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف والتقسيم لمفردات تلك الموازنات مؤسسة لأخرى تبعا لطبيعة عملها، إلا أن إدارة تلك المؤسسات هي المسؤولة عن الربط بين أهداف المؤسسة وبنود الموازنة، وعليه فإن صانعو السياسة المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات في استغلال النفقات المخصصة لها دون تبذير أو إسراف أو أخطاء والذي بدوره يدل على نزاهة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات .

ثانياً: الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري:

ذكرنا سابقا أن الضرائب تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية، حيث تتناسب أهميتها تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، فعلى سبيل المثال تزداد أهمية ضريبة الدخل مع زيادة التقدم الاقتصادي للدولة. والمقصود بالوعي الضريبي أن يمتلك المواطن المكلف ضريبياً الانتماء للوطن، الذي يؤدي عدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب، وما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطنين يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب .

أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذلك الجهاز المسئول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية، وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل تلك الضرائب، وما لا شك فيه أن كفاءة هذا الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية، كما أن وجود الجهاز الإداري الكفء سيعمل على الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الوعي الضريبي .

ثالثاً: وجود جهاز مصرفي فعال:

إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل في البنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكافة المؤسسات المالية، وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم سيساعد في وضع السياسة الملائمة لاقتصاد تلك

¹ سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 264-265.

الدولة، وذلك بسبب أن تنفيذ السياسة المالية يتم عبر ذلك الجهاز المصرفي . وعليه فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز المصرفي ومدى كفاءته¹.

رابعاً: وجود سوق مالي ونقدي كفؤ:

يعتمد البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الاقتصادية مجموعة من السياسات من بينها سياسة السوق المفتوح، وتبين لنا أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية. من هنا فإن وجود السوق المالي المنظم في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة². كما أن وجود أسواق مالية كفئة يساهم في سهولة تسييل الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد، وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار بهذين السوقين . ومن هنا نجد أن وجود سوق مالي ونقدي منظم ومتقدم يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية على حد سواء في صياغة تلك السياسات الملائمة للدولة³.

¹ سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 265.

² حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 256.

³ سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 266.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها وتطوراتها كما تم التطرق إلى أنواعها والأدوات التي تستخدمها.

تعد السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، كما تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات التي تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية نجد النفقات العامة والإيرادات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة. غير أن تحقيق التنمية الشاملة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة قد تعجز الدولة عن توفيرها محليا في أغلب الأحيان، لذلك غالبا ما تلجأ الدولة للبحث عن أقل المصادر تكلفة لتمويل مشاريعها التنموية، ومن بين هذه المصادر التي تلجأ إليها الدولة نجد ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي سنتناوله في الفصل الثاني.

تمهيد:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تحسين اقتصاديات الدول النامية بحيث أولته هذه الأخيرة أهمية كبيرة من خلال اعتماده كوسيلة للتمويل وإقامة المشروعات بدلا من لجوئها إلى سياسات التمويل بالاقتراض بمختلف مصادره، وذلك تفاديا للوقوع في أزمة المديونية أو التبعية الاقتصادية والسياسية للدول والشركات الأجنبية، بحيث ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر من مصادر التمويل الخارجي والذي من خلاله تستفيد هذه الدول من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، وكذا الإسهام في سد فجوات الاقتصاد التي يعاني منها . وعلى الرغم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان على اختلاف مستوياتها الاقتصادية إلا أن معظم المؤشرات تفيد بتركز معظم هذه الاستثمارات لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، إلا أنه يبقى لكل بلد من البلدان النامية ظروفه وتدفقاته الاقتصادية الذاتية وقدرته على الاستفادة من موارده لتنمية قطاعاته المنتجة وتحسينها عبر استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار من الخيارات المطروحة لتطوير اقتصاده. كما تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جلي وبصفة عامة في سد فجوات الاقتصاد التي تعاني منها معظم الدول النامية، فقد أثبت هذا الأخير مرونته ونجاعته في حل مثل هذه المشاكل والنقائص والدفع باقتصاد الدول نحو النمو وركب التطور.

ومن خلال كل ما سبق سنتناول الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أهمية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

إن الغرض من هذا المبحث هو التطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي ، فلا يمكن تناول بحث حول هذا الأخير دون الإحاطة بالإطار النظري للاستثمار، ومن أجل ذلك سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم الاستثمار بالتركيز على تعريفه وأنواعه وكذا أهدافه، ثم التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي بالتركيز على تعريفه وأنواعه ومحدداته، وفي الأخير التطرق إلى مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي وأهداف أطرافه .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

يعتبر الاستثمار من بين المواضيع التي لاقت اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين وذلك نظراً لأهميته الكبيرة، وفيما يلي سنستعرض مفهومه.

أولاً: تعريف الاستثمار.

إن مصطلح الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية، ومعناها في علم الاقتصاد يقصد به أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل إقامة المصانع و المباني و المزارع و الطرق وغيرها التي تعد تكثيراً للرصيد الاقتصادي للمجتمع¹.

ويعرف الاستثمار بأنه " ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة، وإنما تم استخدامه لإضافة رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات².

ويمكن تعريف الاستثمار أيضاً بأنه:"استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"، كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تسهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات، وتسمى هذه السلع أيضاً " السلع الرأسمالية " أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية³.

¹ أشرف السيد حامد قبّال، الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص 17.

² علي لطفى، الاستثمارات العربية (ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، بدون طبعة، مصر، 2009، ص 3.

³ حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 37.

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار على أنه "التضحية بالاستهلاك الحالي في سبيل الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، أي الزيادة في ثروة المجتمع من خلال توجيه الأموال إلى الاستثمار بدلا من الاكتناز، بحيث يأخذ شكل إقامة مشاريع مختلفة كالمباني الطرقات... الخ".

ثانيا: أنواع الاستثمار.

يتنوع الاستثمار حسب الهدف والوسائل والعائد والمخاطر... الخ، ومن أنواعه¹:

1- حسب القائم بالاستثمار: يوجد الأنواع التالية:

أ- الاستثمار الفردي: يتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد.

ب- استثمارات الشركات: تتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة، أو من القروض التي يتم الحصول عليها.

ج- الاستثمار الحكومي: يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزانة "القروض التي تطرحها للاكتتاب العام"، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية.

2- حسب جنسية المستثمر (وطني أو أجنبي):

أ- الاستثمار الوطني: أي الجهة المستثمرة والممولة تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه، وينقسم إلى (عام وخاص):

- استثمار وطني خاص: يقوم به أفراد أو مؤسسات خاصة، بدافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي.

- استثمار وطني عام: يقوم عليه القطاع العام أو الحكومة، أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة، بدافع عام، مثل تخفيف حدة البطالة، زيادة معدلات النمو والرفاهية العامة.

ب- الاستثمار الأجنبي: أي الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار، أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة، وينقسم إلى:

- استثمار أجنبي مباشر: ويتمثل في المشروعات التي يقيمها و يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال تحرك مزيح من رأس المال النقدي و المعرفة التقنية والإدارية². ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات

¹ علي لطفي، الاستثمارات العربية (ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي)، مرجع سابق، ص 6- ص 7- ص 8- ص 9.

² أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص 19 .

متعددة الجنسيات، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أنواع: استثمار ثابت (مصانع، آلات،...)، استثمار في المخزون (مواد خام، منتجات نهائية،...)، استثمار عقاري (مساكن، إسكان إداري،...).
 - استثمار أجنبي غير مباشر (الاستثمار في الأوراق المالية): وهي استثمارات في شكل قروض أجنبية، أو شراء الأجانب لأسهم أو سندات حكومية أو خاصة، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرأس المال المستثمر دون جهد إداري، أو مخاطر اتخاذ القرار من قبلهم.

3- وفقا لمعيار النطاق الجغرافي :

- أ- استثمار دولي: ويشمل هذا النوع من الاستثمار مجموعة من الدول .
 - ب- استثمار وطني: ويكون على مستوى الدولة أو القطر مثل بعض المشاريع (فبمصر على سبيل المثال السد العالي، توشكى، مترو الأنفاق.... الخ) .
 - ج- استثمار إقليمي: ويكون على مستوى إقليم الدولة (كالجامعات، المعاهد) .
 - د- استثمار محلي: ويكون الاستثمار على مستوى المحليات (كالمدارس) .
- 4- حسب الشكل (عيني، نقدي):

- أ- الاستثمار العيني: هو عملية استخدام السلع و الخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أو تحديثها (أراضي مستصلحة، مباني.... الخ) .
- ب- الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني، معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

5- حسب مدة الاستثمار (قصير الأجل، طويل الأجل):

- أ- الاستثمار قصير الأجل: ويشمل كل من الودائع الزمنية والأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.
- ب- الاستثمار طويل الأجل: ويشمل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها مدة طويلة والتي يصعب تحويلها إلى نقود .

6- حسب سرعة تحقيق العائد (ذو عائد سريع، ذو عائد بطيء):

- أ- الاستثمار ذو العائد السريع: مثل الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم و السندات)، الصناعات الاستهلاكية.

- ب- الاستثمار ذو العائد البطيء: مثل مشاريع البنية الأساسية، الصناعات الثقيلة .

7- حسب طبيعة الاستثمار (مادي، بشري):

أ- استثمار مادي: وهو متعلق بالجانب المادي الملموس في المشروعات .

ب- استثمار بشري: وهو تحسين خصائص العنصر البشري .

8- حسب إدرار العائد (الاستثمار التلقائي، الاستثمار المحفز):

أ- الاستثمار التلقائي: وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد، مثل الاستثمارات

الحكومية في إقامة الصناعات الثقيلة و الصناعات الحربية .

ب- الاستثمار المحفز: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجز عنه، ولولا توقع هذا العائد لما

أقدم الأفراد عليه.

ثالثا: أهداف الاستثمار.

إن الإلمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار

الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص، وذلك لأن الأهداف من النوع الأول من الاستثمار

تختلف بعض الشيء عن الأهداف في الاستثمار الخاص، وهي كما يلي¹:

1- أهداف الاستثمار على الصعيد العام: وتمثل فيما يلي: (تقديم خدمة معينة للجمهور، تنمية قطاع معين

من القطاعات الاقتصادية، مكافحة البطالة، محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة، تحسين وضع ميزان

المدفوعات).

2- أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص: وتمثل فيما يلي:

أ- المحافظة على رأس المال المستثمر: إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بأن (صاحب المال جبان)

بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان. قد تبدو هذه المقولة على

درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصادقية، فلا شك أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله

بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فإنه يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك.

ب- تحقيق أقصى عائد ممكن: يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في

حوزة أشخاص آخرين قد يكونون بنكا أو مصنعا أو مزرعة... الخ. ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه

المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون الآخر.

¹ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بدون طبعة، القاهرة، 2008، ص 12- ص 13- ص 14- ص 15.

ج- تعظيم القيمة السوقية للأسهم: يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من المعايير الهامة في الحكم على أداء المنشآت والشركات المساهمة، ذلك لان ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشآت يشير إلى نجاح هذه المنشأة في السوق ونجاح الإدارة القائمة على هذه المنشأة. ويقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية وقيمتها في السوق عند البيع فمن المعلوم أن المنشآت تصدر لدى تأسيسها أسهما بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها، ومع تطور نشاط المنشأة ونجاحها في أعمالها، تزداد أرباح هذه المنشأة.

د- تحقيق السيولة: يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي.

يتناول هذا المطلب مفهوم الاستثمار الأجنبي من خلال تعريفه وأنواعه ومحدداته وفيما يلي توضيح كامل لمفهومه.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي.

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج¹. كما أنه يأخذ تعريفات أخرى من وجهات نظر مختلفة كالاتي²:

1- الاستثمار الأجنبي بصفة عامة من وجهة نظر كثير من الباحثين والاقتصاديين "هو توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركة محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع مادية "

2- ولا شك أن مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية يختلف أيضا بحسب منظور الجهة القائمة به فهو عند البنوك التجارية التقليدية يعني شراء أوراق مالية كاحتياطي وقائي " ثانوي" للسيولة أو لمتطلبات تشغيل

¹ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 98.

² أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص 17- 18- 19- ص 20.

الأموال المتاحة في أصول سهلة التحويل نسبيا إلى نقدية، وهذه الأوراق قد تكون حكومية أو مضمونة من الحكومة أو أسهم شركات ناجحة، حيث أن الأصل الممكن بيعه بسهولة يصبح سائلا مثل الأصل الذي يتحول بالتصفية إلى نقدية.

3- ولقد عرفت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر اتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين الاستثمار الأجنبي بأنه: تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر إلى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر. كما عرف أيضا بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.

ومنه ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف الاستثمار الأجنبي كالتالي: "هو الاستثمار الأجنبي الذي يقوم به الأفراد ومختلف الشركات والهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية، أي التي لا تنتمي للبلد المقام فيه المشروع الاستثماري".

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي.

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى ما يلي¹.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: أي الاستثمار في الأصول الملموسة، أو ما يسمى بالاستثمار المادي، وتكون أشكاله كما يلي:

أ- الاستثمار المشترك: وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية.

ب- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي: وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار، إلا أن العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود، حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات².

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 100- ص 101.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص 184.

- ج- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وهو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، أي شراء الأسهم والسندات أو الأوراق المالية بصورة عامة، وتكون أشكاله كما يلي:
- التراخيص والامتيازات: هي من الوسائل المتاحة أمام الشركات الأجنبية لنقل إنتاجها إلى الأسواق الخارجية.
 - عمليات تسليم المفتاح: وهي عبارة عن اتفاق أو عقد بين طرفين (الطرف المحلي والطرف الأجنبي) بتسليم المشروع الاستثماري إلى الطرف الوطني بعد الانتهاء من إقامة المشروع أو الإشراف عليه والوصول إلى مرحلة التشغيل أو الإنتاج.
 - عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية عامة أو خاصة في الدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني بالتصنيع نيابة عن الطرف الأول. أما عقود الإدارة فهي اتفاقيات يتم بمقتضاها إدارة كل أو جزء من الشركة المحلية من قبل الشركة الأجنبية وخاصة الأنشطة والعمليات الوظيفية.
- ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي.

يمكن أن نلخص محددات الاستثمار الأجنبي في أي دولة بالمحددات التالية¹:

- 1- البيئة السياسية أو المناخ السياسي: حيث تعتبر البيئة السياسية من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار إلى بلد آخر، وتتكون البيئة السياسية من: (الاستقرار السياسي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية).
- 2- العوامل الاقتصادية: يأتي هذا العامل في المرتبة الثانية بعد الاستقرار السياسي، حيث أنه يشترط وجود استقرار سياسي لكي يوجد استقرار اقتصادي، إلا أنه يوجد عدد من العوامل الاقتصادية والتي تساعد في جلب أو عدم جلب الاستثمارات الأجنبية ومن العوامل ما يلي: (حجم الناتج المحلي، معدل التضخم، القدرة التنافسية في الدول المصنعة، مستلزمات الإنتاج والأجور وتوفر الأيدي العاملة، الإجراءات البيروقراطية، الموقع الجغرافي، سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية، الانفتاح الاقتصادي).
- 3- البيئة التشريعية والقانونية: حيث يوجد عدد من القوانين التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ومن هذه القوانين قانون الضريبة، وقوانين تشجيع الاستثمار.
- 4- البيئة الثقافية والاجتماعية والدينية.

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 101- ص 102.

المطلب الثالث: مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي وأهداف أطرافه.

بعد التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي والذي شمل التعريف والأنواع وكذا المحددات لا بد من التعرف على أهم مواصفات اختياره بالإضافة إلى أهداف أطرافه وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي.

وهي كما يلخصها الأستاذ فوير¹: "المساهمة في الاقتصاد والتنمية أو في السياسة الاجتماعية للبلد، استعمال الثروات المحلية أو القيمة المضافة المحلية، تنوع الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات أو الإسهام الخدماتي، إشراك الشركات المحلية، الاستثمار في القطاعات الهامة والصناعات المتقدمة، تعويض الواردات، الاستثمار في الفلاحة أو الصناعات الزراعية، شروط تمويل وأهمية المشاركة المحلية، إنشاء عدد أدنى من مناصب العمل، استيراد العتاد الجديد علي النوعية، مقر الشركة في البلد المستقبل".

ثانياً: أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي.

وتتلخص أهم أهداف كل من البلد المضيف وكذا أهداف المستثمر الأجنبي كما يلي²:

1- أهداف البلد المضيف: يسعى كل بلد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من وراء جذبته للاستثمارات الأجنبية إلى بلده ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أ- المساهمة في التخلص أو بالأحرى التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.

ب- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.

ج- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

د- المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

هـ- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها.

2- أهداف المستثمر الأجنبي: بدوره المستثمر الأجنبي يسعى للحصول على تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه وتحقق له أرباحاً طائلة ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر:

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 71-72.

² نفس المرجع، ص 72-73.

- أ- الحصول على مردودية أعلى من تلك التي يمكن الحصول عليها لو استثمر الأجنبي في بلده الأصلي.
- ب- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار، أو لوجود المنافسة مع منتجات ذلك المستثمر الأجنبي.
- ج- الحصول على المواد الأولية وبأسعار رخيصة، لأجل استخداما في عملية التصنيع.
- د- الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للاستثمار الأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.
- هـ- الحصول على المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي.
- و- التخلص من شبح المنافسة الذي كان يلحق الشركات الأجنبية في بلدها الأصلي، حيث أنه في الدول المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار ونوع الخدمة، وذلك لسبب وفرة رأس المال وإمكاناتها المتقدمة.
- ز- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال تنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

خصص هذا المبحث للتعرف على الجانب النظري و المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي هو موضوع الدراسة بحيث اشتمل المطلب الأول على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف، الأشكال، والخصائص وكذا المحددات، أما المطلب الثاني تم التطرق فيه إلى نبذة تاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له، وفي المطلب الثالث التطرق إلى كل من عوامل ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتناول هذا المطلب مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريفه، أشكاله وخصائصه ومحدداته.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف). كما ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أنه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين (25% و50%) من كامل أسهم المشروع، غير أن هناك شركات أجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته، بينما توجد شركات أخرى لا تبدي رغبة للاستثمار في الخارج، ما لم تملك (51%) من أسهم المشروع¹.

وفي تعريف آخر "الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار في شكل ملكية المسيطر في الأعمال التجارية في بلد واحد من كيان واحد مقرها في بلد آخر"².

كما يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجياً أو تسويقياً أو بيعياً أو خدمياً... الخ وموزع على عدد من الدول الأجنبية. ويميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى، وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمراً مباشراً من بلد إلى آخر، ففي الو.م.أ يعتبر امتلاك الشركة

¹ باسم حمادي حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014 ص 17-18 ص 19.

²Article.Talk، Foreign direct investment، From Wikipedia، the Free encyclopedia. En. Wikipedia. Org/ Wiki/ Foreing- direct- T- investement/</....، 9/4/2017، 11 :37h،page 1.

المستثمرة 10% فما فوق من الشركة الأجنبية في الخارج استثماراً أجنبياً مباشراً، ويعرف المسؤولون والمحاسبون في ميزان المدفوعات الأمريكية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفقات من القروض إلى شركة أجنبية أو شراء ملكيتها على أن تكون مملوكة في معظمها لمواطنين من الدولة المستثمرة¹.

كما ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر، بأنه "تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار².

ومنه ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "قيام المستثمر بعملية الاستثمار في مشروع ما مقام في اقتصاد آخر أي في دولة غير دولته الأصلية (الدول المضيفة)، بحيث يكون للمستثمر قدر من النفوذ والتأثير على إدارة ذلك المشروع، والذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض أهم دوافعه وأبعاده وآثاره والانتقادات الموجهة إليه بشكل ملخص فيما يلي³:

- 1- تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف. كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، فلقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته من خلال الأزمات المالية العالمية في الفترة 1987-1998 في الدول شرق آسيا.
- 2- تساهم الاستثمارات الأجنبية في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.
 - أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
 - ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
 - ج- فجوة التكنولوجيا.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص 222- ص 223.

² ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 98.

³ أشرف السيد حامد قبّال، مرجع سابق، ص 27- ص 28.

ح- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح. تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.

4- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية.

5- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شكلين وهما¹:

الشكل الأول: وهو مرتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف، وهذا الشكل يمنح نفوذا مباشرا لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو بنصيب معين يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع التالية:

1- الاستثمار المشترك (joint-venture): وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر

المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجنبي، حيث

تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن

49% من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد

المحلي، إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في

إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة ما يكون تحقيق

هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحا أكثر مما لو كان المشروع مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي،

وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي².

ويمكن تحديد المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف بما يأتي³:

أ- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتطور التكنولوجي للبلد.

ب- خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد.

¹ باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 21-22.

² ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 102-103.

³ باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

ج- زيادة فرص التصدير وتعديل ميزان المدفوعات للدول النامية.

د- الاستفادة من وفورات الحجم وتقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج.

هـ- إنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية.

أما المعوقات التي يواجهها المستثمر الأجنبي من جراء هذا النوع فهي تتضمن احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، ولاسيما في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس المال لغرض المساهمة في المشروع المشترك والتي قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي من حيث الرقابة والإدارة، وبالتالي يؤدي إلى خلق مشكلات تنعكس على انجاز المشروع المشترك، وكذلك فمن المحتمل جدا أن تضع الدولة المضيفة (عندما تكون شريكة في الاستثمار) شروطا، أو قيودا حادة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (Investments wholly owed foreign): وهذا

الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تجذبه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي¹. وبشكل عام إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إيجابية وسلبية على الدول المضيفة له منها²:

أ- زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

ب- المساهمة في إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات، وتحسين موازين مدفوعات الدول النامية المضيفة للاستثمار.

ج- يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية خصوصا عندما تشتت الدول المضيفة في قوانينها على إجبار المستثمر الأجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.

أما بالنسبة للآثار السلبية التي تخشاها الدول النامية من وراء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، هو تعميق حالة التبعية والاحتكار الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر الأجنبي، ولم يعد خافيا أن الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية إلى خدمة مصالحها وأهدافها الإستراتيجية بعد فرض قرارات من مجموعة اتفاقات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية واتفاقية تجارة الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي تمثل

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 103.

² باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 26.

بمحملها قيوداً تحد من قدرة الدول على دعم صادراتها وعلى حماية اقتصادها من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها، بالإضافة إلى تحويل الأرباح إلى خارج هذه الدول ونهب ثروات الدول النامية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة: وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة¹.

كما يتم تقديم التسهيلات والحوافز المختلفة التي لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة ومن أهم هذه الحوافز²:

- أ- الإعفاءات من الرسوم والضرائب والإجراءات الجمركية.
 - ب- النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في المناطق الحرة.
 - ج- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة.
 - د- حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة في إنتاج وبيع أي كمية من منتجاتها في الأسواق الخارجية والمحلية.
 - هـ- حرية تحويل الأرباح المحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة إلى الخارج.
- إن هذه الحوافز تؤدي إلى خلق بيئة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة، أما المزايا بالنسبة للدول المضيفة فهي:
- أ- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.
 - ب- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.
 - ج- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
 - د- تنمية وتطوير المناطق النائية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 185.

² باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 27-28.

4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations): وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين مثل سيارة أو حاسب آلي على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق أو انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعمالة أو المواد الخام، أو التخفيف من وطأة الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الأم، وفي معظم الأحيان ولا سيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة والآلات والمعدات والتقنيات اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرائق التخزين والصيانة وغيرها، وهذه المشاريع قد تكون استثمارا أجنبيا مشتركا أو مملوكا بالكامل للطرف الأجنبي¹.

الشكل الثاني: وهو لا يرتبط بأي نوع من أنواع الملكية ولا يفترض التزاما طويل الأجل على المستثمر الأجنبي إلا في بعض الحالات وبالرغم من ذلك قد يكون للمستثمر الأجنبي صوت فعال في إدارة المشروع ويشمل هذا الشكل الأنواع التالية²:

1- **التعاقد في الباطن:** هو عبارة عن اتفاقية بين شركتين تقوم إحدهما (المقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية لسلعة معينة إلى الطرف الثاني (الأصيل) والذي يقوم باستخدامها في إنتاج سلعة بصورتها النهائية وبعلاقتها التجارية. أي أن الأصيل يزود المقاول الباطن بالمواد الخام المطلوبة لتصنيع مكونات السلعة، ثم يقوم بتوريدها للأصيل، وقد شهد هذا الشكل توسعا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة ونهاية الألفية الثانية، وخصوصا في مجال تصنيع الحاسبات والمعدات الالكترونية في الدول الآسيوية والصين.

2- **تسليم المفاتيح:** وفي هذا النوع يقوم الطرف الأجنبي (بناء على عقد) بينه وبين الطرف المحلي بإقامة المشروع والإشراف عليه لغاية الوصول إلى مرحلة التشغيل حيث يتم تسليمه إلى الطرف المحلي الذي يقوم بدفع الكلفة أو بدل أتعاب إلى الطرف الأجنبي.

3- **عقود تسليم المنتجات باليد:** وهي ما تسمى بعقود التصنيع وهي عبارة عن اتفاقية بين الشركة الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية، يتم بموجبها تصنيع وإنتاج سلعة معينة كاملة من قبل الشركة المحلية لحساب الشركة الأجنبية، وتكون عادة عقود طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته.

¹ باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 29.

² نفس المرجع، 29 إلى 32 .

- 4- عقود الإدارة: هي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات القانونية التي يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل مشاركة في الأرباح، ومثال ذلك سلسلة فنادق هلتون في العالم.
- 5- عقود الوكالة (التسويق): هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحدهما (الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول إلى طرف ثالث (المستهلك)، ويعتبر الوكيل وسيطا بين الأصيل والمستهلك مع احتفاظ الأصيل بعلامته التجارية.
- 6- عقود الترخيص: وهي إحدى الأساليب التي يمكن للشركة المتعددة الجنسيات أو تنقل إنتاجها من النطاق المحلي إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى إنفاق استثماري، وتراخيص الإنتاج عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص)، في الدولة المضيفة لاستخدام العلامة التجارية أو براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي معين.

ثالثا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها¹:

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- 2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- 3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الريح والفائدة

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 103-104.

وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

- 4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- 5- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

رابعاً: المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل التي ينبغي دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، حيث يوجد على نطاق كبير اتفاق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتوفر مجموعة من العوامل أهمها أن تكون للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور والضرائب وتوفير المواد الأولية واتساع السوق، إلا أن محددات قيام الاستثمارات الأجنبية تقوم بالدرجة الأساس على عامل تعظيم الأرباح وتوازنه مع عامل تقليل المخاطر، فكلما كانت المزايا النسبية لكل بلد تحقق تدنياً في التكاليف المتعلقة بأسعار المواد وأجور القوى العاملة أو توفر مزايا الموقع بالقرب من الأسواق أو الموانئ لتقليل تكاليف النقل، وبتعبير آخر كلما كانت العوائد أعلى كان ذلك البلد مهيباً للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيره، ويلعب عامل المخاطرة وتقلبها الدور الآخر في تحقيق المزايا لذلك البلد ومنها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك المحددات التشريعية المتمثلة بالقوانين والتشريعات والقرارات وغيرها¹.

تضع الأونكتاد مجموعة من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن تلخيصها كما يلي²:

- 1- حجم السوق المحلي: والذي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي.
- 2- معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي، والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- متوسط دخل الفرد، والذي يقاس كمتوسط للنتائج المحلي الإجمالي للفرد.
- 4- سياسات وبرامج الخصخصة

¹ باسم حمادي حسن، مرجع سابق، ص 32.

² يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، بدون طبعة، الجزائر، 2010، ص 211.

- 5- السياسات التجارية والضريبية.
 - 6- توفر العمالة الكفوة وتوفير المواد الأولية.
 - 7- توفير التكنولوجيا والابتكارات.
 - 8- توفير البنية التحتية.
- وهناك 6 محددات رئيسية تقف وراء ضعف الانجاز العربي في جذب الاستثمار الأجنبي وتمثل فيما يلي¹:

- 1- الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة .
- 2- عدم التيقن من مؤشرات الاقتصاد الكلي .
- 3- الضعف المؤسسي .
- 4- القيود الإدارية الكبرى وعدم ملائمة البنية الأساسية .
- 5- تخلف القطاع التمويلي .
- 6- نقص المهارات في سوق العمل .

وعليه فإن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي بها، وهذا ما يبين على أن الدول العربية في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له.

بعد التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإمام بجل مفاهيمه وعناصره الأساسية لا بد وفي هذا المطلب من إعطاء نبذة تاريخية عنه أولاً وثانياً التعرف على أهم النظريات المفسرة له .

أولاً: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعود تاريخ بدء الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، بالرغم من أن بداية ظهور الاستثمارات الأجنبية كانت قبل هذا الوقت، فشركة الهند الشرقية التي أجزع عقدها في لندن في العام (1600م) هي بداية ظهور الشركات المتعددة الجنسية، ولقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة، لذلك أنشأت الحصون والمرافئ والمستودعات، وغرست فيما بعد النباتات التي كانت تديرها

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 212 .

الشركات الأجنبية بنفسها، وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية، أثرت بالتالي في حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة تاريخياً في إطار ثلاث حقبة زمنية متميزة¹.

1- الحقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى في العام (1800م-1914م):

كانت الظروف السياسية والاقتصادية ملائمة كانهام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بواسطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كموايد أولية لمصانعها، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي فترة قل فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه الفترة الزمنية فإن المملكة المتحدة كانت تحتل المركز الأول نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به².

2- الحقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في العام (1914م-1945م):

أدت الحروب العالمية إلى استنزاف الموارد المالية الدولية، فلجأت بعض الدول التجارية إلى تصفية قسم من استثماراتها في الخارج، وقد أثر هذا على حجم الاستثمار الأجنبي الدولي، حيث بلغ في أوائل العشرينات ثلاثة أرباع ما كان عليه في العام (1913م)، وقد طال التأثير الأكبر الاستثمارات المحفظية كذلك، مما أدى إلى رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجموع الاستثمارات في الأسواق الدولية وذلك بسبب طبيعة الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل وبقاء الشركات النفطية تعمل في الخارج لتأمين المواد الخام للصناعة في البلدان النامية، وكان لظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانحيار قاعدة الذهب والأزمة الاقتصادية الكبرى في العام (1929م-1933م)، كلها كان لها دور في انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض حجم الإقراض الخاص كذلك، كما بدأت الدول المتضررة من ظروف الكساد وانكماش التجارة والحرب التجارية، بتصفية استثماراتها المملوكة في بعض المستعمرات، وانصب اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات النفطية من قبل الشركات النفطية الكبرى، ورافق ذلك تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية³.

¹ باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 47 .

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 224- ص 225.

³ باسم حمادي الحسن، نفس المرجع السابق، ص 50.

3- الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد العام (1945م):

في هذه الفترة توسع الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا، وذلك بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات، وقد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسية في قطاع الصناعات التحويلية، وذلك من أجل الحصول على المواد الخام، وفي هذه الفترة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها لسنوات لاحقة، ويلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد في العالم الصناعي المتقدم، حيث قامت الشركات الأمريكية العملاقة بالتوسع في دول أوروبا وذلك بشراء صناعات قائمة أو إقامة صناعات جديدة أو دمج شركات أوروبية فيها، ونلاحظ أن ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية تقع في دول أوروبا وكذا وغيرها من الدول الأخرى ذات الأجور المرتفعة، ويمكن التأكيد على أن التدفقات المالية الآتية تختلف في جوهرها عن مثيلاتها في الفترات الزمنية السابقة، فالنموذج الذي كان سائدا خلال الـ 300 سنة الماضية هو تدفق رأس المال من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ولكنها في الوقت الحالي استبدلت بتدفقات مالية بين الدول الصناعية ذاتها، وقد زاد التوسع في تدفق الاستثمار المباشر في الدول الصناعية في الفترة الواقعة بين (1975م- 1990م) بمعدل أكثر من (45%) بينما كانت الزيادة المذكورة أقل من (20%) في الدول النامية¹. وفي الحقيقة يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مدتين زمنيتين تبعا لمستوى نمو هذه الاستثمارات وتطورها كالتالي²:

أ- مدة الانتعاش من (1946م- 1985م): بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتساعد موجة الاستقلال السياسي في البلدان النامية ازدادت حاجة هذه البلدان للأموال لإعادة ما دمرته الحرب، وتنمية اقتصادها، وهذا ما جعل الطلب على الأموال أكبر من عرضها بكثير، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من الدول النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية، وعلى سبيل المثال تركز الاستثمار الياباني خلال فترة ما بعد الحرب في استخراج الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية الكثيفة العمل، والاستثمار في الموارد الطبيعية ساعد اليابان في الحصول على المواد الخام، في حين أن الاستثمار في الصناعة التحويلية في الدول الآسيوية المجاورة سمح لليابان بتحريك الإنتاج للخارج في قطاع كادت اليابان أن تفقد الميزة الرئيسية فيه، كما امتازت هذه المدة بسيطرة

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 225، ص 226.

² باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 51- ص 52- ص 54.

الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشروع مارشال، كما أدت الحرب والأزمات السابقة إلى انتهاج عدد من البلدان سياسات تقييد الاستثمارات الأجنبية من خلال وضع أنظمة رقابة على دخول الاستثمارات الأجنبية.

ب- مدة الازدهار من العام (1985م-2010م): شهدت هذه المدة تسجيل قفزة هائلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، فقد ارتفع المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر من (50) مليار دولار للمدة (1982م-1985م) إلى حوالي (202) مليار دولار في المدة (1989م-1990م)، وعند مقارنة معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر مع معدلات نمو التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي، يتضح التسارع الهائل في التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر فمثلا في المدة (1982م-1989م) نمت تلك التدفقات بمعدل سنوي بلغ (28.9%) في حين أن معدل نمو الصادرات السنوي بلغ (9.4%) والنتائج المحلي سجل (7.8%) في المدة نفسها.

ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا المطلب يتم إبراز أهم النظريات القديمة والحديثة المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تطرق لها الكثير من الاقتصاديين والخبراء من خلال شرحها وتطويرها الأمر الذي زاد من أهمية هذه الظاهرة.

1- النظريات التقليدية:

تنظر النظرية الاقتصادية التقليدية إلى الشركات متعددة الجنسية كمظهر للاستثمار الخارجي الذي تعده شيئا مكملا إن لم يكن تابعا للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، تفسر النظرية كلا من التجارة والاستثمار عبر الحدود على أساس الفوارق في هبات الموارد الطبيعية بين البلدان والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج كما تؤدي إلى فوارق في العائد لعناصر الإنتاج ك رأس المال والعمل، تقود هذه الفوارق إلى التخصص ومن ثم التجارة بين الدول، كذلك تفترض النظرية أن رأس المال وعنصر العمل قابلان للتبادل وإحلال مكان بعضهما البعض وعندما تكون تكلفة رأس المال عالية نستخدم منه أقل ما يمكن ونستعيز عن ذلك باستخدام المزيد من الموارد البشرية والعكس بالعكس إذا ما كانت الأجور عالية، على هذا وعندما يكون لمنشأة فائض في رأس المال هو الأسهل تنقلا بين جميع عناصر الإنتاج الذي يؤدي وجود فائض منه إلى قيام الاستثمار الخارجي يبدأ رأس المال في التدفق من البلد الأول إلى البلد الثاني إلى أن يتساوى العائد لرأس المال فيهما حيث العائد أصلا أقل في بلد الوفرة من العائد في البلد الذي به ندرة، وتدفع رأس المال إلى بلد الندرة يخفض من العائد لرأس المال في ذلك البلد، يستمر رأس المال من البلد الأول إلى الثاني ويقترّب العائد لرأس المال في كل بلد من رصيده في البلد الآخر

إلى أن يتساوى ذلك العائد في البلدين وتتوقف عملية الاستثمار الخارجي عند ذلك الحد، طبقاً للنظرية إذن تبدأ عملية الاستثمار وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها هو اختلاف معدلات العائد لرأس المال¹.

2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد): تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالمي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن هذه النظرية تفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فـرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد. كان "أولين" (1933م) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول، لكن هذه النظرية كللت بالفشل الذريع وذلك لأسباب عديدة أهمها أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لا بد أن تختلف، فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة، وبذلك فافتراضات "أولين" عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولاً في الحقبين اللاحقين لظهورهما، ولكن وبعد عشرين عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي هي في تغير وتطور مستمر، وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي².

3- النظرية الاحتكارية: ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل "هايمر" (1976م) عن الشركات متعددة الجنسيات، فوفقاً لـ"هايمر"، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي انطلاقاً من قدراتها الخاصة، فعلى سبيل المثال أوضح "هايمر" أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك

¹ عرفات إبراهيم فياض، إدارة الأعمال الدولية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 74.

² بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 33.

عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية. تلك المميزات تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجية، والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال، فعلى سبيل المثال قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاجها بسبب "فجوة المعلومات" أو "حماية العلامات التجارية" أو "انخفاض تكلفة الوحدة" الراجع للإنتاج الكبير، أو "التميز الإداري والضرربي"، أو "المميزات الإدارية" أو "مهارات التسويق" التي تتمتع بها الشركة، وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. كما أوضح أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية، وبذلك سيترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية لكل من الدولة المضيفة والشركات المحلية¹.

أي تبحث هذه النظرية عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر شركة ما بوضع أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج في هذا المنحنى نلاحظ ثلاث نظريات هي (ظاهرة الشركة الأولى في الميدان، نظرية الاحتكار)، الاستثمار الأجنبي كرد فعل لنشاط المنافس)، فالنظرية الأولى تفسر إلى حد كبير سلوك كثير من الشركات الرائدة التي تجد نفسها بعد سنوات من السيطرة على السوق في بلدها تبدأ تفكر في التجارة والاستثمار خارجيا لكن تلك النظرية لا تفسر كل الأوضاع المحتملة في الاستثمار المباشر، وكذلك لم تثبت صحة النظرية الثانية حيث اتضح أن تكاليف العمل عند الشركات الأجنبية لا تزيد كثيرا عن مثيلاتها من شركات البلد المضيف بمعنى أنه ليست هنالك بالضرورة تكلفة إضافية من العمل في بيئة غريبة تحملها الشركة الأجنبية ولا تتحمل عبئها الشركات ذات الأصل المحلي في البلد المضيف، أما النظرية الثالثة فهي تفسر سلوك الشركة الثانية صاحبة رد الفعل لكنها لا تفسر لماذا قامت الشركة الأولى بالاستثمار الخارجي في المقام الأول².

4- النظريات الحديثة: وتشتمل على ما يلي:

أ- **نظرية عدم كمال السوق:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق البلدان النامية (المضيفة) يضاف إلى هذا هناك نقص في السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان مما يمنح ميزة نسبية

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 33- 34 .

² أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2013، ص 90- ص 92 .

لشركات الدول المانحة على أساس أن منافسة الشركات الوطنية في البلد المضيف لا تستطيع منافسة الشركات المانحة، وهذا يمنح المستثمر القدرة على التحكم في السوق للبلد المضيف، ويرى كل من (Porry) و (Gaves) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ما تملكه الدولة المانحة من مزايا مقارنة بظروف الدولة المضيفة، هذا يعني أن عدم اكتمال السوق في الدولة المضيفة يعتبر عنصر جاذب للدول المانحة في توجيه الاستثمارات نحو هذه البلدان¹.

ب- **نظرية الحماية:** التي تمارسها الشركات الأجنبية لممارسة وقائية تضمن من خلال عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات والتقنيات الجديدة الإنتاجية منها، والتسويقية وغيرها، بحيث لا تسمح بانتشارها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول النامية التي تعمل فيها هذه الشركات ولأطول فترة زمنية ممكنة حتى تحقق عن طريق حماية أنشطتها وبالذات الخاصة بالبحث والتطوير والاستثمارات والتقنية والعمليات الإنتاجية الجديدة، وإتاحتها فقط داخل الشركة الأجنبية وفروعها ودون السماح بالإطلاع عليها أو استخدامها من قبل المشروعات الأخرى وحتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لضمان تحقيق أهدافها².

ج- **نظرية تدويل الإنتاج:** نظرية الميزة الاحتكارية تشرح جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها ونظرية تدويل الإنتاج تعالج هذه المشكلة، فهي تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف الانتقال، فهذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولاً من خلال "كايدور" (1934م)، ثم تطويرها بشكل كامل على يد "كواس" (1937م)، وفي وقت لاحق طورها "بينرسون" (1961م)، وفي محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إلى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على يد "باكلي" و"كاسن" (1976م)³.

د- **نظرية دورة حياة السلعة:** يرى أنصار هذه النظرية أن السلعة تمر بمراحل ضمن فترة زمنية معينة أي أن إنتاج السلعة في المرحلة الأولى يبدأ في الدولة الأم (المانحة) وبمرور الزمن ينتقل الاستثمار في إنتاج هذه السلعة إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة والتمتع بفروقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل في البلدان النامية والتخلص

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 168- ص 169 .

² فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، دار الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 91 .

³ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 34 .

من إجراءات الحماية الجمركية على استيراد هذه السلع. ويرى أنصار هذه النظرية أن دورة حياة السلعة هي التي تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية، والواقع العملي الذي يؤيد هذه الافتراضات هو أن الصناعات الالكترونية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا ومن ثم انتقلت إلى البلدان النامية مثل تايوان وسنغافورة وهونغ كونج¹.

هـ- **نظرية الموقع:** يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدول المضيفة أي بالمتغيرات المحيطة في الدولة المضيفة².

ويرجع الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين "باري" و"دننج"، وترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل بعضها دولي والآخر محلي (على مستوى الدولة الأم) والتي تتمثل فيما يلي³:

- تهتم هذه النظرية بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بهذه الشركة.

- تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدول المضيفة والتي ترتبط بالعرض والطلب وتلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.

- تهتم هذه النظرية بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية، والعوامل المرتبطة بالسوق.

و- **نظرية الموقع المعدلة:** من اسم النظرية يتضح بأن نظرية الموقع المعدلة لا تختلف كثيرا عن نظرية الموقع إلا في بعض الجوانب، ويعتبر كل من "روبوك" و"سيموندس" من رواد هذه النظرية، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بـ 03 مجموعات من العوامل يمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات "روبوك سيموندس" كما يوضحها الجدول الآتي⁴:

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سابق، ص 169- 170 .

² نفس المرجع، ص 170 .

³ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 207 .

⁴ نفس المرجع، ص 208- 209 .

الجدول رقم (02 - 01): مجموعة العوامل المؤثرة حسب نظرية الموقع المعدلة.

السلعة	العوامل	
<ul style="list-style-type: none"> - نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة (جودة) السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية... الخ - طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري. - نظام النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الخارجية... 	<ul style="list-style-type: none"> 1- خصائص منتج السلعة. 2- الخصائص المميزة للدولة المضيفة. 3- علاقات الدولة المضيفة مع الدول الأخرى. 	العوامل الشرطية
<ul style="list-style-type: none"> - مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة. - المقررة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... 	<ul style="list-style-type: none"> 1- الخصائص المميزة للشركة. 2- المركز التنافسي. 	العوامل الدافعة
<ul style="list-style-type: none"> - القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ - القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج. - الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة. 	<ul style="list-style-type: none"> 1- الخصائص المميزة للدولة المضيفة. 2- الخصائص المميزة للدولة الأم. 3- العوامل الدولية. 	العوامل الحاكمة

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، (مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1988)، ص 50 .

ز- نظرية المصنع: تركز هذه النظرية على تحليل أهم الأنشطة الاقتصادية والعمليات التنظيمية والإدارية التي

ترتبط بالشركات المتعددة الجنسيات مثل: تخفيض الموارد الاقتصادية أو المواد الخام ومدى توافرها، كما تعالج

هذه النظرية ما يعرف بالنمو الصناعي International Gouth أو الاستثماري عامة كما يندرج تحت هذه النظرية مجموعة من المداخل والنظريات الفرعية الأخرى وهي بإيجاز¹:

- نظريات تحقيق الحد الأمثل الاستاتيكية **Static Optimising Theory**: وتركز عموماً على ضرورة تحقيق النمو الصناعي والاستثماري حيث طرح أصحاب هذه النظرية مجموعة من النماذج الإدارية الأمثل لتحقيق معدلات أعلى من الأرباح والاستثمار، وكيفية زيادة حجم الشركات وتوسيعات المراحل المستقبلية.

- نظريات تحقيق الحد الأمثل الديناميكية **Dynamic Optimising Theory**: تركز على أهمية النمو التنظيمي والصناعي والاستثماري عن طريق تبني أساليب جديدة للإنتاج وتنويعه والسياسات التخطيطية والاستراتيجيات العامة للسوق والتوزيع بالإضافة إلى تحقيق مستويات القدرات الإدارية الموجودة بالشركات. كما يؤكد أصحاب هذه النظرية على ضرورة تطوير أساليب البحث والتنمية (Research(Development وتحديث المستويات التكنولوجية وتطوير الإنتاج وتوسيع الأسواق والقدرة على المنافسة.

- النظريات التنظيمية والسلوكية **Behvioural and Organisationnel Theory**: عموماً يتصور أصحاب هذه النظريات أن دراسة الشركات المتعددة الجنسيات يجب أن يركز على العوامل التنظيمية الداخلية وكيفية صنع القرارات التي تتعلق بالاستثمار الخارجي بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل البيئة الاستثمارية والسياسات والخلفيات السوسولوجية والثقافية في الدول المضيفة وحجم ومستويات الأسواق الداخلية والخارجية، وتبني أساليب العمل والإنتاج والتكنولوجيا، وسلوك العمل والنقابات ومستويات الأجور والإنتاجية تلك العمليات التي تميز الشركات العالمية عن الشركات الصناعية التقليدية بصورة عامة.

ح- نظرية الاندماج **Internalisation Theory**: تتضمن بصورة أساسية على المتغيرات الاقتصادية مثل المنافسة التامة وغير التامة للأسواق وتنويع الإنتاج والتدريب والمهارة وتحسين القدرات التكنولوجية والبحث العلمي، ويقصد بالاندماج كيفية جعل السوق داخل مراكز الإنتاج نفسها أو كيفية استغلال الأسواق المحلية التي توجد بها عمليات وأنشطة الاستثمار المختلفة فهي تهدف أساساً إلى كسب الأسواق الخارجية لتسويق المنتجات، بالإضافة إلى ذلك تركز هذه النظرية على أهمية الاستراتيجيات العامة للشركات المتعددة الجنسيات ذات طابع عالمي Global من أجل السيطرة على الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة بصورة مستمرة أمام المنتجات التي يتم استحداثها، وتستخدم هذه النظرية فكرة الأسواق المتوسطة Intermediate Markets

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 210- ص 211.

من أجل تطوير القدرة التنافسية لمنتجاتها كما تؤكد هذه النظرية على أن عملية السعي وراء الأسواق هي التي تخلق أو تنشأ الشركات العالمية وتزيد من حجمها واستثماراتها وأرباحها¹.

ط- نظرية سياسة التنمية **Développement Policy Theory**: مضمون هذه النظرية هو تحليل العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات وكل من الدول الأصلية **Home Countries** والدول المضيفة **Host Countries**، وطبيعة السياسات المتبادلة بين الأطراف الثلاثة، كما نجد أن هذه النظرية استقطبت عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع والتنمية والسياسة ولاسيما في دول العالم الثالث، لدراسة حقيقة أبعاد السياسات الاستثمارية والشركات متعددة الجنسيات خاصة وأن هناك مجموعة من الانتقادات التي توجه إلى هذه الشركات منذ بداية ظهورها أو انتشارها السريع في السنوات الأخيرة، ولقد طور بعض العلماء نوعية السياسات التي يجب الاهتمام بها بواسطة صانعي القرارات والسياسات الاستثمارية، ومن هذه السياسات المقدمة كما تصورها **Duning** بإيجاز²:

- ضرورة التعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار عامة .
- تحديد أسباب هذه المشكلات وتقييمها من ناحية التكاليف والمنافع .
- فهم العوامل المؤثرة في سلوكيات وقرارات الاستثمار المختلفة .
- تقييم مظاهر التكاليف والمنافع بصورة مستمرة لاتخاذ السياسات البديلة .
- أهمية اختيار وتحديد أهداف السياسة في الدول المضيفة .

ي- **نظرية التبعية Theory Dépendent**: وتتركز على أن طبيعة النظام الاقتصادي الجديد طرح بعض المتغيرات والمظاهر الجديدة، التي تعزز من فرص الاستغلال والإمبريالية الحديثة، ولاسيما في دول العالم الثالث، تلك الدول التي تنعم بالكثير من الموارد الطبيعية والثروات، وتسعى الدول الرأسمالية الاستعمارية بعد رحيلها نتيجة للاستقلال السياسي إلى العودة مرة أخرى إلى الاستغلال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وجعل الدول النامية في تبعية مستمرة لها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر وكالات لهذا الاستعمار الاقتصادي الجديد والذي وجد شرعيته في إطار النظام العالمي لتقسيم العمل³.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 211 .

² نفس المرجع، ص 211- ص 212 .

³ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 212 .

ك- النظرية الانتقائية: ترى النظرية الانتقائية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات هي المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، المزايا المكانية أو الإمكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة المرتبطة بتوافر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، والسوق المحلية المتسعة والبنية الأساسية والإطار القانوني والمؤسسي المناسب وعلى ذلك فإنه إذا كانت النظريات السابقة على النظرية الانتقائية لكل منها مضمون يمكن أن يساعد "جزئياً" على تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن النظرية الانتقائية بشمولها قادرة على الإحاطة بهذه النظرية، غير أنه من الضروري ملاحظة أنه في مجالات معينة تلعب المزايا المكانية الدور الأكبر دون أن تنفرد بالتفسير، بينما في حالات أخرى تلعب المزايا الاحتكارية للمشروعات أو الدولة المستثمرة الدور الحاسم وفي حالات ثالثة يتفوق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وتحظى كافة القيود الحكومية أمام الاستخدامات البديلة على غيره من العوامل كسبب من أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج¹.

المطلب الثالث: عوامل ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المحتملة .

تعتبر عوامل ومحفزات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي يستثمر فيها، كون أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي يميزها الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني بالإضافة إلى عوامل أخرى أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وإيجابية سواء على البلدان القائمة به أو البلدان المضيفة، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولاً: عوامل و محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الناحية العلمية فإن هناك مجموعة من العوامل تلعب دوراً كبيراً في خلق بيئة مساعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الدول ومن أهمها²:

1- سياسات الدول المضيفة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة البلدان المضيفة وتتضمن السياسة مجموعة من الحوافز والقيود المفروضة عليه وكذلك الأنظمة والقوانين المتعلقة بالملكية والتسهيلات الممنوحة وهي تشتمل:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 217- ص 218 .

² باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 77 .

أ- الحوافز: بالرغم من أن الحوافز ليست المحدد الرئيسي لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لا يمنع التنافس بين البلدان وسعيها إلى جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز التي أصبحت مع زيادتها ظاهرة منتشرة وقوية، ويمكن تصنيف حوافز الاستثمار إلى الأنواع التالية:

- الحوافز المالية: ويتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير كما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة التشغيل¹.

- حوافز تمويلية: وتتعلق بتوفير الأموال اللازمة للمشروع الاستثماري، سواء في شكل إعانات حكومية، تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة على القروض².

- الحوافز الضريبية: كانت الحوافز الضريبية ولم تزل تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما يترتب على تلك الاستثمارات من فوائد تسهم في الدفع بعجلة التنمية والتطوير في هذه الدول، ويندرج في إطار هذه الحوافز الإعفاء الضريبي الدائم أو المحدد بمدة معينة، أو فرض رسوم ضريبية منخفضة على أرباح بعض المشروعات التي تزاوّل أنشطة يتم تحديدها سلفا، أو منح تسهيلات تؤدي لتخفيض وعاء الضريبة عما هو محدد، ويمكن أن تشمل الحوافز الضريبية كذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية على المعدات والآلات والمواد الأولية التي يحتاجها المشروع عند إنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه، وذلك طوال فترة عمل المشروع أو لمدة معينة يتم تحديدها في قانون يصدر بذلك³.

- الحوافز غير المباشرة: تهدف هذه الحوافز لجذب الاستثمار بشكل غير مباشر، كالسماح للمستثمرين بتملك الأراضي والعقارات وبأسعار أقل من الجارية، والسماح بتحويل جزء من الأرباح والرواتب للخارج، أو ضمان موقع متميز للشركات الأجنبية بالسوق، أو وجود شكل تفضيلي للعقود الحكومية، أو منحها وضعاً

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 213.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 259.

³ محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 113.

- احتكاريًا، أو حماية الشركات الأجنبية من منافسة الواردات، أو إلغاء الدعم من السلع المشابهة للسلع التي تنتجها هذه الشركات، أو منحها معاملة قانونية خاصة وغيرها¹.
- **حوافز أخرى:** وتمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها، مثل²:
- 1- عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.
 - 2- السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات، وتخفيض قيمة إيجارها الموجهة للاستثمار.
 - 3- السماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة.
 - 4- تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.
 - 5- إقامة أنظمة المناطق الحرة.
 - 6- تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الإختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلي، وتقوم بمنح هذا الحافز الدول التي تعاني من وطأة المديونية، وله دور مزدوج، فهو من جهة يعمل على التخفيف من حدة المديونية، ومن جهة أخرى يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ب- **الأنظمة والقوانين:** حسنت أغلب الدول النامية البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار وهذا ما يشير إليه تقرير الاستثمار العالمي للعام (2005م) الصادر عن منظمة (UNCTAD)، إذ أصدرت بعض الدول قوانين استثمار جديدة ومنها العراق حيث شرع البرلمان العراقي قانونا جديدا للاستثمار هو قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006م)، إن التغيير الجذري في تشريعات الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان النامية يهدف إلى ما يأتي³:
- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع المستثمرين من الدخول إلى هذه البلدان في بعض النشاطات الاقتصادية مثل (الخدمات المصرفية والمالية، النقل، الإعلام)، وغيرها.
 - إلغاء تخفيف نسبة المساهمة الأجنبية وجعلها أعلى.
 - تبسيط إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - إلغاء قيود توزيع الأرباح وتحويلها.
 - توفير الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، تداعياتها، شركاتها)، مرجع سابق، ص 78.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 259-260.

³ باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 79-80.

ثانيا: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما يلي يتم التطرق إلى كل من إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له وكذا الدول المصدرة.

1- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- أ- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: وهي على النحو التالي¹:
 - يمكن سد الفجوة الادخارية، أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية .
 - يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير، مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس هياكل عدة كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية الأخرى.
 - اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية، نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى بالصناعات المغذية.
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا، ولهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم من جهة ومن جهة ثانية اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
 - جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذلك الفعالية الاقتصادية، مما يؤدي إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات التسيير الفعال.
 - خلق فرص ومناصب شغل جديدة وبالتالي التقليل من حدة البطالة.
- ب- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له: تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي²:
 - يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
 - استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له، وخاصة منها الدول النامية، ومن ثم ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

¹ غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 174- ص 175 .

² نفس المرجع، ص 175 .

- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.
 - استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيضة له أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
 - الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيضة له كالامتيازات الضريبية والجمركية.
- 2- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

في المقابل هناك العديد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيضة كآآتي¹:

أ- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة له: وتتلخص فيما يلي:

- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي للاحتياطيات من العملات الأجنبية أحيانا، وخروج الأموال بصيغة أرباح.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيضة له قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم ظروف الدولة المضيضة من حيث المستلزمات والمواصفات.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيضة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية، مما يؤدي بالانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

ب- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول القائمة به: من بين السلبيات للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة به ما يلي:

- على المستوى القصير والمتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة في الدول الأصلية يسجل هذا التأثير السلبي على ميزان المدفوعات لهذه الدول.
- الأقطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم التي تنجم من عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيضة له.

¹ غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 176.

المبحث الثالث: أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الغرض من هذا المبحث هو إبراز العلاقة ما بين عنصري الدراسة، وذلك من خلال إظهار أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يتم التطرق كمطلب أول إلى أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار بتعريف هذا الأخير ومؤشرات تقييمه والسياسات المتبعة لتقييمه، أما المطلب الثاني التطرق إلى العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توضيح أولاً العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحنى لافر)، وثانياً إلى أثر الضريبة على عائد الاستثمار وفي الأخير سياسات التحفيز الضريبي، وفي المطلب الثالث التطرق إلى سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار.

حتى يتمكن المستثمر من إقامة مشروع استثماري لا بد له من إيجاد البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تلم بمحمل الظروف السائدة في البلد المعني، والتي تساعد بشكل أو بآخر في اتخاذ قرار الاستثمار، كما يتم تقييم الاستثمار الأجنبي من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمناخ الاستثماري، وكذا إتباع سياسات لتحسينه حتى يتشكل في الأخير المناخ الاستثماري الأنجع والأكثر جذبا.

أولاً: تعريف مناخ الاستثمار.

هو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون الآخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكيل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة¹.

كما عرف المناخ الاستثماري في دراسة أخرى بأنه "مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدءاً من فكرة الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته وتوسعاته"².

ومنه يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه "مجموعة العوامل والظروف التي تؤثر على قرارات المستثمر وكذا على الوضع الاقتصادي والاستثماري في البلدان المستقطبة".

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 12.

² علي لظفي، الاستثمارات العربية (ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي)، مرجع سابق، ص 18.

ثانيا: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري.

تقوم الهيئات والمنظمات الدولية بتقييم الاستثمار الأجنبي وفق معايير اقتصادية وسياسية واجتماعية، من خلال اعتمادها مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمناخ الاستثماري ومنها¹:

1- مؤشر مخاطر بيئة الأعمال: ويدل هذا المؤشر على حقيقة المناخ الاقتصادي والسياسي للبلدان التي يتم تصنيفها وفقا لهذا المؤشر إلى خمسة مجموعات كالتالي:

أ- دول ذات مناخ ملائم ومناسب حيث مجموع النقاط من (86-101) أي درجة مخاطر منخفضة جدا.

ب- دول حيث التوجه نحو الوطنية حيث مجموع النقاط من (70-85) أي درجة مخاطر منخفضة.

ج- دول ذات مخاطر متوسطة حيث مجموع النقاط من (56-69) أي درجة مخاطر معتدلة.

د- دول ذات مخاطر مرتفعة للشركات الأجنبية حيث مجموع النقاط من (41-55) أي درجة مخاطر مرتفعة.

هـ- دول ذات مناخ أعمال غير ملائم حيث مجموع النقاط من (0-44) أي درجة مخاطر مرتفعة جدا.

2- مؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية: تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار بدءا من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار

هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات،

ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ

بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري².

3- مؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP، الدليل الدولي للمخاطر

القطرية منذ سنة 1980م، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع

القطر وقرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاث مؤشرات فرعية تشمل

مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية

25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%³.

4- مؤشر بيئة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة "انتليجانس يونت الاقتصادية" حيث يرصد هذا

المؤشر نوعية ودرجة جاذبية بيئة الأعمال، بالإضافة إلى قدرة هذه البيئة على استقطاب الاستثمارات

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 108-110-112.

² بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 123.

³ بولياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الجزائر، 2012، ص 106.

الأجنبية، وكذا يبين طبيعة المعوقات والعراقيل التي تعارض قدوم هذه الاستثمارات إلى الدولة المضيفة، ويشمل هذا المؤشر العناصر التالية: مدى توافر البيئة والمناخ المؤسسي الملائم للاستثمار، موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي، مدى توافر اليد العاملة المرنة والمؤهلة، وجود سوق رأسمالية كبيرة ومتطورة، تكاليف أداء وإتمام الأعمال، تكلفة استخدام مختلف الخدمات (كهرباء، مياه، اتصالات...).

5- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر عن معهد "هيرتاج" وصحيفة "ووال ستريت جورنال"، منذ سنة 1995، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال العوامل التالية: السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات¹.

6- **مؤشر اليوروموي للمخاطر القطرية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الخارجية، وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ومن ثم فهو يعكس جاذبية مناخ الاستثمار في البلد المضيف.

7- **مؤشر المصرف الدولي لإجراءات دخول الاستثمارات للقطر:** يقيس هذا المؤشر سهولة أو تعقيد إجراءات الأعمال في الدولة التي تحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار، والتي بدورها قد تكون معوقا لفرص الاستثمار، أو محفزة وجاذبة له.

8- **مؤشر الاستدامة البيئية:** يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الو.م.أ. منذ عام 2001، ويتكون هذا المؤشر من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية: قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية، الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي، مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية، وضع القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية، مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها².

9- **مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:** ويصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001، ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار

¹ بولرياح غريب، مرجع سابق، ص 107.

² بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 125.

- الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل¹.
- 10- **مؤشر الشفافية:** تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد أهم المعوقات، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، ويعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية².
- 11- **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس ثلاث مكونات هي: طول العمر (ويقاس العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 0% و 100%)، مستوى المعيشة (ويقاس بمعدل دخل الفرد للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار، و 40000 دولار)³.
- ثالثا: السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار.

من بين أنجع الطرق المنتهجة في هذا الشأن ومن أهم هذه السياسات ما يلي⁴:

- 1- **سياسة الترويج المستهدف:** ويطلق عليها أيضا بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتمد هذه السياسة على استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذبه بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، إحلال الواردات، توفير فرص عمل، تحسين المستوى التكنولوجي)، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.
- 2- **سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية:** تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار، دورا مهما في تدعيم مناخ الاستثمار، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:

¹ بولرياح غريب، مرجع سابق، ص 106.

² بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 125.

³ نفس المرجع، ص 126.

⁴ بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 132- ص 136.

- أ- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين لتسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية.
- ب- التقييم الدوري لجودة وكفاءة الإطار المؤسسي والإداري الخاص بالاستثمار و وضع الآليات المناسبة لتطويره.
- ج- إنشاء وكالات للترويج لفرص الاستثمار وإقامة مكاتب خارجية لها تنتشر في مختلف دول العالم.
- د- إنشاء موقع إلكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها، على أن يتم تحديثه دورياً.
- هـ- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.
- 3- **السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي:** يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع و رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ومن بين السياسات الخارجية المتبعة ما يلي:
- أ- تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها.
- ب- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية (الدول المتقدمة)، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- ج- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف تدفق الاستثمار الأجنبي منها.
- د- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار.
- 4- **تحسين الأطر التشريعية:** يمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادي، ويتضمن تحسين الأطر التشريعية ما يلي:
- أ- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.
- ب- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم ضمانات للمستثمرين المحتملين.
- ج- توحيد القوانين المنظمة للاستثمار، وذلك بهدف توضيح الإطار التشريعي أمام المستثمرين.
- د- إيجاد تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفف من تكاليف الاستثمار.

بالإضافة إلى سياسات أخرى منها¹:

- 1- تدعيم حرية تحويل الأرباح وتدفقات رؤوس الأموال للخارج.
- 2- إنشاء المناطق الحرة، التي تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.
- 3- عقد برامج تدريبية للعمالة بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا.
- 4- تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وخفض معدلات التضخم والبطالة، وتضييق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم توضيح العلاقة ما بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توضيح العلاقة ما بين الضريبة والاستثمار في منحني (لافر)، وكذا التطرق إلى أثر الضريبة على عائد الاستثمار.

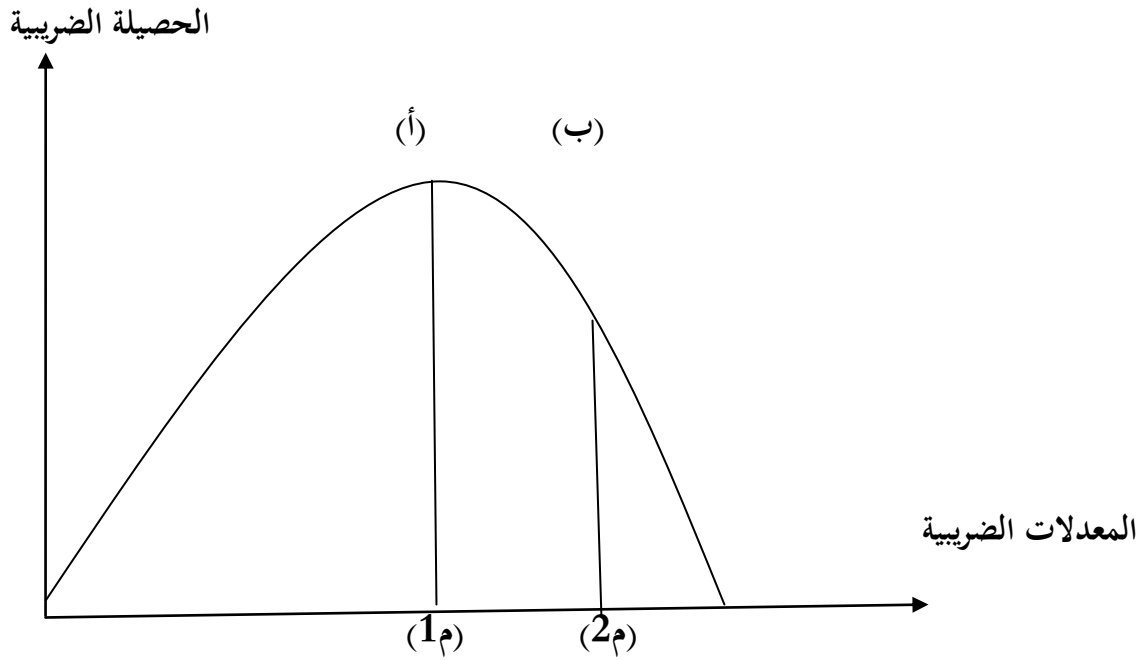
أولا: العلاقة ما بين الضريبة والاستثمار (منحني لافر).

اعتبر "لافر" أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي - تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحني "لافر" يثبت في الحقيقة بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيللة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة "العتبة" والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيللة والمنحني التالي يشرح ذلك²:

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 136.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 125 - ص 126 - ص 127.

الشكل رقم (02- 01): منحني لافر.



المصدر: سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 126.

من خلال الجدول نلاحظ بأنه: عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (1م) كما في الشكل فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ)، وإذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (1م) إلى المعدل الأكبر (2م)، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).

ومنه الكثير من الضريبة يقتل الضريبة "Trop d'import , tue l'import"، والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، وبالتالي ونتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق، ومنه فإن الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا التأثير جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار، كما أن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب وذلك لارتفاع أسعار الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى خفض الاستثمار، إلا أن إذا قدمت الحكومة معونة تحول دون رفع السلع الاستهلاكية، وتأثير الضرائب على الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضا للمقتطع من الضريبة، باستخدام أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج، وهذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتها، وبالمقابل

فإن التأثير الإيجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي بلا شك إلى زيادة الأرباح المتحققة، ورفع الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم مضاعفة الاستثمار.

ثانيا: أثر الضريبة على عائد الاستثمار.

يعتبر إنشاء مشروع استثماري بمثابة عملية زراعة عضو في جسم الاقتصاد القومي، ومن ثم فسوف يتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة به، ويعتبر هذا التفاعل مع الظروف الاقتصادية الكلية دالة في الظروف الداخلية للمشروع، وبالتالي يجب فحص واختبار هذه العلاقة بشكل منتظم ودوري بحيث تصبح جزءاً أساسياً لعملية تطوير المشروع على مختلف مراحلها، لذلك يجب على المستثمر الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسية الضريبية، إذ أن تغير معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، هذا الذي يجعل المستثمر حساساً للتغيرات التي تطرأ على المناخ الضريبي، يتم اقتطاع الضرائب من الأرباح الصافية التي تنتج عن خصم التكاليف من الأرباح الإجمالية المحققة من المشروع الاستثماري، ومن هنا يأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار، وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح وبالتالي يقل الميل للاستثمار، كما يمكن للضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فتخفيض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج، لهذا نجد الكثير من الدول لكي ترفع من تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية تعمل على إعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي... الخ¹.

ثالثاً: سياسات التحفيز الضريبي.

يعتبر التحفيز الضريبي من أهم الأساليب المعتمدة في السياسات المالية الحديثة، وذلك نظراً لفعاليتها في توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية، والتي تهدف إلى جلب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية، لذلك انتهجت الكثير من دول العالم أسلوب التحفيز الضريبي من خلال السماح للمستثمرين بالاستفادة من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية والمالية. تتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال، أكثرها شيوعاً: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات، التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل، والتحفيز الجبائي الخاص بالتصدير، وما يهم التطرق إليه هو التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات كما يأتي²:

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 137.

² نفس المرجع، ص 140 - 141 - 142.

انطلاقاً من أن الاستثمار هو العمود الفقري لتحقيق التنمية الاقتصادية، خصصت معظم الدول تحفيزات وتسهيلات جد مغرية للاستثمارات المنتجة وجلب الأموال لتنمية ثروة المجتمع تمثل هذه التحفيزات في:

1- **الإعفاءات الضريبية:** خصصت سياسة الإعفاء لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، كما أن هناك نوعين من الإعفاء، منها ما هو "دائم" أي يستمر طيلة المشروع، ويمكن أن يكتسي طابع اقتصادي يساهم في بعث التنمية الاقتصادية، أو اجتماعي يساهم في تحقيق العدالة، أو ذات طابع ثقافي، ومنها ما هو "مؤقت" أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف الاستغلال الضخمة وهي تتراوح ما بين 3 و 10 سنوات، حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار. يكون الإعفاء الضريبي ملائم في ظروف معينة وغير ملائم في ظروف أخرى لذلك عند تقييم الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يتعين أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية:

أ- إن الإعفاء كحافز ضريبي يمكن أن يترتب عنه أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة في غير صالح استثمارات أخرى، لذلك فإنه يتعين على النظم الضريبية في الدول النامية -بصفة خاصة- والتي تتضمن نصوصاً تشريعية تسمح باستخدام الإعفاء الضريبي كحافز ضريبي أن تميز بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل عند منح الإعفاء، بحيث تزداد فترة الإعفاء للنوع الأول من الاستثمارات، وتنعدم أو يتم حصرها في أضيق نطاق بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل.

ب- قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز جبائي أكثر ملائمة وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل لرأس المال مرتفعاً نسبياً أي المشروعات كثيفة العمل نسبياً.

ج- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة وفي غير صالح المشروعات القائمة مما قد يترتب عليه قيام المشروعات القائمة بتصفية أعمالها وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد.

د- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون التمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عنه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة.

2- **التخفيضات الضريبية:** تلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار، إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض "معدل الضريبة" أو تخفيض "الوعاء

الضريبي"، وقد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، يسمى التخفيض الضريبي أيضا بالمعدلات التمييزية التي تعني تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع حجم التصدير من منتجات المشروع، أو مع النسبة المحققة من أهداف خطة التنمية الاقتصادية، ولعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق إحدى السلع الصناعية، وترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة تستطيع أن تجذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية، وأحسن مثال ما اتبعته أستراليا ومصر في هذا المجال¹.

3- **نظام الاهتلاك المعجل:** يعرف الاهتلاك المعجل على أنه "توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر له وبشكل منتظم"، ويقصد بنظام الاهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي، ولقد أثبت التجارب بما لا يدع للشك تفوق هذا النوع من الحوافز الضريبية على كافة الحوافز الضريبية الأخرى، وعظم فعاليته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع².

4- **المعاملة الضريبية للخسائر:** تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها - ليس فقط - للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، فالمعدلات العالية للضرائب التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن أن يترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة، يتعذر الدفاع عنها إذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية (الخاضعة للضريبة) التي حققتها/تحققها المنشأة في السنوات السابقة/اللاحقة باعتبار أن هذه الخسائر تدخل ضمن مصاريف المنشأة عن سنوات سابقة أو لاحقة³.

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 143- ص 144.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 128- ص 129.

³ بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 144.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أثر سياسة الإنفاق العام ككل على مناخ الاستثمار، من خلال معرفة أولا تأثير كل من أشكال الإنفاق العام على هذا الأخير والمتمثلة في (النفقات الوظيفية، النفقات التحويلية، والنفقات الرأسمالية).

أولا: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار.

هناك علاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار، فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع -على الأقل من ناحية الإنفاق عليه- إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج وحتى إن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب، إذا فإخفاص حجم الإنفاق العام على القطاع الإداري وانعدام فعاليته -لأسباب مختلفة- هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (كوكالات الترويج مثلا) وبالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار. وبذلك فإن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابا على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق¹.

ثانيا: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار.

ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذي يتقنونه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. يمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 133 - ص 134.

الطلب على السلع الإنتاجية، أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج (محلياً كان أو أجنبياً) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية، وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفع في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج، وقد تتخذ هذه النقطة شكل ضمان حد أدنى لسعر السلعة بحيث إذا انخفض سعر السلعة في السوق عن هذا الحد الأدنى قامت الدولة بدفع الفرق نقداً، أو قامت الدولة بشراء الوحدات المنتجة بالسعر الأدنى الذي ضمنته، فمن المتوقع أن تؤدي النفقات التحويلية التي تمنحها الدولة إلى المستثمر - خاصة المستثمر الأجنبي - إلى ارتفاع معدلات الاستثمار ويزداد حجم التوظيف فتقل نسب البطالة ويزداد النشاط الاقتصادي في المجتمع. ولعل هذه الخصائص هي التي تؤكد لنا أهمية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام كعنصر فعال في التأثير على مناخ الاستثمار¹.

ثالثاً: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار.

إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، خاصة إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار، تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها، تشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (تهيئة الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات...)، وقطاع الاتصالات (السلكية واللاسلكية، الانترنت...)، قطاع التعليم (تعليم وتكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس والجامعات والإنفاق على البحث العلمي...)، قطاع الطاقة (توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز...)، الموارد المائية (تشبيد السدود، الصرف الصحي)².

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 154 - ص 155.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 136 - ص 137.

خلاصة:

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر من مصادر التمويل المتاحة للتنمية ورفع الاقتصاد فقد أولته الدول النامية أهمية كبيرة دفعها للتنافس الشديد فيما بينها، وذلك من خلال جملة العوامل المحفزة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، بالإضافة إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية المختلفة، وكذا استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق، ينتج عن هذا كله تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار للدولة المضيفة على الرغم من بعض السلبيات التي تظهر عند التطبيق، ولهذا فكان لزاما على جميع الدول النامية بالخصوص أن تعمل جاهدة على جذب هذا النوع من الاستثمار إذا أرادت اللحاق بركب التطور وتحقيق التنمية، وذلك من خلال تهيئة المناخ أو البيئة الاستثمارية المناسبة والمحفزة بالإضافة إلى محاولة التقليل قدر الإمكان من حجم المعوقات التي تمنع مجيئه.

وباعتبار السياسة المالية من أهم محددات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، هنا لابد من أن يكون للسياسة المالية الدور القوي والمهم في جذب هذا الأخير الذي يظهر بشكل عام من خلال ترشيد النفقات والإيرادات العامة، وكذا تجنب الإفراط في استخدام الحوافز الضريبية باعتبارها أدوات السياسة المالية والتي لها حافزية قوية في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمار.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

تمهيد:

اهتمت الجزائر بضرورة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية، حيث وضعت الجزائر منظومة قانونية خاصة بالاستثمار و خصصت مبالغ ضخمة للإنفاق الاستثماري، بالإضافة إلى أن الجزائر تتمتع بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فليديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا، كما تملك ثروة من الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة، أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة، لذلك سعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية عن طريق عدة طرق من بينها السياسة المالية.

حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق محاولتها تهيئة المناخ المناسب والحفز عن طريق مختلف أدواتها من إيرادات ونفقات، فمن جانب الإيرادات تلعب الحوافز الضريبية دورا هاما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من إغراءات للمستثمرين، أما بالنسبة للنفقات العمومية فيمكن للدولة أن توجه إنفاقها إلى تهيئة البنية التحتية كإنشاء الطرقات وتهيئة المرافق العمومية.

كما يوفر قانون تطوير الاستثمارات عدة ضمانات لحماية أي استثمار، تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة العائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين، بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: تشجيع وحماية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية .

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ومواكبة التطور الاقتصادي فقد أولت اهتماما كبيرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها بداية ناجحة نحو تحقيق ذلك، وذلك من خلال تهيئة الظروف والمناخ المناسب لتسهيل جذب أكبر عدد منها، فقد قامت الجزائر على هذا الأساس وعن طريق الإصلاحات الاقتصادية بسن قوانين جديدة وإجراء تعديلات على البعض منها، خلال الفترة 2000-2015.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حتى تتمكن من دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لابد من إعطاء صورة واضحة عنه، وذلك من خلال التطرق إلى كل من الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا التعرف على أهم العوائق والصعوبات التي تواجهه .

أولا: الإطار التشريعي والقانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عمدت الجزائر إضافة إلى تحرير اقتصادها على تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر وعملت قدر الإمكان على جذبه، حيث لجأت إلى تقديم تحفيزات وتسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى (خارج المحروقات) بما يؤدي إلى زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال بعث قطاع الخدمات من سياحة ونقل وبنوك وخدمات الإعمار، وقطاع الصناعة، خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وما يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع الوضع الجديد، سينجر عن إقامة منطقة تبادل مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة، ومن هذا المنطلق ومن الناحية النظرية فإن الجزائر تعد حقلًا خصبا لم يستغل إمكانياته وعوامل إنتاجه بعد، لذلك يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر دافعا لعجلة التنمية الاقتصادية، ولكن هذا الأخير يتطلب توفير مناخ استثماري ملائم، لذلك قامت الدولة الجزائرية بتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات والتسهيلات قصد طمأنة المستثمرين الأجانب وتمكينهم من تغطية المخاطر في هذا البلد وهذا من خلال سن قوانين وتشريعات، وتقديم تصريحات رسمية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر¹.

¹ غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 194.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

1- **على المستوى التشريعي:** جاءت كافة التشريعات المتعلقة بالإصلاحات مطمئنة للمستثمرين جزائريين كانوا أم أجانب تشجيعا للاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وقد صدرت قوانين ومراسيم عديدة قدمت بموجبها الضمانات التالية¹:

- أ- **قانون النقد والقرض:** حيث تمت المصادقة عليه في 14 أبريل 1990، وبذلك تكون الدولة الجزائرية قد أسست بشكل رسمي لإرساء قواعد التسيير الاقتصادي الحر، والذي تميز بثلاثة مميزات أساسية:
- تحرير نظام الاستثمار وإلغاء كل التشريعات السابقة مثل قانون 13/82 وقانون 13/86، المتعلقين بشركات الاقتصاد المختلط.
- نظام صاحب الامتياز والبائع بالجملة كمرحلة وسيطة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.
- انتقاء المشاريع الاستثمارية، حيث يأخذ مجلس النقد والقرض بالنسبة لصاحب التصريح بالاستثمارات شكل قرار مطابقة (Conformité Avis de)، أما في حالة صاحب الامتياز والبائع بالجملة فيأخذ شكل اعتماد (Agrément).

ب- المصادقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وهذا في المرسوم الرئاسي رقم 346/95 المؤرخ في 30/10/1995.

ج- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 345/95 المؤرخ في 30/10/1995.

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):** تأسست عام 1988 في كوريا الجنوبية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعمل بإدارة مستقلة عن البنك، ويرتكز اهتمامها على زيادة وتطوير الاستثمار الأجنبي في الدول النامية من أجل تحسين حياة الناس، وتقليل الفقر، والوكالة تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال التأمين على الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية أي أنها تقدم الضمانات للشركات متعددة الجنسيات الراغبة في الاستثمار في بلد ما وإلى المقرضين بنوك أو شركات مالية، وبالتعاون والتنسيق مع الدول النامية المعنية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول كما يبلغ عدد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 157 دولة، وهم من نفس الأعضاء في مجموعة البنك الدولي، يبلغ رأسمالها مليار دولار أمريكي

¹ غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 194- ص 195.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

ويديرها مجلس حكام (SDRI)¹. من مبادئ عمل الوكالة (MIGA) والتي يتصدر عملها أربعة قواعد إرشادية هي²:

- 1- دعم المستثمرين والمقترضين، وحكومات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي.
 - 2- دعم القطاع الخاص وزيادة الاستثمار الأجنبي.
 - 3- العمل مع المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية لضمان تكامل الخدمات وزيادة الجهود الإنمائية لتحسين حياة الناس في الدول النامية، وتهيئة البيئة الاجتماعية والصحية والتجارية للبلد المضيف لتتفق مع أهداف الاستثمار الأجنبي.
 - 4- ضمان الاستقرار المالي، وموازنة الأهداف الإنمائية والمالية، ضمان السندات وإدارة الكوارث.
- يبلغ عدد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 157 دولة، وهم من نفس الأعضاء في مجموعة البنك الدولي، يبلغ رأسمالها مليار دولار أمريكي ويديرها مجلس حكام (SDRI).
- د- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 334/95 المؤرخ في 1995/10/28.

"المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (IAIGC) - Arab Investment Guarantee Corporation: وهي مؤسسة إقليمية مشاهجة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ميجا التابعة للبنك الدولي، وتضم في عضويتها جميع الدول العربية، ويشترط للانضمام لعضوية المؤسسة أن يكون المستثمر من مواطني إحدى الدول العربية، لكن المؤسسة لا توفر أي تغطية للمخاطر على المشروعات التي لم يمضي على تأسيسها ثلاث سنوات في بلد الاستثمار، تقدم المؤسسة قروضا لضمان الصادرات ضد المخاطر السياسية والتجارية، وضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية (المخاطر السياسية)، وتغطية التأمين على الاستثمار بين الدول العربية، يبلغ رأس مال المؤسسة 80 مليون دولار أمريكي³.

هـ- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 1995/10/07.

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام)، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان، 2013، ص 316- ص 317.

² نفس المرجع، ص 317.

³ علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 318.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

و- المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/10/07.

ي- الترخيص للشريك الأجنبي لتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه في المرسوم التنفيذي رقم 93/95 المؤرخ في 1995/03/25.

ن- التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين رقم 319/97 و 320/97 الصادرين في 1997/08/24.

ويبدو من استعراض هذه التشريعات أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة تحاول إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين الوطنيين والأجانب وتحاول توفير مناخ استثماري حر وشفاف أساسه المصلحة المتبادلة.

1- **على مستوى التصريحات الرسمية:** لقد طمأن المسؤولين الجزائريين في أعلى الهرم السلطوي المستثمرين الأجانب وتعهدوا لهم بحماية استثماراتهم وتوفير الشفافية، وتذليل المعوقات التي يتعرض لها تدفق رأس المال نحو الجزائر. حيث أكد رئيس الجمهورية أمام مجلس الأعمال الفرنسي في جوان 2000 على فتح الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب، وبأن كافة القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة والاستثمار الأجنبي. كما أكد رئيس الحكومة في المنتدى الدولي لفرص الاستثمار والأعمال الذي عقد بالجزائر للمستثمرين الأجانب استعداد حكومته التام لتقديم التسهيلات والمحفزات بما في ذلك تحويل أموالهم وأرباحهم دون صعوبة، مع إمكانية اللجوء على التحكيم الدولي في حالة النزاعات، كما وعد كذلك بتذليل العراقيل والصعوبات، وتخفيض الضغوط الجبائية والجمركية بالإضافة إلى فتح قطاع المحروقات للمستثمر الأجنبي منذ سنة 1992، وكذا إمكانية الاستثمار في شتى القطاعات¹.

2- **الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر:** ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأبعاد التصحيحية، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين والأجانب) مع تسهيل وتبسيط الإجراءات. وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتضمن إنشاء وكالة ترقية

¹ غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 195 - 196.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)، كما حدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي، كما يجب أن تكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات¹.

- "وكالة دعم وترقية الاستثمارات APSSI: تأسست يوم 1993/10/17 في إطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 12/93 حسب المادة 08 الفقرة 02 في شكل شبك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات المهنية بالاستثمار في مكان واحد (جمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة التشغيل)². تعتبر هذه الوكالة جهاز حكومي له طابع إداري، أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، إذ بعد مضي سنتين أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة ما يلي: دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم، العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية، منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال، السهر على احترام المستثمرين التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية³.

أما المهمة الرئيسية للوكالة فهي العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات، بحيث تتلقى تفويض من كل الإدارات المعنية وذلك لتمكينها من تسلم جميع الوثائق الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وتقوم بدراسة طلب الاستثمار بناء على جداول وشبكات التحليل التي يصادق عليها مجلس إدارتها، وبعدها تنشر في الجريدة الرسمية للإعانات القانونية⁴.

المطلب الثاني: عوائق وصعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لإعطاء صورة واضحة عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا بد من التطرق إليه قبل وبعد قانون الاستثمار، وكذا التعرف على أهم العوائق والصعوبات التي تقف أمام تحقيقه.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 145.

² نفس المرجع، ص 145.

³ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 205.

⁴ سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

1- **وضعية الاستثمار الأجنبي قبل صدور قانون الاستثمار:** من خلال دراسة قام بها البنك العالمي في 1992، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990 كان موقف انتظاري، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم يكن سلبيا وذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر ب 1.33 مليارا دولارا أمريكيا تحت ظل هذا القانون، إن تردد المستثمرين الأجانب كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمناخ القانوني والسياسي السائد في البلاد أثناء تلك الفترة (1990-1993)، فتخوفات المستثمرين الأجانب من المناخ المالي كانت متعلقة أساسا بالشروط الفعلية لإعادة تحويل رؤوس الأموال، حيث طرح تساؤلا حول الإمكانية المالية لبنك الجزائر للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط المنصوص عليه في قانون النقد والقرض، ضف إلى ذلك تحول النظام الاقتصادي للجزائر الذي لم يؤثر فقط على الحساب الاقتصادي للشركات الأجنبية ولكنه أدى كذلك إلى خلق نوع من الشك حول نجاح عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. فغزارة القوانين المتتالية خلقت نوعا من الإحساس بعدم الاستقرار مما أعطى للمستثمرين الأجانب حجة إضافية لتأجيل عملياتهم الاستثمارية التي تتطلب على الأقل آفاقا مستقرة على المدى المتوسط¹.

2- **وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قانون الاستثمار (1993-2000):** إنه لمن الصعب محاولة التقييم فيما إذا تم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات بعد قانون النقد والقرض، لهذا يجب التطرق إلى العوائق التي تواجه تحقيق الاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن سرد كل منها على حدى غير أنها تبقى مرتبطة فيما بينها وتتمثل فيما يلي²:

أ- **العائق القانوني والإداري:** رغم الإطار القانوني ليس هو المسؤول الأول عن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القانون رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والذي مر عليه عقد ونصف، لم تكن له سوى أهمية محدودة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ليس القانون الأفضل في المنطقة كما أنه ليس الأسوأ، كما يبدو أيضا أن نصوص هذا القانون قد جلبت الفضول أكثر من جلب مستثمرين حقيقيين

¹ غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 196-197.

² نفس المرجع، ص 197 إلى 200.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

مع العلم أن القانون الجزائري يقع في الوسط بين ما يعرض في المنطقة، فبالنظر إلى القانون الليبي نجده يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يسمح إلا بمشاركة أجنبية ضعيفة.

ب- **عائق العقار:** يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشاءها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- أمن المنطقة الصناعية.

ج- **مشكل الموانئ:** تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد، وإذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية، ومن بين هذه المقاييس: (التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن، المتابعة وعدم التوقف عن العمل). وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس.

د- **العائق المالي:** إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها، فالممولون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل، (غياب دراسات جدوى جيدة، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية)، ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.

ه- **غياب الاستقرار السياسي:** لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري، حيث أن العلاقة

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد، ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجدد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

و- **صعوبات السوق الجزائرية:** يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي إلى أنه سيتم الارتكاز على جانب واحد هو القدرة الشرائية، وعليه فإن السوق تمثل مؤشرا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى السوق الجزائرية، ففي أول تقرير له قام مكتب الاستثمارات العربية للاتصالات وصحيفة الشرق الأوسط بصياغته في جوان 2000 والذي يتعلق بحقيقة وضع السوق الجزائرية والفرص المتاحة في مختلف القطاعات، حيث يؤكد التقرير على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرص عديدة وهي سوق عرفت تحولات هامة، إلا أن هناك سلبيات ما زالت عالقة ومرد ذلك أن المحيط الاقتصادي يعاني من مشاكل عديدة بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة علما أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحسين الإنتاجية.

المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

في هذا المطلب سيتم التعرف على أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2015، وكذا أهم المشاريع الاستثمارية المصروح بها والمنحزة باختلاف القطاعات وجنسية الاستثمار خلال نفس الفترة.

أولا: توجهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

شهدت الجزائر في عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد وتمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة¹.

الجدول رقم (03-01): تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012-2015. الوحدة: مليون دولار.

2015	2014	2013	2012	الاستثمار الأجنبي المباشر	
-587.3	1506.7	1692.9	1499.4	الواردة	التدفقات
103.2	-18.3	-268.3	-41.3	الصادرة	
26232.3	26819.6	25312.9	23620	الواردة	الأرصدة
1821.6	1718.4	1736.6	2004.9	الصادرة	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للأونكتاد بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، تقرير 2016، الكويت، ص 120.

من خلال الجدول نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سالبة بقيمة 587.3 مليون دولار سنة 2015، أما فيما يخص أرصدة الواردة في نفس السنة كانت حوالي 26232.3 مليون دولار، على عكس الصادرات التي تميزت قيمها بالسلب من سنة 2012 حتى نهاية 2015 عادت قيمتها ايجابية فبلغت 103.2 مليون دولار، أما الأرصدة الواردة تميزت بالإيجاب على طول الفترة وهذا ما يفسر ضعف تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على عكس الوارد.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، تقرير سنوي 2016، ص 118.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة و المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة
2002 - 2015.

سنتطرق في ما يلي إلى أهم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة، والمنجزة في الجزائر حسب القطاعات، وحسب
الجنسية خلال الفترة 2002 - 2015 من خلال الجداول على التوالي.

الجدول رقم (03-02): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للفترة 2003 - 2015.

السنة	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5046.3	4732	22
2004	19	857.2	3334	19
2005	45	10545.3	11049	43
2006	50	9686.6	9491	45
2007	29	4070.1	5711	28
2008	75	16408.2	27305	66
2009	32	2605.1	5872	28
2010	21	1367.4	3797	17
2011	27	1431.6	2565	24
2012	18	2376.8	4951	17
2013	16	4284.6	7298	12
2014	13	535.5	2130	13
2015	13	749.4	3758	13
الإجمالي	381	59964	91993	815

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، مرجع سابق، ص 119.

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2003 - 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في
الجزائر 381 مشروع يتم تنفيذه من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، كما بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية
لتلك المشروعات نحو 60 ألف مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

الجدول رقم (03-03): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات
خلال الفترة (2002-2010).

النسبة %	قيمة الاستثمار (مليار دج)	النسبة %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
0	01	01	03	الفلاحة
01	10	15	56	البناء و الأشغال العمومية
75	528	56	201	الصناعة
01	05	0	02	الصحة
0	04	04	13	النقل
01	08	02	06	السياحة
08	53	22	78	الخدمات
14	98	0	01	الاتصالات
100	706	100	360	المجموع

المصدر: بودالي بلقاسم، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، مجلة المعيار، العدد 12، تيسمسيلت، ديسمبر 2015، ص 266.

نستنتج من خلال الجدول ما يلي: - تمركز الاستثمارات في القطاع الصناعي من حيث العدد والقيمة.

- استقطبت الخدمات أكثر من 5/1 المشاريع المنجزة على طول الفترة (2002-2010) إلا أن قيمتها أقل مما حقق في مشروع الاتصالات ما يدل على ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات وارتفاع قيمتها في قطاع الاتصالات.

- يعود أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة كبيرة على الدول الأوروبية من حيث العدد، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة للدول العربية خاصة الكويت ومصر بمجموع يتعدى نصف قيمة هذه الاستثمارات.

ثالثا: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015.

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015 من

خلال الجداول التالية:

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

الجدول رقم (03-04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011- 2015).

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
إسبانيا	7	2232.1	2880	3
قطر	2	2150	3089	2
تركيا	2	1737.3	3342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2659	6
فرنسا	15	376.6	1631	13
جنوب إفريقيا	1	350	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1360	6
بورما	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3858	39
الإجمالي	87	9378	20702	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص119.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة 2011- 2015 حلت اسبانيا وقطر وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات فيما بلغت حصتهم نحو 65% من الإجمالي.

الجدول رقم (03-05): أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011- 2015.

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار
Grupo Ortiiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo	اسبانيا	5	2209
Qatar Petroleum	قطر	1	2000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
Arcelor Mittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland Cement	جنوب افريقيا	1	350
Lafarge Holcim	سويسرا	1	277

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

160	1	بورما	Shwe Taung
156	1	المملكة المتحدة	Clarke Group
150	1	قطر	Ooredoo(Qatar Telecom)
1502	73	أخرى	Other Companies
9378	87	الإجمالي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 119.

من خلال الجدول نلاحظ أنه منذ سنة 2011 تصدرت مجموعة أورترز الإسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 دول مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليار دولار.

وفي الختام يمكن القول أن الجزائر قد عملت على رفع قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما ظهر خلال السنوات الأخيرة حيث عرفت ارتفاع ملموس خصوصا بالنسبة لقطاعي الصناعة والخدمات فقد احتل كلا منهما مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خارج قطاع الطاقة والمناجم، وقد تنوعت وتعددت مصادر الشركات الاستثمارية الأجنبية وجاءت فرنسا على رأس قائمة دول الاتحاد الأوروبي، و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المقومات الأساسية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وبالتالي تحقيق تنمية شاملة، وهذا الاستثمار له عدة إيجابيات وهو ما يفسر الحركة المستمرة لرؤوس الأموال الدولية بحثا عن أرباح وامتيازات أكبر، كما أن وجود هذه المزايا يدفع بالدول إلى تحفيز المستثمرين الأجانب لجلبهم بمختلف التسهيلات والضمانات غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من السلبيات، وهو ما يظهر في تحفظ الدول المستثمرة من المخاطرة برؤوس أموالها وتأكيدا على توفير الضمانات اللازمة وتحفظ الدول المضيفة وإصرارها على تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع الشروط الكفيلة بتعظيم إيجابياته¹.

¹ بودالي بلقاسم، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، مجلة المعيار، العدد 12، المركز الجامعي تيمسبيلت، ديسمبر 2015، ص 267.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وفعاليتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. شهدت الجزائر منذ 2001 عدة تعديلات في قانون المالية بالشكل الذي يسهل على المستثمرين الجزائريين العرب والأجانب اقتحام سوق الاستثمار بالجزائر بأكثر يسر، وكان آخر هذه التعديلات الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001، والذي يتيح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة.

المطلب الأول: الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

لقد تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، وتجدد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار التي قامت بإعطاء المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي مجموعة من الامتيازات، كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي. أولاً: إجراءات دعم الاستثمار (الحوافز الضريبية).

استناداً إلى المادة 09 من الأمر الرئاسي 01-03 (المؤرخ في 20 أوت 2001) المتعلق بتطوير الاستثمار، قد نص النظام العام على جملة من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي¹:

1- مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

- أ- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.
 - ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات.
 - ج- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لاسيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة، وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 157.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2- مرحلة انطلاق الاستثمار: بعد معاينة انطلاق الاستثمار تمنح المزايا التالية¹:

أ- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).

ب- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ج- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإهلاك. بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر: 01-03 المؤرخ في: 2001/08/20 مزايا أخرى أهمها :

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار، من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين المستثمر الطبيعي والشخص المعنوي، بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة.

- في حالة عدم التوصل، عن طريق الجهات القضائية الجزائرية، إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

ويمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1996، والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرن سلعاً وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

أ- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة 05 سنوات.

ب- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزائي (VF) بصورة مؤقتة لمدة 05 سنوات .

ج- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر ب: 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية، وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

المطلب الثاني: الإنفاق العام ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم في هذا المطلب إعطاء نظرة عن تصنيف النفقات العامة المعتمدة في الجزائر بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2014 .

أولاً: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، ويصنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نوعين رئيسيين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز(الاستثمار)، وهذا طبقاً للفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

بالنسبة لـ**نفقات التسيير** فتعرف بأنها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة وتنقسم إلى أربع أبواب تتمثل في¹:

¹ وليد عبد الحميد عاب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 251.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

1- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي كما يلي¹: (دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)، الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)، الدين الخارجي، ضمانات (من أجل القروض المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)، نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض عن منتجات مختلفة).

2- **تخصيصات السلطة العمومية:** تتمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

3- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي: مرتبات العمل، المنح، المعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة.

4- **التدخلات العمومية:** وتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، وتضم:

أ- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

ب- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

ج- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).

د- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

هـ- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

و- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

ز- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات)

وفيما يخص **نفقات التجهيز:** فتتمثل في تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص166.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

استثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب: (الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص، النفقات الأخرى لرأس المال).

ثانيا: تطور النفقات العمومية في الجزائر.

1- دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر حسب قوانين المالية: لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها (بالسياسة الإنفاقية التوسعية) ويرتبط نمو الإنفاق العام وتضاعف معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية... الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع التنمية)¹.

الجدول الموالي يتضمن معطيات الإنفاق العام خلال هذه الفترة متبوعة بشكل بياني لتطور الإنفاق العام.

جدول رقم(03-06): يبين تطور مكونات النفقات العمومية حسب قوانين المالية. الوحدة دج.

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نتاج محلي خام	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي
2001	848.7	659.2	1507.9	4227.1	31%
2002	1053.3	712.1	1765.4	4522.8	39%
2003	1141.6	787.8	1929.4	2552.3	36%
2004	1200.0	7200	1920.0	6151.9	31%
2005	1255.2	1047.7	2302.9	7564.6	30%
2006	1439.5	2115.8	3555.3	8512.2	41%
2007	1652.6	2294.0	3946.6	9408.3	41%
2008	2519.0	2363.1	4882.1	11077.1	44%
2009	2813.3	2661.2	5474.5	10006.8	54%
2010	3445.9	3022.8	6468.7	12034.4	53%

¹ روشو عبد القادر، أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، العدد 11، تيسمسيلت، جوان 2015، ص 440-441.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

2011	4291.1	3981.3	8272.4	14481.0	57%
2012	4925.1	2820.4	7745.5	15843.0	48%
2013	4335.6	2544.2	6879.8	16569.0	41%
2014	4714.4	2944.7	7656.1	18390.0	41%

المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية للسنوات 2000-2014 حسب الجرائد الرسمية، بالاعتماد على روشو عبد القادر، مرجع سابق، ص 440.

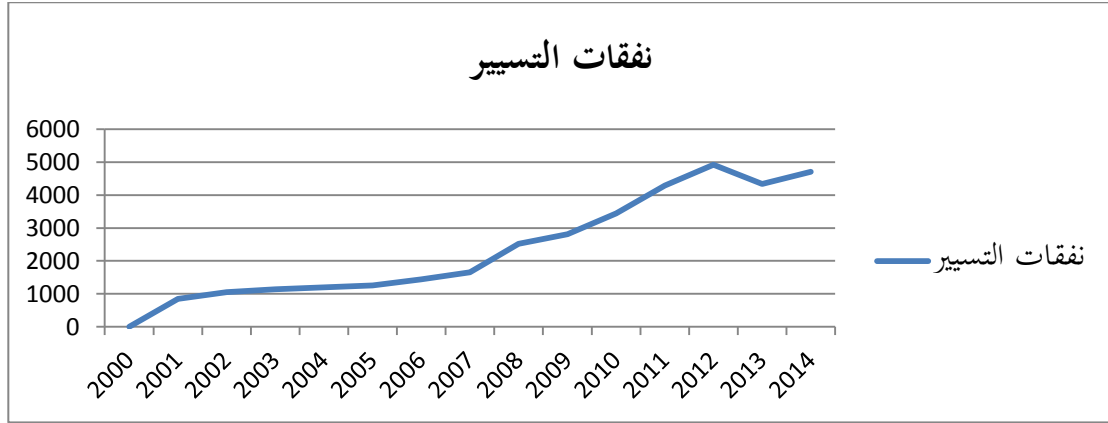
يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن حجم الإنفاق العام قد تضاعف أكثر من خمس مرات بين سنتي 2001 (1507.9 مليار دينار) و 2014 (7656.1 مليار دينار) مروراً بسنة 2011 التي تمثل أقصى حجم إنفاقي ب 8272.4 مليار دينار، وبالتالي فإن معدل نمو الإنفاق العمومي (بشقيه الجاري والاستثماري) قد عرف تزايداً مستمراً رغم تسجيل بعض التراجع سنتي 2012-2013، حيث كانت سنة 2006 تمثل أعلى زيادة %54 وتعود أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي إلى سببين رئيسيين: الأول يخص الإنفاق الجاري ويتمثل في زيادة حجم كتلة الأجور والرواتب وكذا التحويلات الاجتماعية والذي بلغ حداً أقصى سنة 2012. والثاني يخص الإنفاق الاستثماري وهو اعتماد برامج استثمارية عمومية خلال هذه الفترة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني والذي بلغت في مجملها حوالي 25566 مليار د. أما حجم الإنتاج المحلي الخام فقد عرف هو الآخر تزايداً خلال هذه الفترة حيث انتقل من 4227.1 مليار دينار سنة 2001 إلى 18390 مليار دينار سنة 2014، أي تضاعف أكثر من أربع مرات وهذا ما يفسر العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والنتائج المحلي الخام من منظور كينزي.

أ- تحليل تطور نفقات التسيير: من خلال المعطيات المذكورة أعلاه يتضح أن نفقات التسيير في تزايد مستمر وذلك على امتداد فترة الدراسة حيث أنه كانت سنة 2001 تقدر ب 848.7 مليار دينار لترتفع إلى 4714.4 مليار دج سنة 2014 مروراً بسنة 2012 والتي بلغت فيها نفقات التسيير 2925.1 مليار دج وهو الحد الأقصى خلال هذه الفترة، كما بلغ متوسط نسبة هذه النفقات من الإنفاق العام %56 وهي نسبة تعكس المبالغ الضخمة التي تضمنتها ميزانية الدولة في شقها الجاري وقد يعود سبب هذا الارتفاع المتزايد بالدرجة الأولى إلى تزايد الأعباء العامة للدولة خاصة بعد العشرية السوداء وما خلفته في الجانب الاجتماعي وأيضاً الزيادات المتعددة في الأجور التي عرفها قطاع الوظيف العمومي (صب المخلفات كان بشكل أكبر سنة 2012)، ضف إلى

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

ذلك قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية (آخرها سنة 2006). ويضاف إلى هذا ارتفاع التحويلات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة كل سنة لفائدة فئات معينة.

الشكل رقم(03-01): يمثل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

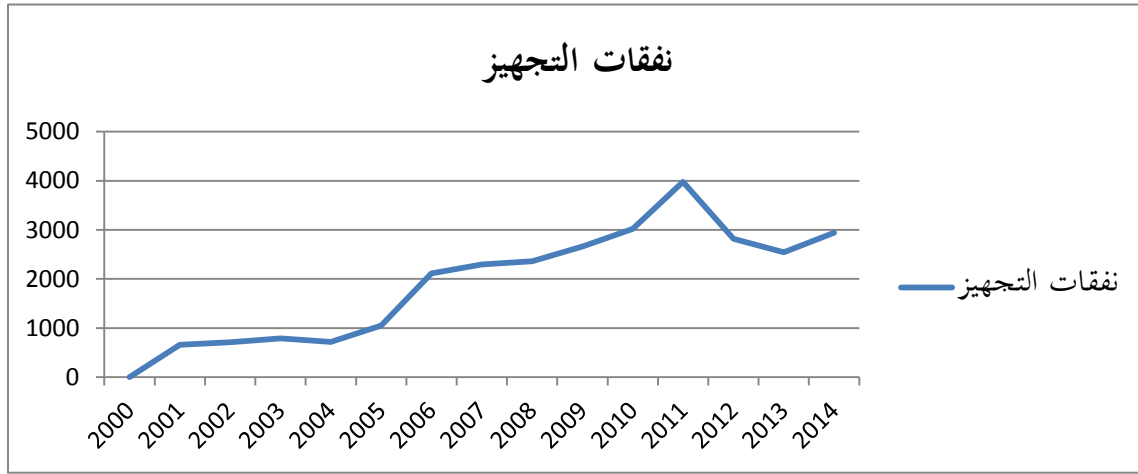
فور ملاحظتنا للشكل أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير في تزايد مستمر وذلك على امتداد فترة الدراسة حيث كانت تبلغ سنة 2001 حوالي 848.7 مليار دج لتصل قيمتها حوالي 4714.4 مليار دج سنة 2014 وهذا ما يوضح هذا التزايد في نفقات التسيير في الجزائر.

ب- تحليل تطور نفقات التجهيز: أما نفقات التجهيز فقد عرفت بدورها ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة فقد انتقلت من 659.2 مليار دج سنة 2001 إلى 2944.7 مليار دينار سنة 2014، أي تضاعف أكثر من أربع مرات وهذا يعكسه نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات حيث بلغت كمتوسط 43%، ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الإنفاق الاستثماري خلال هذه فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

- المرحلة الأولى (2001-2004): وخلال هذه المرحلة تم الاعتماد على الإنعاش الاقتصادي والذي خصص لها مبلغ 525 مليار دج، وكان يهدف إلى تحقيق معدل نمو يفوق 5% وتقليص حجم البطالة الذي كان قد بلغ سنة 2000 معدل 29%. أما المرحلة الثانية (2005-2009): وتميزت بتطبيق برنامج دعم للنمو الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 3800 مليار دج، وكان يهدف إلى المحافظة على النتائج المحققة في البرنامج السابق والعمل على تحسينها. أما المرحلة الثالثة (2010-2014): وهي المرحلة التي خصصت لتنفيذ برنامج توطيد النمو بغلاف مالي قدره 21214 مليار دج، وكان الهدف منه هو استدراك التأخر الذي عرفته البرامج السابقة من جهة وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري .

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الشكل رقم (03-02): يمثل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

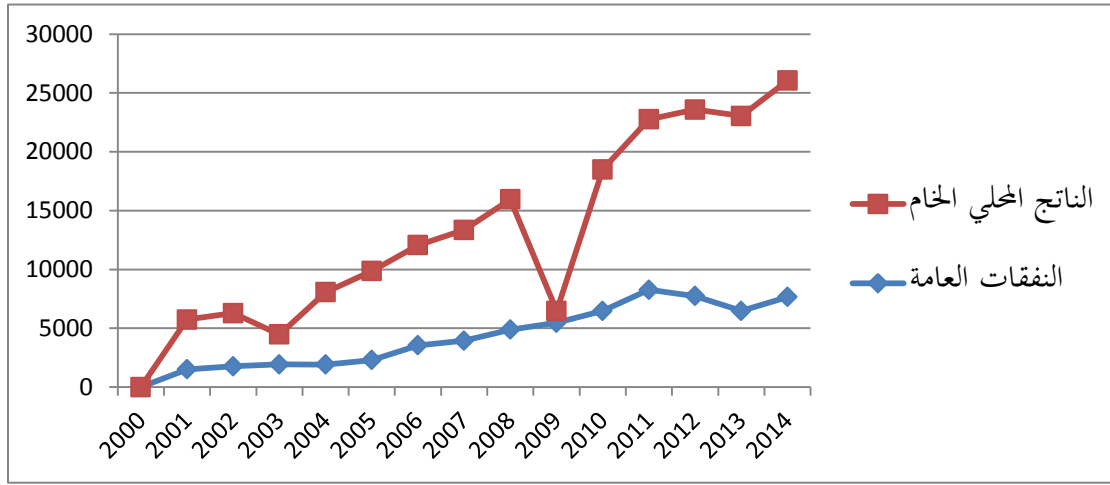


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الشكل نلاحظ بأن نفقات التجهيز في الجزائر بدورها تميزت بالارتفاع المستمر، وهذا ما يعكس نجاح الجزائر في تطبيق برامج تدعيم وتطوير النمو الاقتصادي وكذا تحسين الاقتصاد الكلي. ثانيا: تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: يمثل الجدول والشكل التاليين العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح من خلال هذه المعطيات العلاقة بين الإنفاق العمومي والنتاج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة (2001-2004) 5.02% وخلال الفترة (2005-2009) 2.94%، ثم خلال الفترة (2010-2014) 3.04%.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

الشكل رقم(03-03): يمثل تطور النفقات العامة والنتاج المحلي الخام للفترة 2001-2014.



المصدر: معطيات الجدول رقم 01 أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الزيادة الواضحة في الإنفاق العام والذي يصاحبه الزيادة في الناتج المحلي الخام بحيث بلغ معدل النمو خلال الفترة (2001 - 2004) 5.02%، وخلال الفترة (2005-2009) معدل 2.94%، ثم خلال الفترة (2010 - 2014) معدل 3.04%.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية (ولو بشكل نسبي) والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي، لكن ما يلاحظ على الاقتصاد الوطني الجزائري هو أن النمو المحقق بفضل السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة يعتبر نموا هشاً لافتقاره لعوامل الديمومة، ذلك أن تمويل المشاريع الاستثمارية يتم عن طريق الإيرادات البترولية مما يجعل كل التوازنات المالية المحققة خلال هذه الفترة مهددة بالانهيار مع بؤادر أول أزمة سعرية في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: العجز الموازي في الجزائر أسبابه وكيفية تمويله.

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز مقصوداً أداة من أدوات السياسة المالية، أو غير مقصود "سببه قصور الدولة في تحصيلها لبعض الضرائب".

أولاً: تطور العجز الموازي في الجزائر وأسبابه.

لقد كانت مشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة بعد أزمة 1986، وكانت من أهم النقاط المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

بداية التسعينات وتحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور العجز الموازي في الجزائر للفترة 2000-2012¹.

الجدول رقم (03-07): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2012.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الموازنة مليار د.ج	398.8	171.0	10.5	438.5	436.0	896.4	1150.6	456.8	906.9	-703.1	-178.2	-168.6	-746.1
نسبة الرصيد إلى % PIB	9.67	4.01	0.23	8.33	7.12	11.95	13.52	4.85	8.21	-7.11	-1.48	-1.16	-4.63
أسعار \$ البترول	27.4	23	22.81	27.69	37.41	50.04	58.3	64.2	91.48	53.56	80.2	112.9	111

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 247.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عجز الموازنة كان خلال الفترات من 2000 ماعدا 2009 (الذي يمكن إرجاع عجز الموازنة إلى انخفاض أسعار البترول 91.48 سنة 2008 إلى 53.56 سنة 2009)، فيمكن إرجاع عجز الموازنة رغم انتعاش أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور في الفترة الأخيرة، وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة إعمادات إضافية لها، وكنتيجة لهذا التحليل يمكن القول بأن العجز الموازي في الجزائر هو عجز غير مقصود (لا يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية)، وإنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية. كما أن الفائض إلى عرفته الميزانية ابتداء من سنة 2000 فيعود الفضل إليه في ارتفاع أسعار البترول، حيث قيمة الفائض عن الميزانية يوجه إلى صندوق ضبط الموارد.

ثانيا: كيفية تمويل العجز في الموازنة العامة في الجزائر.

سنحاول هنا دراسة طرق تمويل عجز الموازنة العامة في حالة الاقتصاد الجزائري، ولمعرفة ذلك سنقوم بإجراء تحليل لتطور عجز الموازنة ومختلف طرق تمويلها للفترة (2000-2012)، من خلال الجدول التالي:

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 247.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم(03-08): تطور عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها للفترة (2000-2012).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الموازنة مليار دج	398.8	171.0	10.5	438.5	436.0	896.4	1150.6	456.8	906.9	-713.1	-178.2	-168.6	-746.1
طرق التمويل	-398.8	-171.0	-10.5	-438.5	-436.0	-896.4	-1150.6	-456.8	-906.9	713.1	178.2	168.6	746.1
تمويل بنكي	-407.0	-145.8	31.6	-209.2	-412.4	-1002.2	-976.9	-553.0	-1410.9	57.1	-430.5	-558.7	-254.8
تمويل غير بنكي	105.7	85.3	32.8	-138.4	29.6	221.5	-15.0	206.9	508.2	655.3	608.0	728.1	1003.4
تمويل خارجي	-97.6	110.5	-74.9	-90.9	-53.2	115.7	158.7	110.7	-4.2	0.7	0.7	-0.8	-2.5

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 249.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تحليل كيفية تمويل عجز الموازنة في الجزائر، والتي تتم ب 3 طرق رئيسية: طريقة التمويل البنكي من خلال الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، طريقة التمويل غير البنكي من خلال إصدار سندات الخزينة العامة للاكتتاب، وطريقة التمويل الخارجي من خلال القروض الخارجية. بحيث نلاحظ أن الجزائر استمرت في التخلي عن التمويل الخارجي للميزانية في السنوات من 2000-2008، وهذا ما يظهر التمويل الخارجي بقيم صغيرة جدا مقارنة بقيم العجز في السنوات الأخيرة (2009-2010-2011-2012)، وفي سنتي 2011 و2012 كانت بقيم سالبة مما يعني تسديد ديون الخزينة الخارجية وليس الاعتماد عليها كأداة للتمويل.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

المبحث الثالث: تشجيع وحماية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الاتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر في مجال الاستثمار بشكليها الثنائية ومتعددة الأطراف وذلك سعيا منها إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية واستقطاب أكبر قدر منها وذلك من خلال الضمانات التي تقدمها وأهم المبادئ التي تعمل بها.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية الثنائية .

لقد وافقت الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الاتفاقيات الثنائية منذ سنة 1990 حيث أنه بعد صدور القانونون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض صار ذلك ممكنا، فأبرمت العديد من الاتفاقيات والتي تشابهت مبادئها في مجال تشجيع الاستثمارات والضمانات التي كرستها، وستتناول أهم هذه الضمانات والمبادئ¹:

أولاً: ترقية الاستثمارات: جاء في نص المادة الثانية من الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي، اللكسمبورغي ما يلي: "يشجع كل طرف من الأطراف المتعاقدة الاستثمارات على إقليمه من قبل مستثمري الطرف الآخر المتعاقد، ويتقبل هذه الاستثمارات وفقا لتشريعته، ومن بين الإجراءات الأخرى لتشجيع الاستثمارات يقدم كل طرف متعاقد بترخيص إبرام وتنفيذ عقود الإجازة واتفاقيات المساعدة التجارية والإدارية أو التقنية على أن تكون لهذه النشاطات علاقة بالاستثمارات".

ثانياً: استبعاد نزع الملكية: جاء في نص المادة الرابعة الفقرة الثانية من الاتفاق المبرم بين الجزائر وحكومة الجمهورية الإيطالية ما يلي: "لا يمكن لأي من الدولتين المتعاقدين القيام بتدابير نزع الملكية، التأميم، الحجز أو إجراء آخر يترتب عليه نزع أو منع من الملكية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للمواطنين أو الأشخاص المعنويين للدولة المتعاقدة الأخرى".

ثالثاً: المعاملة العادلة والمنصفة: جاء هذا المبدأ من خلال نص المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الجزائر وحكومة الجمهورية الفرنسية حيث نصت على ما يلي: "يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين طبقا لقواعد القانون الدولي بضمان على إقليمه ومنطقته البحرية معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مواطني وشركات الطرف الآخر".

¹ زعتر محمد، تشجيع وحماية الجزائر الاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة المعيار، العدد 12، المركز الجامعي تيسمسيلت، ديسمبر

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

رابعاً: حرية التحويل: تضمن هذا المبدأ المادة الخامسة من الاتفاق المبرم بين الجزائر وحكومة رومانيا فنصت على ما يلي: "يرخص كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، الذين ينجزون استثمارات على إقليمه، طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وبعد الوفاء بالالتزامات الجبائية وحرية التحويل".

خامساً: التعويض: جاء في نص المادة السادسة من الاتفاق المبرم بين الجزائر والمملكة الإسبانية ما يلي: "إن مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين تضررت استثماراتهم، أو عائدات استثماراتهم المنجزة على إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بسبب حرب، نزاع مسلح، حالة طوارئ وطنية، أو ثورة حدثت على إقليم الطرف المتعاقد الآخر يستفيدون من هذا الأخير في إطار تصليح تعويض أو مقاصة من معاملة لا تقل امتيازاً من الذي يمنحه هذا الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة أخرى".

سادساً: اللجوء إلى التحكيم: تناولته المادة 09 من الاتفاق المبرم بين الجزائر وحكومة مملكة الدانمرك فجاءت كما يلي:

1- إذا ثار أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين، فيما يخص تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق تتم تسويته بقدر الإمكان من خلال المفاوضات.

2- إذا لم يسو الخلاف في مدة 06 أشهر اعتباراً من تاريخ بدايته يحال بطلب من أي من الطرفين المتعاقدين إلى محكمة التحكيم.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من الاتفاقيات الدولية المبرمة بين دول المغرب العربي، وكذا الاتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك نظراً لتعدد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر سعياً منها لتشجيع الاستثمار.

وفي ما يلي ذكر لأهم هذه الاتفاقيات كما يأتي¹:

أولاً: اتفاقيات تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

نظراً لأهمية العلاقات الاقتصادية و التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي في إطار بناء وحدة مغربية تنعم فيها شعوب المنطقة بالرخاء والأمن و الاستقرار حيث ستظل الغاية القصوى التي لا يمكن الحياد عنها ولا

¹ زعتير محمد، مرجع سابق، ص 159.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

الكلل من السعي لتحقيقها، وإن اعترضتها بعض الصعوبات الظرفية. أبرمت الجزائر معاهدة مع دول المغرب العربي لإقامة اتحاد المغرب العربي بعد محاولات نحو فكرة التعاون والتكامل، فتم الإعلان عن قيامه في 1989/02/17 بمدينة مراكش، وتعزيزا لهذا الاتحاد تمت المصادقة على أول اتفاقية متعددة الأطراف بالاستثمارات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 420/90 وقد تضمنت مبادئ وضمانات عديدة سيتم التطرق لها¹.

1- المبادئ التي كرستها الاتفاقية: تتلخص أهمها فيما يلي:

أ- مبدأ الحرية: نصت المادة الأولى من الاتفاقية على: (...ويشجع استثمارها فيه بحرية لكافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف وغير المقصورة عليهم...).

ب- معاملة الاستثمار على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية: نصت المادة 06 على أنه (يتمتع الاستثمار المنجز من قبل مستثمري بلدان اتحاد المغرب العربي بأي مزايا يقدمها الطرف المتعاقد لمواطني أي دولة أخرى).

نلاحظ أن هذه الاتفاقية نصت على شرط الدولة الأكثر رعاية، حيث أنه بمقتضى هذا الشرط تتفق الدول الأطراف في المعاهدة على أن التمتع بشرط أو أكثر أفضل يمكن أن تمنحه إحدى الدول الأطراف إلى دولة أخرى بمقتضى معاهدة تبرم بينهما.

ج- مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة: تضمنته المادة الأولى فجاء فيها (...وتقدم للاستثمار عادلة ومنصفة). فكل الاستثمارات المنجزة داخل دول الاتحاد تتمتع بنفس الامتيازات، وتعامل معاملة عادلة مهما كان نوعها وصاحبها.

2- الضمانات الممنوحة في إطار الاتفاقية: تضمنت اتفاقية تشجيع الاستثمار بين دول الاتحاد ضمانات مالية وأخرى قانونية وقضائية، يتم توضيحها كما يلي:

أ- الضمانات المالية: جاءت هذه الضمانات تحت الفصل الثالث من الاتفاقية وأهمها:

- ضمان حرية تحويل الأموال: إن تكريس مبدأ حرية التحويل يسهل حركة تنقل رؤوس الأموال، ويوفر حماية أكبر للمستثمر من خطر عدم القابلية للتحويل، ولقد نصت المادة 11 الفقرة الأولى من الاتفاقية المغربية

¹ زعتير محمد، مرجع سابق، ص 159-160.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

- على أنه (يسمح لكل طرف متعاقد بحرية تحويل وبدون آجال رأس المال وعوائده وأي دفعات أخرى متعلقة بالاستثمار).
- **ضمان التعويض:** جاء إقرار ضمان التعويض عن الأضرار في نص المادة 12 من الاتفاقية كما يلي: يستحق المستثمر تعويضا عما يصيب استثماره من ضرر نتيجة قيام الطرف المتعاقد أو إحدى سلطاته العامة أو المحلية أو مؤسساته بما يلي:
- أ- المساس بأي من الحقوق والضمانات المقررة للمستثمر في هذه الاتفاقية أو في أي قرار صادر بموجبها من جهة مختصة.
- ب- الإخلال بأي من الالتزامات والتعهدات الدولية المفروضة على عاتق الطرف المتعاقد.
- ج- الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ذي صفة مباشرة بالاستثمار.
- د- التسبب بأي وجه آخر بالفعل أو بالامتناع في إحداث ضرر للمستثمر المغاربي لمخالفة الأحكام القانونية النافذة في الدولة التي يقع فيها الاستثمار.
- ب- **الضمانات القانونية:** كرسّت الاتفاقية مجموعة من الضمانات القانونية بحملها كما يلي:
- 1- **خطر تأميم أو نزع ملكية المشاريع الاستثمارية:** نصت على ذلك المادة 15 من الاتفاقية فجاء فيها:
- أ- لا يمكن تأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي من أحد الأطراف المتعاقدة، ولا يمكن إخضاع هذه الاستثمارات إلى أي إجراء له نتيجة مشاهجة على تراب الأطراف المتعاقدة الأخرى إلا إذا توافرت الشروط التالية :
- تتخذ تلك الإجراءات لفائدة المصلحة العامة وطبقا للصيغ التي ينص عليها القانون في البلد المضيف للاستثمار.
- تتخذ الإجراءات المذكورة بدون تمييز.
- تتم مرافقة تلك الإجراءات بدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية وقابل لأن يحول بكل حرية.
- 2- **ضمانات الاستثمار من طرف دولة المستثمر:** من المعروف أن الدولة المستثمرة من أجل تشجيع الاستثمارات بالخارج، كما هو الشأن بالنسبة للمنظمات الدولية المالية، تمنح ضمانات مالية للمستثمرين

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

لتعويض الأضرار التي تلحق بهم يجب على الطرف المتعاقد أن يوافق على ذلك حيث جاء في المادة 16 من الاتفاقية ما يلي: (يوافق الطرف المتعاقد المضيف على ضمانات الاستثمار أو ضمانات ائتمان التصدير المرتبطة به التي يقدمها للاستثمار، الطرف المتعاقد الآخر أو أي طرف آخر، أو مؤسسة دولية أو إقليمية أو هيئة تجارية، على يتم إخضاع اتفاقات هاته الضمانات إلى موافقة البلد المضيف).

ج- **الضمانات القضائية:** نص على هذه الضمانات الفصل الخامس من الاتفاقية تحت عنوان: الضمانات القضائية وتسوية النزاعات، حيث تكون التسوية بطريقتين:

1- **التسوية الودية:** لم تبين الاتفاقية كيفية التسوية الودية حيث نصت المادة 20 في فقرتها الأولى على أنه: (يقع بقدر الإمكان تسوية النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة أو الخاصة بتفسير أو تطبيق الاتفاقية بالطرق الودية).

2- **التسوية القضائية:** حيث تكون هذه التسوية إما باللجوء للهيئة القضائية لدول الاتحاد أو اللجوء لهيئة التحكيم، (وإذا تعذرت التسوية بتلك الطرق، يتم عرضه بطلب من أحد الأطراف المتعاقدة أمام الهيئة القضائية لدول الاتحاد أو على هيئة التحكيم).

3- **تسوية النزاعات التي تنشأ بين أحد الأطراف المتعاقدة ومستثمري أحد الأطراف الأخرى:** للأطراف الخيار إما اللجوء للهيئة القضائية لدول الاتحاد، أو محكمة الاستثمار العربية، أو هيئات التوفيق والتحكيم الدولية المتخصصة.

ثانيا: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية.

نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، وهذا لأن الجزائر تريد أن يكون هذا المشروع: أكثر من تعاون بل شراكة حقيقية تمكن الطرفين من الاستفادة المتوازنة، وبعد مسيرة طويلة (17 جولة) من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تم عقد الاتفاق في 2002، وقد شمل هذا الاتفاق 110 بندا، نال المحور الاقتصادي فيه الاهتمام الأكبر، وفيما يخص انتقال رؤوس الأموال فقد تضمن البند 39 بالتحديد حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، ويتعاون الطرفان من أجل توفير مناخ يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، والتعاون في هذا المجال يهدف إلى ترقية وحماية الاستثمار من جهة، وإلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات من جهة أخرى ويمكن تحقيق ذلك من

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

خلال: (تأسيس إطار قانوني يساعد الاستثمار ويمنع فرض ضريبة مزدوجة، تأسيس إجراءات متجانسة بسيطة وميكانيزمات للاستثمار المساعد "خاصة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة" وأيضا توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية، تقديم المساعدة التقنية من الطرف الأوروبي من أجل ترقية وحماية الاستثمارات الوطنية ونظرا لما يفرضه هذا الاتفاق من رهانات على الاقتصاد الجزائري وخاصة الآثار السلبية الناتجة عن منطقة التبادل الحر لذا على الجزائر أن تحاول تميمين هذا الاتفاق وذلك بالاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في عقد هذا الاتفاق)¹.

وبالإضافة للاتحاد الأوروبي فقد أبرمت الجزائر اتفاقيات في مجال الاستثمار الأجنبي مع دول أخرى والجدول التالي يبين أهم الدول المستثمرة بالجزائر مع إبراز قيمة الاستثمار وذلك على مدى ثلاث سنوات²:

الجدول رقم (03-09): أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال (2003-

2006)، الوحدة (مليون أورو).

المصدر	البلد	القيمة (م€)	المصدر	البلد	القيمة (م€)
	فرنسا	616	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مصر	2299
	بريطانيا	159		الأردن	35
	اسبانيا	429		لبنان	38
	ألمانيا	114		المغرب	24
أوروبا	ايطاليا	183	أفريقيا	تونس	21
	بلجيكا	15		تركيا	12
	هولندا	114		السعودية	373
	النرويج	1622		الكويت	1176
أمريكا	البرتغال	23	الخليج	الإمارات	157
	سويسرا	229		أستراليا	205
	و.م.أ.	1510		الصين	543
	كندا	569		كوريا الجنوبية	10
	البرازيل	1		الهند	16
				اليابان	14

المصدر: غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 202.

¹ غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 201.

² نفس المرجع، ص 201- ص 202.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

من خلال الجدول أعلاه أن دول أوروبا وأمريكا كان لها النصيب الأكبر في الاستثمار في الجدول نظرا لقيم تدفقات الاستثمار المرتفعة على عكس دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا دول الخليج وآسيا التي تميزت بقيمها المنخفضة مقارنة بسابقتها من دول أمريكا وأوروبا. ولذلك عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بغرض المحافظة على هذه الامتيازات أو الأفضلية من جهة، وترقية وحماية استثماراتها من جهة ثانية¹.

1- **تعريف الشراكة:** تعددت مفاهيم الشراكة باختلاف أهدافها فيعرفها كل من P.KOTLER et B.DUBOIS بالإستراتيجية الأكثر انتشارا أو استعمالا من طرف المستثمرين الأجانب، أين يشتركون مع شركاء محليين من أجل إنجاز مشروع ما في أحسن الظروف. أما BENAVAR BERAVAYAL فيرى الشراكة هي علاقة عمل بين شركتين على الأقل تنشأ على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر، حتى يتم التعاون معا على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية وتسييرية لضمان استقرار المؤسسة. إن بروز الاتحاد الأوروبي كمجموعة جيوسياسية مزدهرة يؤكد سداد اختيار الجزائر، ويعزز إرادتها في مواصلة التحامها بهذه المجموعة، ويشهد على ذلك اتفاق الشراكة الموقع بينهما رسميا في أبريل 2002، ليدخل حيز التنفيذ في 2005/09/01، مما سيؤدي حتما إلى انفتاح كبير لحدودنا الاقتصادية، ويفرض علينا تشجيع الاستثمار وتوسيع رقعته في البلاد².

2- **مضمون الاتفاق:** تضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ثلاث مجالات كما يلي³:

أ- **الشراكة في المجال السياسي والأمني:** يهدف الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وتوطيد الأمن والسلام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يركز على احترام مبادئ القانون الدولي، والملاحظ أن الاتفاق أعطى أهمية كبيرة لمسألة الحوار السياسي من أجل توطيد الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث خصص الباب الأول لهذه المسألة.

ب- **الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي:**

¹ زعتير محمد، مرجع سابق، ص 159.

² نفس المرجع، ص 159- ص 160- ص 161.

³ زعتير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 160- ص 161.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

- **اقتصاديا:** يمكن تحديد مجالات التعاون الاقتصادي في ما يلي: (بناء منطقة تجارة حرة، التوفيق بين التنمية وحماية البيئة، التعاون في المجال الزراعي، إعطاء أهمية للموارد المائية وحسن إدارتها، التعاون على تحسين البنية التحتية لشبكات الطرق والمواصلات والاتصالات، تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين في مختلف المجالات، إعطاء أهمية لقطاع الطاقة، تطوير وتنسيق الأساليب الإحصائية، وتبادل البيانات والإحصائيات).
- **ماليا:** ويشمل التعاون المالي على الخصوص: (تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية، تأهيل البنية التحتية للاقتصاد، ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل، مراقبة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الإنتاجية).
- ج- **الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي:** إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة يعتبر أمرا ضروريا، من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي، كاحترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة، كما لم يغفل الاتفاق التطرق إلى القطاع الصحي، والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير المشروعة، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومقترحات تفعيله.

إن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مشكلات كثيرة تمنع تدفقه وتعيق حركيته، وهنا لابد من إيجاد حلول لهذه المشكلات وهذا من خلال تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كون أن الجزائر تتمتع بالكثير من المؤهلات التي تجعلها منافسا قويا وبلدا رائدا في استقطاب هذا الأخير .

أولا: المشكلات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يمكن إدراج أهم المشكلات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في النقاط التالية¹:

- 1- **مشاكل إدارية:** لقد اعتبر تقرير صدر عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى "دافوس" في بداية سنة 2003 أن مناخ الاستثمار في الجزائر، مناخ غير ملائم وغير مستقر، حيث تراوحت مرتبة الجزائر التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة. ومن بين المآخذ المسجلة في عرقله الاستثمارات الأجنبية انتشار الرشوة، والبيروقراطية الإدارية، وفي هذا الصدد يرى الدكتور عبد الرحمن

¹مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009، ص 195- ص 196.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

مبتول بأن 60% من أسباب عدم قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر تعود إلى العراقيل البيروقراطية، نظرا لاعتماد الجزائر على أنماط التسيير القديمة التي تتميز بالبطء، والتعقيد في إجراءاتها، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة. ولقد صنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لسنة 2005 حول الرشوة في الجزائر المرتبة 97 من مجموع 159 دولة مما يضعها في مصف الدول التي تسود فيها مظاهر الرشوة بصورة معتبرة، وبالتالي أضحت تدرج مسبقا من قبل كافة المستثمرين الأجانب ضمن الأعباء الإضافية والتي تأخذ أوجه مختلفة، وهذا بسبب الفقر وتدني مستوى المعيشة، وظاهرة البيروقراطية، وتواضع الدخل، وضبابية التدابير الإدارية والاقتصادية على الرغم من تصديق الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة، ضف إلى ذلك عدم تطبيق القوانين حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2006.

2- مشاكل بنيوية: وهذه الأخيرة تكمن في النقاط التالية:

أ- عدم توفر البنية التحتية اللازمة من طرق وشبكات المياه وصرف صحي، ضف إلى ذلك ضعف أسطول النقل البري والبحري والجوي.

ب- انعدام المناطق الحرة بالرغم من الإعلان عن إنشائها في منطقة بلارة بولاية جيجل التي بقيت تراوح مكانها دون تشغيل بالرغم من تهيئتها بصفة جزئية.

ج- مشكلة العقار الصناعي فالجزء الكبير من الأراضي لم يتم تسويتها، وهو ما طرح مشكلة كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تتطلب عقود الملكية لمنح القروض، وما زاد الوضع تعقيدا الوضعية المزرية للمناطق الصناعية، حيث أن 20% من محيط المناطق يوجد في وضعية سيئة هذا في الوسط أما في الشرق فإن النسبة بلغت 43.6%، أما في الغرب فقد بلغت هذه النسبة 62.8%.

د- وجود نقص في الهياكل الأساسية الجديدة.

3- مشاكل سياسية: لقد عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينات أدت إلى عدم الاستقرار الأمني، هذا الجانب أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب إلا أنه تحسن أكثر في الآونة الأخيرة، مما سيسمح بتخفيض درجة المخاطر، وكسب ثقة المستثمرين الأجانب ومما زاده تحسنا مشروع المصالحة الوطنية الذي قام به السيد الرئيس بوتفليقة، وهذا يعني المزيد من الاستقرار.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

4- **مشاكل قانونية:** في بعض الأحيان هناك غموض في بعض النصوص القانونية مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك فإن بعض القوانين عامة وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمر وإحجامه عن القيام بعملية الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين.

5- **مشاكل مصرفية:** إن روح المؤسسة الصناعية هو المال وهي تحتاج إليه لتمارس نشاطها بصفة عادية ولتوسعها، فالجهة التي يمكنها تأمين الأموال اللازمة لها هي البنوك، هذه الأخيرة لا تتميز بالشفافية والمرونة وطول مدة دراسات ملفات القروض بسبب عدم عصرنة النظام المصرفي، ارتفاع أسعار الفائدة، بطء إجراءات تحويل الأجور والأرباح إلى الخارج، وبالتالي فهي لا تستجيب لتوتيرة العولمة، ضف إلى ذلك فإن عملية خوصصة البنوك غير فعالة حيث أن إجراءات خوصصة بنك القرض الشعبي الجزائري انطلقت منذ سنة 2000 وإلى غاية ديسمبر 2006 وبالتالي تطلب التحضير له 6 سنوات كاملة وهي مدة طويلة.

6- **مشاكل أخرى:** يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال في النقاط التالية¹:

أ- لقد طرح التقرير الأوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودتين في الجزائر، وهذا نتيجة نقص توفر المعطيات والمعلومات.

ب- إن رأس المال الأجنبي يلاحظ التردد الذي يديه المستثمرون المحليون وهذا العامل في حد ذاته مؤشرا بالنسبة لهم على عدم الاستقرار.

ج- نظرا لأن المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات والقوانين التي تصدر من تلك الدولة، وإنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم سنويا على ضوء المتغيرات، الأحداث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وفي أغلب الأحيان تكون متحيزة لخدمة مصالح الدول الكبرى.

د- ضعف الإعلام للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها.

¹مصطفى بودراما، مرجع سابق، ص 197.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015-.

ثانيا: مقترحات لتفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وتتلخص أهم هذه المقترحات في مجموعة من النقاط التالية¹:

1- القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تهدف إلى خدمة المصالح الشخصية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات التي على المستثمر إتباعها فهناك حزمة كبيرة من الوثائق الإدارية، ولا بد من مراقبة الموظفين العموميين ومحاسبتهم على كل تعطيل أو تأخير، فالبيروقراطية أصبحت مرصدا استفحل في الإدارة يجب مواجهته، وذلك بعملية التدريب السلوكي ومنح الحوافز المادية والمعنوية والمراقبة المستمرة، إضافة إلى ذلك لا بد من شحذ الهمم فكريا وتربويا لصنع الفرد الفعال، والإدارة القوية وذلك من خلال:

أ- تطوير وتفعيل دور الحكومة الإلكترونية للقضاء على الوساطة، وزيادة سرعة إتمام المعاملات.

ب- ضرورة الاهتمام بالاستثمارات العربية، وذلك بإعطائها تفضيلا ومزايا أكبر.

ج- العناية الشاملة بالموارد البشرية، وذلك بتأهيلها وتدريبها وتنظيمها، وخير مثال على ذلك ما فعلته المعجزة الآسيوية.

د- توفير المعلومات وذلك بإنشاء بنوك معلومات على كل الأنشطة الاقتصادية، والإمكانيات المتاحة والحوافز الممكنة، إضافة إلى سهولة الحصول عليها، حيث من المتوقع أن تصبح المعلومات العنصر الرابع في عملية الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتنظيم).

هـ- لا بد من إنشاء مدن صناعية وتجهيزها لتصبح أمكنة جذابة بمختلف أنواعها.

و- الترويج للإمكانيات المتاحة ومحاولة دحض كل الأفكار المغلوطة عن الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق تطوير وسائل الترويج اللازمة وتكثيف جهود التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج، وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي التي أنشئت في سنة 1988.

2- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال ترقية أشكال المقاولات من الباطن وتعتبر التجربة التونسية والمغربية ناجحة في هذا المجال حيث تمكن هذان البلدان من جذب المستثمرين الأجانب إلى الصناعات النسيجية، والغذائية وقطاع السياحة.

¹مصطفى بودراما، مرجع سابق، ص 197- 198.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

- 3- ضرورة تنظيم العملية الجمركية، وذلك بتبسيط وشفافية الإجراءات الجمركية بالأخذ بالمعايير الدولية، ولا بد من تحديث الأنظمة باستمرار وتجهيزها بالإمكانات المادية اللازمة، والعمل على نشر الوعي الجمركي والمراقبة المستمرة، وخاصة أن الجزائر على الأبواب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- 4- إن مناخ الاستثمار يجب أن يكون جالبا للمستثمرين المحليين أولا بما في ذلك استثمارات المقيمين الجزائريين في الخارج، وضرورة إنشاء مناطق تجارية حرة.
- 5- اجتذاب مستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي والدخول معهم في شراكات إستراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة، وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وخاصة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة.
- 6- إنشاء مؤسسات مشتركة تساهم بها حكومات الدول العربية ومواطنوها من أجل طمأننة أصحاب الأموال على أموالهم من ناحية، و إتاحة فرص استثمارية جيدة لجذب الاستثمارات من ناحية أخرى.
- 7- تطبيق إستراتيجية تنمية قطاع التعدين حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود العديد من الخامات المعدنية الواعدة، والقابلة للاستثمار من أهمها: الحديد، النحاس، الذهب، الفضة والفوسفات،... الخ.
- 8- استكمال برنامج الخصخصة وتطوير البورصة.
- 9- إصلاح الجهاز البنكي وتحسين أدائه بتخفيض مدة دراسات ملفات القروض، والتخفيف من تعقيد الإجراءات الخاصة بدراسة ملف القرض، إضافة إلى ضرورة تكوين عمال البنوك، وجعل قراراتهم غير مركزية حتى لا تفرض عليهم من أصحاب المصالح والنفوذ، ويتم دراسة الملفات بطريقة علمية والتقليل من الضمانات المطلوبة، ومحاولة جلب رؤوس الأموال والحد من ظاهرة تهريبها إلى الخارج، ومراقبة الأموال للحد من ظاهرة تبييض الأموال.
- 10- توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ميدان الإلكترونيك لأن الجزائر تعتبر سوقا واعدة في الطلب على المنتجات الالكترونية.
- 11- القيام بدراسات استشرافية جزائرية تخدم القطاع الصناعي، ومحاولة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على هذه الدراسات.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

إن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر، وقد تم تجاوز مرحلة الترقب والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي، ونظرا لتميزها بعدة مزايا كموقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، والحوافز الجبائية التي قدمتها، وتوفر عنصر العمالة المدربة ذات التكلفة المنخفضة إضافة إلى جانب الموارد الطبيعية، حيث تبنت الاقتصاد الحر والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتمويل المشروعات الاستثمارية هذه المميزات تمثل عنصر جذب فعال للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن رغم توفر هذه الفرص والقدرات لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية فان نصيبها يبقى متواضعا. وحاصل ما تقدم هو أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري كانت متواضعة، ويفسر ذلك بالعديد من الأسباب التي يعود جزء منها في ميدان الشراكة الأجنبية¹.

¹مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص 199.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

خلاصة:

في ختام هذه الدراسة بدا لنا واضحا التوجه الجديد للجزائر نحو التفتح على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية إذ أنه بعد فشل النظام الموجه سعت الحكومة الجزائرية إلى تغيير منظومتها القانونية وفقا لما يتطلبه النظام العالمي السائد، ويتضح ذلك من خلال الأولوية التي أعطتها المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي من خلال عدة قوانين، بدءا بقانون القرض والنقد 90-10 إلى غاية الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار بعدما كان قد أهمله في قانون الاستثمار لسنة 1963-1966، بحيث اهتم المشرع من خلال قوانين الاستثمار المتعاقبة بتشجيع الاستثمار الأجنبي لجلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل التكنولوجيا وبالتالي دعم وترقية الاقتصاد والدفع بعجلة النمو، ولم تكتفي الجزائر بذلك فحسب بل قامت بإبرام عدة اتفاقيات تعاون وشراكة مع العديد من الدول سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وصادقت على عدة اتفاقيات ذات بعد دولي وهذا كله بهدف تقديم الضمانات الكافية والحوافز المناسبة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية.

الفصل الثالث: فعالية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015.-

الخاتمة العامة.

من خلال الدراسة يتضح جليا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يمكن من خلالها تحقيق المناخ الاستثماري الملائم، فترشيد النفقات العمومية وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجهيز للدولة استقطاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى وسيلة أخرى تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية والتي تختلف من دولة لأخرى.

كما لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، فقد لجأت هذه الأخيرة على حد سواء لفتح المجال أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث لم تعد ترى فيه على أنه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار. والدليل على ذلك التسابق والمنافسة بين الدول وحتى المتطورة منها من أجل توفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام باستثماره، إلا أنه لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية الناجمة عن تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدول المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة، وحتى تستطيع هذه الدول استقطابه وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه.

1- اختبار الفرضيات:

الفرضية 01: تنص الفرضية الأولى على أن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح كون الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، فتحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، وقد توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية، إضافة إلى العوامل السياسية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية تتمثل في العوامل الإدارية (التي لها تأثير واضح على الجانب الضريبي للسياسة المالية، حيث أن الجهاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها)، وأثر النظام الاقتصادي الذي ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وأهدافها وطريقة عملها مع هذا النظام .

الفرضية 02: تنص الفرضية الثانية على أن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر، وقد تجاوز مرحلة الترقب والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى مختلف الحوافز والضمانات التي قدمتها، و توفير عنصر العمالة المدربة ذات التكلفة المنخفضة بالإضافة إلى توفرها على الموارد الطبيعية (البترونية والمعدنية)، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر كل هذه المميزات تمثل عنصر جذب قادر وفعال للاستثمار الأجنبي

المباشر، وقد توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية فعلى الرغم من توفر هذه الفرص والقدرات لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية فإن نصيبها يبقى متواضع، وحاصل ما تقدم هو أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري كانت منخفضة، ويفسر ذلك بالعديد من الأسباب والمشاكل التي يعود جزء منها في ميدان الشراكة الأجنبية.

الفرضية 03: تنص الفرضية الثالثة على أن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون تمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عنه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة، وقد توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية، فعلى الدول التي تسعى إلى جلب الاستثمار الأجنبي أن تعمل قبل كل شيء على توفير المناخ الاستثماري الملائم بدلا من التمادي في منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة، وإلا فإن جهودها غي مجال جذب الاستثمار الأجنبي ستظل محدودة الفعالية وستظل قاصرة عن الاستجابة لشروط المنافسة في عالم تتقدم فيه المنافسة على الاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي أدركته الجزائر جيدا إلا أن هذه الأخيرة متيقنة أنها بدون استثمارات خارجية لا يمكنها الخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد والخروج به من المشاكل التي يتخبط فيها الآن.

2- النتائج المتوصل إليها:

- في ظل هذه الدراسة يمكن عرض بعض النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:
- لا يمكن اعتبار أي استثمار مباشر إلا بتحقيق الشروط التالية: المشاركة في اتخاذ القرار، التسيير والمراقبة إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى كالتكنولوجيا وتقنيات الإنتاج، وإضافة إلى الإدارة الحديثة.
 - حتمية إيجاد نظام معلومات واسع حول الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه، ودراسة الضمانات والامتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الأجانب في الإقدام على الاستثمار في ظروف ملائمة خاصة في الجزائر.
 - تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.

- الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم أساس تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لاختراق الأسواق الأجنبية ومن ثم احتكارها وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية.
- تكمن العلاقة بين مناخ الاستثمار و أدوات السياسة المالية فيما يمكن أن تتركه هذه الأخيرة على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والمدخلات وترفع من كفاءة وفعالية القطاع الإداري، أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.
- من أجل إفساح المجال أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول المضيفة، يستوجب عليها بالضرورة أن تعمل على توفير محصلة إجمالية كبيرة ومعقدة من العوامل المرتبطة التي تشكل من الجوانب السياسية والأمنية، والاجتماعية والإطار الاقتصادي المستقر، إضافة إلى إقامة أسواق المال وتنشيط النظام البنكي ووضع الإطار القانوني الذي يخص تشجيعه أن يكون شفافا وواضحا، وضرورة مراجعة النظم الضريبية والجمركية بعناية كافية ومنح مختلف الحوافز والضمانات، والتي يجب أن لا تكون مقرة بموجب قوانين الاستثمار الداخلية فحسب بل أيضا بالالتزام الدولي على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

3- الاقتراحات والتوصيات:

- على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات والتي نوجزها في النقاط التالية:
- يجب على حكومات الدول النامية خاصة الجزائر أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي وأن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
 - وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفع المشاريع والمصادقة عليها من جهة، وتحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل.
 - إمكانية إنشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الاستثمار ومهمتها دراسة تطوير المناطق والأسواق الحرة، وهي من طموحات الجزائر في 2010 التي يمكنها التماشي مع إمكانية دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .OMC

- التأمين الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الأموال وعوائد هذا الأخير.
- لابد للدولة أن ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصداقية الحافز الضريبي، كما يجب أن يتزامن ذلك مع سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- العمل على إعطاء صورة جيدة عن البلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية، بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بتوفر البلد على الشروط الكفيلة والفرص الحقيقية للاستثمار المربح.

4- آفاق الدراسة:

- نشير في النهاية إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة:
- السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار.
 - دور التنسيق الضريبي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
 - إشكالية ترشيد الحوافز الضريبية في الجزائر.

**الفصل الأول: عموميات حول السياسة
المالية.**

الفصل الثاني: عموميات حول الاستثمار
الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: فعالية أدوات
السياسة المالية في جلب الاستثمار
الأجنبي المباشر.

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة
2000-2015

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الفهرس

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

المخلص

1- قائمة المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب:

- 1- أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار الميسرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010.
- 2- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2013.
- 3- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر، بدون طبعة، عمان، 2006.
- 4- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- 5- أنابيل موني، بيتسي إيفانز، العولمة المفاهيم الأساسية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
- 6- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2014.
- 7- تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية ، بدون طبعة، الجزائر، 2011.
- 8- جوهر عبد الله حسين، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011.
- 9- الحاج طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 10- الحرازي محمد علي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
- 11- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- 12- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2000.
- 13- حسين عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008.

- 14- حباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009.
- 15- خربوش حسني، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بدون طبعة، القاهرة، 2013.
- 16- خصاونة جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي (بين النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 17- دراز حامد عبد المجيد، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004.
- 18- رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2013.
- 19- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 20- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية السياسات)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 21- شموط مروان، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بدون طبعة، القاهرة، 2008.
- 22- عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية)، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- 23- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2013.
- 24- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

- 26- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإبراهيمية، 2008.
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006.
- 28- عثمان سعيد عبد العزيز، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011.
- 29- عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2000.
- 30- عرفات إبراهيم فياض، إدارة الأعمال الدولية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 31- عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- 32- عوض عبد الجواد محمد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمارات في البورصة، دار حامد للنشر، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2006.
- 33- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
- 34- فليح العلي عادل، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- 35- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 36- قبال أشرف السيد حامد، الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013.
- 37- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 38- لطفي علي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، بدون طبعة، مصر الجديدة، القاهرة، 2009.
- 39- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 40- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 41- مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2010.

- 42- النصور إياد عبد الفتاح، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية 2014.
- 43- النصور إياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.
- 44- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخنشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- ب- الرسائل والأطروحات:
- 1- بن احمد لخضر، دراسة مقارنة للضريبة والزكاة، رسالة ماجستير، فرع التسيير، الجزائر، 2000-2001.
- 2- بوزيان عبد الباسط، دور السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، ماجستير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2006-2007.
- 3- خلوط فوزية، أثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 4- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 5- دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 6- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
- 7- شليق عبد الجليل، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 8- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014-2015.
- 9- عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العممة في ميزانية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، تلمسان، 2011-2012.

- 10- مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
- 11- ولد الشيباني الشيخ أحمد، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2012-2013.
- ج- المجالات والمدخلات:
- 1- بودالي بلقاسم، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، مجلة المعيار، العدد 12، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، ديسمبر 2015.
- 2- روشو عبد القادر، أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة المعيار، العدد 11، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، جوان 2015.
- 3- زعتير محمد، تشجيع وحماية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة المعيار، العدد 12، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، ديسمبر 2015.
- 4- سعدي يحيى، مداح عبد الباسط، فخاري فاروق، التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، ملتقى علمي دولي، مداخلة حول: دور السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي في إطار تبني مبادئ حوكمة الشركات مع إشارة لحالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، قسم العلوم التجارية، 14-2016/11/15.
- 5- شندي أديب قاسم، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18، جامعة واسط، 2015.
- 6- علاوي سيماء محسن، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2016.
- 7- غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

8- مبطوش العلجة، أهمية منطقة المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتركيز على (تونس-الجزائر-المغرب)، مجلة المعيار، العدد 06، المركز الجامعي تيسمسيلت، ديسمبر 2012.

9- مدلول محمد علي، واقع السياسة المالية في الدول العربية، مجلة جامعة بابل، المجلد 15، العدد 01، 2008.

د- التقارير:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، الكويت، تقرير سنوي 2016.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Article. Talk, Foreign direct investment, From Wikipedia, the Free encyclopedia.En.Wikipedia.Org/Wiki/Foreing-direct-T-investment/</.....,09/04/2017,11:31h, page 01.